الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ملـف وثائقـي استرشـادي:

أولاً: قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في سورية (2011/8/27 – 2018/9/24).

ثانياً: بيانات وتوصيات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (2011/12/3 – 2013/5/23).

ثالثاً: تقرير حول نتائج مؤتمر المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية (2و2012/7/3).

رابعا: اتفاق الدوحة حول نتائج اجتمـــاع المعارضـــة الســـورية (8- 2012/11/11)

(الجزء الأول: 2011 ـ 2018)

فهرس

أولاً: قرارات وبيانات مجلس جامعة الدول العربية بشأن تطورات الأوضاع في سورية (2011/8/27 – 2018/9/24):

- البيان رقم 148 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بشأن تطورات الأوضاع في سورية (القاهرة: 2011/8/27) ---------- 7
- مرفق مستقل: المبادرة العربية لحل الأزمة السورية بتاريخ 2011/8/27 ---------- 8
- البيان رقم 152 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 بشأن تطورات الأوضاع في سورية ---------- 10
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7435 بشأن الوضع في سورية (القاهرة: بتاريخ 2011/10/16) ---------- 11
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7436 بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية (القاهرة: بتاريخ 2011/11/2) ------- 13
  - ★ مرفق خطة العمل ---------- 14
  - ★ مرفق تقرير حول اجتماع اللجنة المعنية بالأوضاع في الجمهورية العربية السورية على مستوى المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين ---------- 15
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7437 بشأن تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل لحل الأزمة السورية (القاهرة: بتاريخ 2011/11/2) ---------- 17
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7438 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية (القاهرة: بتاريخ 2011/11/12) ---------- 18
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7439 بشأن مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية (الرباط: بتاريخ 2011/11/16) ---------- 20
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7440 بشأن تنفيذ الفقرة الرابعة من القرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 الخاص بمتابعة تطورات الوضع في سورية (الرباط: بتاريخ 2011/11/16) ---------- 22
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7441 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية (القاهرة: بتاريخ 2011/11/24) ---------- 23
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7442 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية (القاهرة: بتاريخ 2011/11/27) ---------- 25
- بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية رقم 161 د.غ.ع بتاريخ 2011/12/20 بشأن التوقيع على بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول متابعة تطورات الوضع في سورية ---------- 27
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7444 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية.. عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية (القاهرة: بتاريخ 2012/1/22) ---------- 28
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7445 بشأن زيادة تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية (القاهرة: بتاريخ 2012/1/22) ---------- 31
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7446 بشأن متابعة تطورات الوضع المتفاقم في سورية (القاهرة: 2012/2/12) ---------- 32

- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (137) رقم 7460 بشأن معالجة الأزمة السورية (القاهرة: 2012/3/10)---------- 36
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29 (بغداد: 2012/3/29) ---------- 39
- الفقرة (14) من إعلان بغداد الصادر عن القمة د.ع (23) (بغداد: 2012/3/29) ---------- 43
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7503 بتاريخ 2012/4/26 بشأن تطورات الوضع في سورية---------- 44
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7507 بتاريخ 2012/6/2 بشأن تطورات الوضع في سورية---------- 47
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 بشأن متابعة التطورات الخطيرة في سورية---------- 50
- بيان مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع.م رقم 170 بتاريخ 2012/7/22 بشأن دعوة المملكة العربية السعودية لعقد قمة إسلامية استثنائية ---------- 53
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (138) رقم 7523 بتاريخ 2012/9/5 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 54
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7572 بتاريخ 2012/11/12 بشأن تطورات الوضع في سورية---------- 58
- بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع رقم 173 بتاريخ 2012/12/23 بشأن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية الأخرى في الأراضي العربية السورية---------- 62
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7578 بتاريخ 2013/1/13 بشأن تقديم المساعدات الضرورية للنازحين السوريين إلى لبنان والأردن والعراق في ضوء خطورة الأزمة السورية وتداعياتها الإنسانية على دول الجوار--------- 63
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7581 بتاريخ 2013/2/11 بشأن تقديم المساعدات الضرورية للنازحين السوريين في دول الجوار ------- 65
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 67
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 580 د.ع (24) الدوحة بتاريخ 2013/3/26 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 69
- بيان رقم 177 د.غ.ع الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2013/5/12 بشأن الاعتداء الإسرائيلي على سورية ---------- 73
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع رقم 7648 بتاريخ 2013/5/21 بشأن تطورات الأوضاع الخطيرة في سورية ---------- 43
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7649 بتاريخ 2013/6/5 بشأن تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل سياسي للازمة السورية ---------- 77
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع.م رقم 7651 بتاريخ 2013/8/27 بشأن الأوضاع الخطيرة في سورية---------- 81
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7667 د.ع (140) بتاريخ 2013/9/1 بشأن الأوضاع الخطيرة في سورية ---------- 83
- بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع.م رقم 178 بتاريخ 2013/9/11 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 85
- البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن مستجدات الوضع في سورية (نيويورك: 2013/9/24) ---------- 87

- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7716 بتاريخ 2013/11/3 بشأن تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية والمساعي العربية المبذولة لعقد مؤتمر جنيف (2)---------- 89
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.غ.ع رقم 7717 بتاريخ 2013/11/3 بشأن الأوضاع الإنسانية في سورية وتقديم الإغاثة العاجلة للاجئين والنازحين السوريين ---------- 92
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7737 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 94
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7738 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9 بشأن الانعكاسات السلبية والخطيرة المترتبة على لبنان جراء أزمة النازحين السوريين ---------- 96
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 600 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بشأن الأزمة السورية ---------- 97
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 601 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بشأن الانعكاسات السلبية والخطيرة المترتبة على لبنان جراء أزمة النازحين السوريين ---------- 100
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 602 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بشأن الصعوبات والأعباء المترتبة على المملكة الأردنية الهاشمية جراء أزمة النازحين واللاجئين السوريين ---------- 101
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 603 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بشأن الصعوبات والأعباء المترتبة على جمهورية العراق جراء أزمة النازحين واللاجئين السوريين---------- 102
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 604 د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بشأن الصعوبات والأعباء المترتبة على جمهورية مصر العربية جراء أزمة النازحين واللاجئين السوريين ---------- 103
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7805 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 104
- بيان صحفي صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/23 بنيويورك ---------- 107
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7870 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 بشأن دعم جمهورية العراق في مكافحة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وإغاثة النازحين واللاجئين---------- 109
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7872 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 111
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 623 د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29 بشأن التطورات الخطيرة في الجمهورية العربية السورية---------- 113
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7936 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 115
- البيان رقم 209 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية د.ع (144) بشأن أزمة اللاجئين والنازحين بتاريخ 2015/9/13 ---------- 118
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8006 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 120
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8042 د.غ.ع بتاريخ 2016/5/4 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 123
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 646 د.ع (27) بتاريخ 2016/7/25 بشأن تطورات الأزمة السورية ---------- 126

- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8060 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 130
- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك:2016/9/21) ---------- 134
- البيان رقم 223 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع بشأن الأوضاع الإنسانية في مدينة حلب بالجمهورية العربية السورية (القاهرة:2016/10/4)---------- 136
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15 بشأن تطورات الوضع في حلب ---------- 139
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19 بشأن تطورات الوضع في سورية وبخاصة في مدينة حلب ---------- 142
- بيان صحفي بمناسبة انعقاد الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بشان المستجدات الخاصة بالأزمة السورية برئاسة الجمهورية التونسية (القاهرة: 2017/1/4)---------- 145
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8120 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 146
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 680 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29 بشأن تطورات الأزمة السورية ---------- 150
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8173 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 154
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8238 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 158
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 714 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 بشأن تطورات الأزمة السورية ---------- 163
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8291 د.ع (150) بتاريخ 2018/9/11 بشأن تطورات الوضع في سورية ---------- 168
- البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري (نيويورك: 2018/9/24) ---------- 173

ثانياً: بيانات وتوصيات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (2011/12/3 – 2013/5/23):

- البيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (الدوحة: 2011/12/3)---------- 177
- البيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (الدوحة: 2011/12/17)---------- 180
- البيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (القاهرة: 2012/1/8)---------- 182
- توصية صادرة عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (القاهرة: 2012/1/8)---------- 184
- البيان الصادر عن اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (الدوحة: 2012/4/17)---------- 185
- البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (الدوحة: 2012/12/9) ---------- 188
- البيان الصحفي الصادر عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية (القاهرة: 2013/5/23) ---------- 191

ثالثاً: تقرير حول نتائج مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية (2و3/7/2012) ---------- 192

رابعا: اتفاق الدوحة حول نتائج اجتماع المعارضة السورية (8-11/11/2012) ---------- 208

مرفقات:

- أعضاء اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية ---------- 217
- بيان باجتماعات مجلس الجامعة التي أصدرت قرارات بشأن سورية ---------- 218
- بيان باجتماعات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية ---------- 223

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية
بشـــأن
تطورات الأوضاع في سورية
القاهرة: 2011/8/27

—

انعقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورتـــه غيـــر العاديـــة برئاسة معالي السيد يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الـــشؤون الخارجيـــة بسلطنة عمان، وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالي الـــسادة وزراء الخارجيـــة ورؤساء الوفود، في مقر الأمانة العامة بالقـــاهرة بتـــاريخ 2011/8/27، لبحـــث التطـــورات الخطيرة في سورية،

وإذ يعرب المجلس عن قلقه وانزعاجه إزاء ما تشهده الساحة السورية من تطورات خطيرة أدت إلى سقوط آلاف الضحايا بين قتيل وجريح من أبناء الشعب السوري الشقيق،

وإذ يشدد على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء وتحكيم العقـــل قبـــل فـــوات الأوان واحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة، وتطلعاته المشروعة نحو تحقيـــق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يستشعرها الشعب الـــسوري وتحقـــق تطلعاته نحو العزة والكرامة.

وإذ يُشدّد على أن استقرار الجمهورية العربية السورية هو ركيـــزة أساســـية فـــي استقرار الوطن العربي والمنطقة بأكملها،

وحرصاً من المجلس على معالجة الأزمة السورية داخل إطارها العربي،

يقرر المجلس:

1- الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية القيام بمهمةٍ عاجلة إلى دمـــشق ونقـــل المبادرة العربية لحل الأزمة إلى القيادة السورية.

2- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

(بيان رقم 148 – د.غ.ع - 2011/8/27)

المبادرة العربية لحل الأزمة السورية
27 أغسطس/آب 2011

حرصاً من الدول العربية على المساهمة في إيجاد حلٍ للأزمة في سورية، ودرءاً للأخطار الناجمة عن تفاقم الوضع وتأثير ذلك على استقرار سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وحقن دماء السوريين، وتفادياً لأي نوع من التدخل الأجنبي مباشراً أو غير مباشر وضمان تحقيق الإصلاحات في مناخٍ آمن ومنضبط، تؤكد على ما يلي:

1- دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.

2- تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطن.

3- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، أو المعتقلين بتهم المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.

4- إعلان مبادئ واضح ومحدد من قبل الرئيس، يجدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية(1)، كما يؤكد التزامه بالانتقال إلى نظام حكم تعددي، وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية لكي يعجل في عملية الإصلاح، كما يتضمن الإعلان إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة لكافة المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في العام 2014 موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس.

5- يتم فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية ويتحول إلى حام لعملية التحول والإصلاح.

6- بدء الاتصالات السياسية الجدية ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة، بدءاً من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية)(2) وتمثيل التنسيقات الميدانية

---

(1) من قانون إلغاء حالة الأحكام العرفية إلى القبول بانتخاب مجلس شعب جديد قابل للانتقال إلى هيئة دستورية تضع دستوراً جديداً للبلاد...الخ)، وتحديد صلاحيات كل جهاز امني من الأجهزة الأربعة ضمن وظائفه المنصوص عليها قانوناً، وتبعيتها القانونية للوزارات المرتبطة بها، وتوكيل الشرطة بكافة قضايا الأمن الداخلي، وإجراء انتخابات رئاسية تعددية في العام 2014 وفق الآليات التي ينص عليها الدستور الجديد الذي يضعه مجلس الشعب القادم أو الجمعية التأسيسية. وهذا كله يتوافق مع طروحات الرئيس ومع ما طرحه. ويشمل ذلك ما وعد به الرئيس في حواراته مع الوفود الأهلية بمحاسبة من ارتكبوا التجاوزات والأخطاء، ويمكن أن يتطور إلى ذلك إلى تشكيل هيئة لإنصاف الضحايا.

(2) تشمل أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الستة وعشر أحزاب كردية ممثلي التيار الإسلامي الديمقراطي وعدة تجمعات سياسية سورية وشخصيات وطنية.

البازغة على الأرض في الحوار بوصفها شريكاً معترفاً به سياسياً(3) وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل. ويكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحاً لكافة القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بغض النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها، أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يعلنها الحوار، ويوافق أي طرف منضم عليه، شرط أن توافق عليه هيئة الحوار الوطني على أساس معايير محددة.

يقوم الحوار على أساس المصلحة الوطنية العليا لسورية بالانتقال الآمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.

7- يعقد حزب البعث مؤتمراً قطرياً استثنائياً بشكلٍ سريع يقرر فيه الحزب تخليه عن المادة الثامنة بوصفها عبئاً عليه، وقبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع، ويعلن فيه الحزب كقرار له بعمله مع أحزاب الجبهة مثل أية أحزاب في إطار القانون وعلى قاعدة المساواة والندة وحرية الائتلافات والتحالفات.

8- تلعب جامعة الدول العربية بدعوةٍ من الرئيس دوراً ميسراً للحوار ومُحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها.

9- تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع الرئيس، وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة تعددية حزبياً وفردياً يُشرف عليها القضاء السوري، وتكون مفتوحة لمراقبين للانتخابات، وتنجز مهامها قبل نهاية العام.

10- يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل حكومة تمارس صلاحياتها الكاملة بموجب القانون.

11- تكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديمقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.

12- الاتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات هذه المبادرة.

13- آلية متابعة بما في ذلك تواجد فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.

---

(3) تقوم هيئة التنسيق بالاتصال مع التنسيقات الشبابية لإرسال ممثلين عنها إذا لم تكن قد وحدت نفسها في هيئة بعد.

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (136)
بشــأن
تطورات الأوضاع في سورية

القاهرة: 2011/9/13

تدارس مجلس الجامعة في دورته العادية (136) بتــاريخ 2011/9/13 مــستجدات الأوضاع في سورية، وكذلك في ضوء ما أسفرت عنه مهمة الأمين العام إلى دمشق ومباحثاته مع القيادة السورية والتي جاء تنفيذاً لما جرى بحثه في الاجتماع غير العادي لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/8/27،

وبعد اطلاعه على التقرير المقدم من الأمين العام في هذا الشأن ومداخلة رئيس وفــد الجمهورية العربية السورية، جرى التداول في مختلف الأبعاد المتصلة بالأزمة في ســورية، وسبل مساهمة الجامعة العربية في معالجتها، وبما يضمن تحقيق تطلعات الــشعب الــسوري وضمان امن سورية واستقرارها ووحدة أراضيها ومنع التدخلات الخارجية، وخلص المجلس إلى التعبير مجدداً عن بالغ قلقه من استمرار أعمال العنف وسقوط أعداد كبيرة مــن القتلــى والجرحى من المواطنين، وأكد على ما يلي:

1- أن الموقف الراهن في سورية ما يزال في غاية الخطورة ولابد من إحداث تغيير فوري يؤدي إلى وقف إراقة الدماء وتجنيب المواطنين السوريين المزيد مــن أعمــال العنــف والقتل، الأمر الذي يتطلب من القيادة السورية اتخاذ الإجراءات العاجلة لتنفيذ ما وافقــت عليه من نقاط أثناء زيارة الأمين العام وفقاً للمبادرة العربية، وخاصة فيما يتعلق بوقــف أعمال العنف بكافة أشكاله وإزالة أي مظاهر مسلحة، والعمل على تنفيذ ما جرى إقراره من إصلاحات.

2- ضرورة إجراء حوار وطني شامل يضمن المشاركة الفعالة لجميــع قــوى المعارضــة السورية بكافة أطيافها من أجل إحداث عملية التغيير والإصلاح السياسي المنشود تلبيــة لتطلعات الشعب السوري.

3- العمل على تحقيق وقف شامل وفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف.

4- إيفاد وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رفيع المستوى للقيام بالمهمة الموكلة إليــه في سورية بعد وقف إطلاق النار وكافة أعمال العنف.

(بيان رقم 152 – د.ع (136) - ج 3 - 2011/9/13)

الوضـــع فـــي ســـورية

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية على المستوى الوزاري المنعقد بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/10/16،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى بيانه رقم 148 الصادر عن مجلس جامعة الـــدول العربيـــة علـــى المـــستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2011/8/27،
  - وعلى بيانه رقم 152 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13،
- واستناداً إلى المبادرة العربية لحل الأزمة السورية،
- وإسهاماً في وضع حد لاستمرار العنف والقتل والاستجابة لتطلعات الشعب السوري فـــي إحداث التغييرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة وحقناً لـــدماء الشعب السوري وضماناً لأمن سورية ووحدتها وتجنباً للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية،

يقـــرر

1- التأكيد مجدداً على الموقف العربي المطالب بالوقف الفوري والشامل لأعمال العنـــف والقتل ووضع حد للمظاهر المسلحة والتخلي عن المعالجة الأمنيـــة، تفاديـــاً لـــسقوط المزيد من الضحايا والانجراف نحو اندلاع صراع بين مكونات الـــشعب الـــسوري، وحفاظاً على السلم الأهلي وحماية المدنيين ووحدة نسيج المجتمع السوري.

2- تشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة معالي رئيس مجلس وزراء دولة قطـــر ووزيـــر خارجيتها وعضوية كل من معالي وزراء خارجية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان وسلطنة عُمان وجمهورية مصر العربية والأمين العـــام لجامعة الدول العربية تكون مهمتها الاتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف والاقتتال ورفع كل المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة الـــسورية وأطـــراف المعارضة لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري.

3- إجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية وأطراف المعارضة بجميع أطيافهـــا للبدء في عقد مؤتمر لحوار وطني شامل بمقر جامعة الدول العربية وتحت رعايتهـــا

خلال خمسة عشرة يوماً اعتباراً من تاريخ صدور هذا القـرار مـن أجـل تحقيـق التطلعات المشروعة للشعب السوري والتغيير المنشود.

4- قيام اللجنة العربية الوزارية المعنية بتقديم تقرير إلى المجلس في اقرب وقت ممكـن، يتضمن تقييماً دقيقاً للوضع في سورية واقتراح خطوات التحرك المطلوبة لاحقاً، بما في ذلك ما يلزم لضمان أمن الشعب السوري.

5- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف وتطوراته.

(ق: رقم 7435 – د.غ.ع – 2011/10/16)

تطورات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة على المستوى الـوزاري المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/11/2،

- انطلاقاً من حرص الدول الأعضاء على أمن واستقرار سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وسعياً من الدول العربية إلى المساهمة في إيجاد مخرج للأزمة السورية لوقف إراقة الدماء وتحقيق تطلعات الشعب السوري في الإصلاح المنشود، تجنباً لأي تدخلات خارجية،
- وتأسيساً على المبادرة العربية لحل الأزمة السورية،
- واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7534 د.ع.غ بتاريخ 2011/10/16،
- وبعد الاستماع إلى تقرير رئاسة اللجنة الوزارية العربية بشأن الوضع في سورية، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية،

يُقـــرر

1- الترحيب بموافقة الحكومة السورية على خطة العمل المرفقة واعتمادها، مع التأكيد على ضرورة التزامها بالتنفيذ الفوري والكامل لما جاء فيها من بنود.
2- قيام اللجنة الوزارية العربية بتقديم تقارير دورية إلى المجلس حول مدى التقدم الذي تم إحرازه في عملية التنفيذ.
3- تكليف اللجنة بمواصلة مهمتها في إجراء المشاورات والاتصالات اللازمة مع الحكومة والمعارضة السورية لضمان عملية التنفيذ.
4- رصد مبلغ مالي للأمانة العامة لتغطية الأنشطة ذات الصلة بالمهام الموكلة إليها بموجب هذه الخطة.
5- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف وتطوراته.

(ق: رقم 7436– د.غ.ع.م – 2011/11/2)

مرفـــق

خطــة العمــل

بناءً على ما نص عليه قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7534 د.غ.ع بتاريخ 2011/10/16، واستجابة لجهود اللجنة الوزارية العربية، واســتكمالاً للمناقشات التي أجرتها اللجنة في دمشق مع فخامة الرئيس بشار الأسد يــوم 2011/10/26، وتجنباً للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، توصلت اللجنة الوزارية في اجتماعها المنعقد مع الجانب السوري في الدوحة مساء يوم 2011/10/30 إلى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: وافقت الحكومة السورية على ما يلي:

1- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
2- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
3- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
4- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضــاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

ثانياً: مع إحراز التقدم الملموس في تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها الــواردة فــي أولاً، تباشر اللجنة الوزارية العربية القيام بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمــة مــع الحكومة ومختلف أطراف المعارضة السورية من أجل الإعداد لانعقاد مؤتمر حوار وطني وذلك خلال فترة أسبوعين من تاريخه.

(مرفق)

تقرير حول اجتماع
اللجنة العربية المعنية بالأوضاع في الجمهورية العربية السورية
على مستوى المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين

في إطار متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7436 د.غ.ع بتاريخ 2011/11/2 بشأن تطورات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية وخطة العمل التي وافقت عليها الحكومة السورية واعتمدها قرار مجلس الجامعة المُشار إليه،

اجتمعت اللجنة العربية على مستوى كبار المسؤولين برئاسة السفير إبراهيم عبد العزيز السهلاوي – مدير إدارة الشؤون العربية بوزارة خارجية دولة قطر وأعضاء اللجنة: سعادة السفير عبد القادر حجار – سفير الجزائر ومندوبها الدائم لدى الجامعة، سعادة السفير كمال حسن علي – المندوب الدائم لجمهورية السودان، السيد د. سعيد بن محمد البرعمي – رئيس دائرة جامعة الدول العربية – سلطنة عُمان، سعادة السفير صالح عبد الله البوعينين – سفير دولة قطر والمندوب الدائم، سعادة السفير محمد مصطفى كمال – مساعد وزير الخارجية – جمهورية مصر العربية، وبمشاركة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وسعادة السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام.

هذا ودرست اللجنة الآليات والترتيبات المتعلقة بتنفيذ القرار وخطة العمل المرفقة به، وخلصت إلى ما يلي:

أولاً: تشكيل بعثة من جامعة الدول العربية برئاسة دولة قطر لتقديم تقرير حول تنفيذ قرار مجلس الجامعة المذكور أعلاه والخطوات المنصوص عليها في خطة العمل المرفقة به، على أن تتوجه إلى الجمهورية العربية السورية فور تشكيلها وفي أقرب الآجال.

ثانياً: قيام الأمانة العامة بتوجيه مذكرة إلى الدول العربية الأعضاء لترشيح ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة على الأكثر للانضمام إلى هذه اللجنة وموافاة الأمانة العامة بأسماء المرشحين في مدةٍ أقصاها 2011/11/10.

ثالثاً: تكليف الأمانة العامة بإصدار إعلان لوسائل الإعلام العربية والدولية لطلب التراخيص من السلطات السورية للتوجه إلى سورية للقيام بالتغطية الإعلامية والاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

رابعاً: تكليف الأمانة العامة بالاتصال بمنظمات جامعة الدول العربية المعنية للتوجه إلى سورية للاطلاع على الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث وتقديم تقارير في هذا الشأن.

خامساً: تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإجراء الاتصالات والمشاورات مع السلطات السورية المعنية لاطلاعها على آليات عمل بعثة جامعة الدول العربية إلى سورية وتوفير التسهيلات اللازمة لانجاز مهمتها.

سادساً: تكليف الأمانة العامة بتخصيص عنوان بريدي الكتروني لتلقى المعلومات حول مدى الالتزام بتنفيذ خطة العمل بعناصرها كافة.

تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل لحل الأزمة السورية

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة على المستوى الـوزاري المنعقدة بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2011/11/2،

- وبناء على قرار مجلس الجامعة رقم 7436 د.غ.ع المستأنفة بتاريخ 2011/11/2 برصد مبلغ مالي للأمانة العامة لتغطية الأنشطة ذات الصلة بخطة العمل الخاصـة بالمـساهمة العربية في إيجاد حل للأزمة السورية،

يُقـــرر

1- رصد مبلغ مليون دولار أمريكي للأمانة العامة لتغطية الأنشطة ذات الـصلة بالمهـام الموكلة إليها بموجب الخطة التي تم الاتفاق عليها.

2- يتم تمويل هذا المبلغ من قِبَل الدول الأعضاء وفقاً لنسبة مساهماتها في موازنة الأمانـة العامة.

3- يتم سداد حصص الدول في الحساب الخاص الذي ستقوم الأمانة العامـة بفتحـه لهـذا الغرض خلال شهر من تاريخه.

(ق: رقم 7437– د.غ.ع.م – 2011/11/2)

متابعة تطورات الوضع في سورية

- **إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ 2011/11/12 بمقر الأمانة العامة،**
- وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سورية،
- وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود،
- ونظرا لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم 2011/11/2،

يقرر

1- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من يوم 2011/11/16 وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2011/11/2.

2- توفير الحماية للمدنيين السوريين وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الأمم المتحدة وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.

3- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

4- توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

5- دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

6- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سورية، على أن

ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتـــراف بالمعارضة السورية.

7- عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطـــراف المعارضـــة الـــسورية بعـــد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في سادساً.

8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

(ق: رقم 7438– د.غ.ع.م – 2011/11/12)

- الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية: اعتراض

- جمهورية العراق: امتناع

مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني
ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة المنعقدة في الرباط بتاريخ 2011/11/16،

- بعد اطلاعه على مشروع بروتوكول بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والجمهورية العربية السورية،
- وتنفيذاً للبند (2) من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 والخاص بتوفير الحماية للمدنيين السوريين،
- وإسهاماً في وضع حد لاستمرار العنف والقتل والاستجابة لتطلعات الشعب السوري في إحداث التغييرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة وحقناً لدماء الشعب السوري وضماناً لأمن سورية ووحدتها وتجنباً للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية،

يقـرر

6- الموافقة على مشروع البرتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية والمكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين بالصيغة المرفقة، ويوقع عليه من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومة السورية.

7- الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ ما يراه مناسباً نحو تسمية رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المشار إليها، وكذلك القيام بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول المرفق.

8- بعد توقيع الحكومة السورية على البروتوكول في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ صدور هذا القرار، وبعد وقف جميع أعمال العنف والقتل، يتم إرسال بعثة مراقبي الجامعة فوراً إلى سورية.

9- ضرورة إعلان الحكومة السورية موافقتها على تنفيذ كامل بنود خطة العمل العربية التي اعتمدها المجلس بتاريخ 2011/11/2.

10- إدانة الاعتداءات التي تعرضت لها البعثات الدبلوماسية والقنصلية العربية والأجنبية في دمشق، ومطالبة الحكومة السورية بتوفير الحماية اللازمة لكافة البعثات ومقراتها المتواجدة على أراضيها طبقاً للاتفاقيات الدولية المرعية والتزاماتها في هذا الشأن.

11- مطالبة الحكومة السورية بالاعتذار رسمياً عما صدر من المندوب الدائم السوري تجاه مجلس الجامعة من عبارات نابية وغير دبلوماسية في اجتماع المجلس بتاريخ 2011/11/12.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

(ق: رقم 7439– د.غ.ع.م – 2011/11/16)

تنفيذ الفقرة الرابعة من القرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 الخاص بمتابعة تطورات الوضع في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة المنعقدة في الرباط بتاريخ 2011/11/16،

- وفي إطار متابعة تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12،

يقرر

دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري إلى الاجتماع لتدارس ما يخص الجزء الاقتصادي تنفيذاً لما ورد في الفقرة (4) من القرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية الخاص بمتابعة تطورات الوضع في سورية، ورفع التوصيات لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أول انعقاد له.

(ق: رقم 7440– د.غ.ع.م – 2011/11/16)

متابعـــة تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورتـــه غيـــر العاديـــة المستأنفة بتاريخ 2011/11/24 بالقاهرة،

- وبعد اطلاعه على ردود حكومة الجمهورية العربيـــة الـــسورية بـــشأن التوقيـــع علـــى البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية وآخرها بتاريخ 2011/11/24،
- وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول تطورات الأوضاع في سورية،
- وفي ضوء مداخلات رئيس المجلس ورؤساء الوفود،
- وحقناً لدماء الشعب السوري وضمان أمن سورية ووحدتها وتجنيبها التدخلات الخارجية،
- واستناداً إلى المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، وقرارات مجلس الجامعة ذات الصلة،

يُقـــرر

أولاً : دعوة الحكومة السورية إلى التوقيع على البروتوكول الخاص بـــالمركز القـــانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية بالصيغة التي اعتمدها مجلـــس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بموجب القرار رقم 7439 بتاريخ 2011/11/16، وذلك يوم الجمعة الموافـــق 2011/11/25 بمقـــر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ثانيـــاً : قيام الأمين العام بإرسال بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى الجمهورية العربية السورية للقيام بمهامها، وفق أحكام البروتوكول على الوجه الأكمل فـــور التوقيـــع عليه.

ثالثـــاً: دعوة الحكومة السورية وأطياف المعارضة السورية إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني وفقاً لما تضمنته المبادرة العربية لحل الأزمة في سورية بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية.

رابعـــاً: في حالة عدم توقيع الحكومة السورية على البروتوكول الخاص بالمركز القـــانوني ومهام بعثة جامعة الدول العربية لتنفيذ المبادرة العربية، أو في حالة إخلالها لاحقـــاً بالالتزامات الواردة في هذا البروتوكول، وعدم إيقاف عمليات القتل وإطلاق سراح المعتقلين، يجتمـــع المجلـــس الاقتـــصادي والاجتمـــاعي يـــوم الـــسبت الموافـــق

2011/11/26 للنظر في فرض عقوبات اقتصادية على سورية في إطار المحـــاور التالية وبما لا يؤثر على الشعب السوري:

- وقف رحلات الطيران إلى سورية.
- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.
- وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومـــة الـــسورية، باســـتثناء الـــسلع الإستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.
- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.
- وقف التعاملات المالية مع الجمهورية العربية السورية.

وتُعرض نتائج أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مجلس الجامعة علـــى المستوى الوزاري المقرر عقده في دورة غير عادية مستأنفة يوم الأحـــد الموافـــق 2011/11/27.

خامســاً: إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار والطلب إليه اتخاذ الإجراءات اللازمـــة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لدعم جهود جامعة الدول العربية في تـــسوية الوضـــع المتأزم في سورية.

سادســاً: إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

(ق: رقم 7441– د.غ.ع.م – 2011/11/24)

متابعة تطورات الوضع في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/27 بالقاهرة،

- بعد إطلاعه:
  - على القرار رقم 1900 د.غ.ع بتاريخ 2011/11/26 الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته غير العادية،
  - وعلى نتائج اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية خلال اجتماعها بتاريخ 2011/11/27،
- واستناداً إلى بيانات وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري التالية: البيان رقم 148 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 والبيان رقم 152 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 والقرار رقم 7435 د.غ.ع بتاريخ 2011/10/16 والقرار رقم 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7437 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 والقرار رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7440 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7441 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 بشأن تطورات الأوضاع في سورية،
- وبعد الاستماع إلى عرض الأمين العام ومداخلة رئيس الدورة ورؤساء الوفود،
- وأخذاً في الإعتبار الاثار الاجتماعية المترتبة على توقيع العقوبات حتى لا تؤثر بشكل سلبي على الأوضاع الاجتماعية والتنموية وبخاصة على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية في سورية وفي الدول المجاورة التي سوف تتأثر من تطبيق هذه الإجراءات،
- وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

1- منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، على أن تقوم اللجنة الفنية التنفيذية (المشار إليها في الفقرة العاملة رقم 13 من هذا القرار) بتحديد أسماء هؤلاء الشخصيات والمسؤولين.

2- وقف التعامل مع البنك المركزي السوري.

3- وقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.

4- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.

5- وقف التعاملات المالية مع الحكومة السورية.

6- وقف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري.

7- وقف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري.

8- الطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أسرهم في سورية، والحوالات من المواطنين العرب في سورية.

9- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.

10- فيما يتعلق برحلات الطيران من والى سورية، تقوم اللجنة الفنية التنفيذية بتقديم تقرير خلال أسبوع من تاريخ صدور هذا القرار إلى اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية لتحديد موعد وقف رحلات الطيران من والى سورية.

11- تكليف الجهات التالية لمتابعة التنفيذ كل فيما يخصه:

- الهيئة العربية للطيران المدني.
- صندوق النقد العربي.

12- لا تشمل هذه العقوبات المنظمات العربية والدولية ومراكز الجامعة وموظفيها على الأرض السورية.

13- تشكيل لجنة فنية تنفيذية من كبار المسؤولين والخبراء برئاسة دولة قطر وعضوية كل من: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وسلطنة عمان وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية والأمانة العامة، تكون مهمتها النظر في الاستثناءات المتعلقة بالأمور الإنسانية والتي تؤثر بشكل مباشر على حياة الشعب السوري، وكذلك المتعلقة بالدول العربية المجاورة لسورية، كما تقوم أيضا بوضع قائمة بالسلع الإستراتيجية وفقاً لمعايير محددة، وتحديد قائمة أسماء كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين المشار إليهم في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار؛ وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة عبر اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية.

14- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

(ق: رقم 7442 – د.غ.ع.م – 2011/11/27)

الأمانـــة العامـــة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيـان الصادر عن اجتماع
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشـــأن
التوقيع على بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية
بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية
حول متابعة تطورات الوضع في سورية

القاهرة: 2011/12/20

إن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العاديـــة المنعقـــدة بتاريخ 2011/12/20 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة دولـــة قطـــر وبحـــضور الـــسادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء والأمين العام لجامعة الدول العربية،

وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام بشأن قيام الحكومة الـــسورية بـــالتوقيع علـــى بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بين الجمهورية العربيـــة السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول متابعة تطورات الوضع في سورية بتاريخ 2011/12/19 في مقر الأمانة العامة، يؤكد المجلس على ما يلي:

- الترحيب بالتوقيع على بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبـــي جامعـــة الـــدول العربية بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربيـــة والتأكيـــد على الأهمية القصوى بالتزام الحكومة السورية للتنفيذ الكامل لبنود البروتوكول من أجـــل تحقيق الهدف المتمثل في توفير الحماية للمواطنين السوريين العزل وإنجاح خطة العمـــل العربية في إطار الحفاظ على أمن ووحدة سورية وتجنيبها التدخلات الخارجية.
- الموافقة على تسمية الفريق أول ركن محمد أحمد مصطفى الدابي من جمهورية الـــسودان رئيساً لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية.
- الدعم الكامل لبعثة الجامعة وتوجيه الشكر إلى اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام على الجهود المبذولة في هذا الشأن.

(بيان رقم 161 – د.غ.ع – 2011/12/20)

متابعة تطورات الوضع في سورية
عناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة،

- **بعد إطلاعه:**
  - على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية، عن مهمة البعثة في الفترة ما بين 2011/12/24 و2012/1/18 وفقاً للمهام الموكلة إلى هذه البعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة في 2011/12/19 بالقاهرة،
- وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي والفني لهذه المهمة، وما استجد من تطورات على مسار الأحداث في سورية منذ بدء تعامل الجامعة مع هذه الأزمة،
- واستناداً إلى قرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية التالية: البيان رقم 148 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 والبيان رقم 152 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 والقرار رقم 7435 د.غ.ع بتاريخ 2011/10/16 والقرار رقم 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7437 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 والقرار رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7440 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7441 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 بشأن تطورات الأوضاع في سورية، والقرار رقم 1900 د.غ.ع بتاريخ 2011/11/26 الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبيان رقم 161 د.غ.ع بتاريخ 2011/12/20، وعلى القرار رقم 7442 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/27 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/3 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/17 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2012/1/8 بالقاهرة،
- واستكمالاً للجهود والمساعي الهادفة إلى إخراج سورية من أزمتها دون أي تدخلات خارجية أو الانزلاق نحو حربٍ أهلية، وحرصاً على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية،

- وبعد أن تدارس المجلس تقرير رئيس بعثة المراقبين إلى سورية، وتطورات الوضع في سورية،
- وإذ يشيد بالجهود المقدرة التي يبذلها رئيس وأعضاء بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الذين يؤدون مهمتهم بكل شجاعة في ظروفٍ صعبة ووسط أخطار جسيمة،
- وإذ يأخذ في الاعتبار التقدم الجزئي الذي تم تحقيقه في تنفيذ بعض الالتزامات التي تعهدت بموجبها الحكومة السورية، واعتبار ذلك غير كافي،

يقـــرر

1- ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.

2- مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

- الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.
- سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية.
- ضمان حرية التظاهر السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.
- دعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصةً أجهزة الاتصالات.

3- الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة.

4- دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجلٍ لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق المبادرة التالية:

أ- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخاباتٍ برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.

ب- تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

ج- إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظـــام سياســـي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكلٍ سلمي.

د- قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مـــع جامعـــة الـــدول العربية.

هـــ- إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنـــون والبت فيها وإنصاف الضحايا.

و- قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخاباتٍ لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر مـــن قيـــام حكومة الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للـــبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أســـاس هـــذا الدستور.

5- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.

6- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

7- الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقاً لقرارات مجلس الجامعة. (*)

(ق: رقم 7444- د.غ.ع.م - 2012/1/22)

(*) تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الفقرة 7 من القرار.

زيادة تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية لحـــل الأزمـــة السوريـــة

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورتـــه غيـــر العاديـــة المستأنفة بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة،

- **بعد إطلاعه:**
  - على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى ســورية، عــن مهمة البعثة في الفترة ما بين 2011/12/24 و2012/1/18 وفقاً للمهام الموكلة إلى هذه البعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة في 2011/12/19 بالقاهرة،
  - وعلى قرار مجلس الجامعة رقم 7437 في دورته غير العاديـــة المـــستأنفة بتـــاريخ 2011/11/2 بشأن تمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل لحل الأزمة السورية،
- وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي والفني لهذه المهمة، وما اســتجد من تطورات على مسار الأحداث في سورية منذ بدء تعامل الجامعة مع هذه الأزمة،
- وبعد أن تدارس المجلس تقرير رئيس بعثة المراقبين إلى سورية، وتطـــورات الوضـــع فـــي سورية، وأكد على أهمية استمرار البعثة في مهمتها وتوفير ما يلزم لها من دعم فني ومالي،
- وبناءً على توصية اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والمجتمعة بتاريخ 2012/1/8،

يُقـــرر

رفع المبلغ المخصص لتمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية من مليون دولار إلى خمسة ملايين دولار أمريكي قابلـــة للزيـــادة وفقـــاً لظـــروف ومتطلبات عمل بعثة المراقبين.

(ق: رقم 7445– د.غ.ع.م – 2012/1/22)

متابعة تطورات الوضع المتفاقم في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/2/12 بالقاهرة،

- بعد استماعه إلى عرض كلٍ من رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية حول التحرك السياسي العربي ومداولات مجلس الأمن في جلسته المنعقدة بتاريخ 2012/1/31 حول التطورات الخطيرة في سورية،
- واستناداً إلى قرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية التالية: البيان رقم 148 د.غ.ع بتاريخ 2011/8/27 والبيان رقم 152 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13 والقرار رقم 7435 د.غ.ع بتاريخ 2011/10/16 والقرار رقم 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7437 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 والقرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 والقرار رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7440 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط والقرار رقم 7441 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/24 بشأن تطورات الأوضاع في سورية، والقرار رقم 1900 د.غ.ع بتاريخ 2011/11/26 الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبيان رقم 161 د.غ.ع بتاريخ 2011/12/20، وعلى القرار رقم 7442 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/27 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية، وعلى القرارين رقم 7444 ورقم 7445 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية وعناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/3 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2011/12/17 بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ 2012/1/8 بالقاهرة،
- وإذ يعبر المجلس عن رفضه وإدانته لاستمرار عمليات القتل والعنف في سورية واستمرار الحكومة السورية في تصعيدها واستمرار تبني الخيار العسكري، واستعمال الأسلحة الثقيلة لقصف الأحياء والقرى المحاصرة، مما يتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس جامعة الدول العربية وخطة الحل العربية،

- وإذ يدين المجلس بكل شدة هذه العمليات العسكرية التي أدت إلى تردي الأوضاع في سورية بشكل خطير وزادت من معاناة المدنيين،
- وإذ يعرب المجلس عن التقدير لمجموعة الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي صوتت مع مشروع القرار بشأن الوضع في سورية بتاريخ 2012/1/31م، فإنه يعبر عن خيبة الأمل الشديدة تجاه موقف روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية لمعارضتهما هذا القرار، الذي أدى إلى استغلال الحكومة السورية لهذا الموقف لتمعن في ممارسة العنف وإجراءات القمع ضد أبناء الشعب السوري الشقيق،
- وإذ يدرك المجلس مدى الضرورة القصوى للتصدي للازمة الإنسانية العاجلة التي يعاني منها المدنيون السوريون في عدد من المحافظات جراء تزايد العنف ونفاذ المواد الأساسية من غذاء ودواء ووقود،
- وإذ يؤكد المجلس حرصه على مواصلة الجهود العربية من أجل إيجاد حل سلمي يخرج سورية من أزمتها الطاحنة ويحقق للشعب السوري ما يطمح إليه من إصلاح وتغيير وانتقال سلمي إلى حياة ديمقراطية سليمة، ويحفظ لسورية وحدتها واستقرارها وسلامة ترابها الوطني، ويجنبها أي تدخل عسكري،

يقـــرر

1- الإجراءات والتدابير التالية:

أ- ضرورة الوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والقتل للمدنيين السوريين، ذلك أن الحدث أكبر من أن تبرره الأسباب مهما كانت دوافعها، ويدعو مجلس الأمن إلى استصدار قرار في هذا الشأن.

ب- دعوة القوات المسلحة السورية إلى الرفع الفوري للحصار العسكري المضروب حول الأحياء والقرى السكنية، والامتناع عن القصف ومداهمة الأماكن السكنية وإعادة الجيش والآليات العسكرية إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية، وتحمل السلطات السورية مسؤوليتها في حماية المدنيين.

ج- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة المشار إليها آنفاً، وآخرها القرار رقم 7444 بتاريخ 2012/1/22 بشأن خطة خارطة الحل السلمي للأزمة السورية، وحث الحكومة السورية على الوفاء باستحقاقاتها والتجاوب الجدي السريع مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمي للأزمة في سورية، الأمر الذي يجنبها مغبة التدخل العسكري كما أكد المجلس على ذلك مراراً.

د- وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية. ودعوة كافة الدول الحريصة على أرواح الشعب السوري إلى مواكبة الإجراءات العربية في هذا الشأن.

2- إن استخدام العنف ضد المدنيين السوريين بهذه القسوة البالغة بما في ذلك استهداف النساء والأطفال يقع تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ويستوجب معاقبة مرتكبيه.

3- التأكيد على سريان إجراءات المقاطعة الاقتصادية، ووقف التعاملات التجارية مع النظام السوري، ما عدا تلك التي لها مساس مباشر بالمواطنين السوريين بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة حيال هذه المسألة.

4- إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، المشكلة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الحكومة السورية والأمانة العامة للجامعة بتاريخ 2011/12/19.

5- دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

6- الطلب إلى المجموعة العربية في الأمم المتحدة تقديم مشروع قرار للجمعية العامة في أقرب الآجال يتضمن المبادرة العربية وباقي القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية في هذا الشأن.

7- الطلب إلى الأمين العام تسمية المبعوث الخاص لمتابعة العملية السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية وفقاً للفقرة الخامسة من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22.

8- الترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة مؤتمر أصدقاء سورية المقرر انعقاده بتاريخ 2012/2/24م والحرص على أهمية مشاركة الدول العربية في هذا المؤتمر وفق ما جاء في كلمة رئيس الوفد التونسي في المجلس.

9- فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لها، ودعوتها لتوحيد صفوفها والدخول في حوار جاد يحفظ لها تماسكها وفعاليتها قبل انعقاد مؤتمر تونس.

10- فتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسئولياتها الإنسانية، وفي حالة إعاقة

وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين، تدعو الجامعة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته.

11- الدعوة إلى تنظيم حملات تبرع شعبية لمساعدة الشعب السوري الشقيق وتخفيف معاناته.

12- وضع آلية عربية دولية لتقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

13- دعوة منظمة التعاون الإسلامي لدعم الجهد الدولي بشأن سورية، وتحمل مسئولياتها في هذا الشأن.

14- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.(*)

(ق: رقم 7446– د.غ.ع.م – 2012/2/12)

(*) تتحفظ لبنان على هذا القرار.

(*) تتحفظ الجزائر على الفقرات 5 و6 من منطلق تحفظها على الفقرة 7 من قرار رقم 7444 بتاريخ 2012/1/22.

معالجـــة الأزمـــــة فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
- على تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
- واستناداً إلى قراراته السابقة، وبيانات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية،
- وبعد استماعه إلى عرض كل من رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنيـــة بالوضـــع فـــي سورية وتقرير الأمين العام للجامعة عن الجهود والمساعي العربية لحل الأزمة السورية,
- وإذ يؤكد المجلس على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واســتقرارها وســلامتها الإقليمية وتجنيبها أي تدخل عسكري،
- وبعد استماعه إلى السيد سيرجي لافروف وزير خارجية جمهورية روسيا الاتحادية حول موقف بلاده من الوضع في سورية، والاتفاق على المبادئ الآتية كأرضية للتفـــاهم مـــع الجانب الروسي حول حل الأزمة السورية:
  - وقف العنف من أي مصدر كان.
  - آلية رقابة محايدة.
  - عدم التدخل الخارجي.
  - إتاحة وصول المساعدات الإنسانية لجميع السوريين بدون إعاقة.
  - الدعم القوى لمهمة السيد كوفي أنان لإطلاق حوار سياسي بين الحكومـــة وجماعـــات المعارضة السورية استناداً لما نصت عليه المرجعيات الخاصة بولاية هذه المهمة والتي اعتمدت من قِبَل الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (المرجعيات المعتمدة لمهمة الوسيط المشترك: هي قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 2012/2/16 وخطة العمل العربية بتاريخ 2011/11/2 وقرارات الجامعة في 2012/1/22 و2012/2/12 والتي تضمنت خارطة الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً للمبـــادرة العربيـــة، وهـــذه القرارات هي التي سوف يسترشد بها السيد كوفي أنان في أدائه لمهمته).

<u>يُقـــرر</u>

1- مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وحماية المدنيين السوريين، وضمان حرية التظاهرات السلمية لتحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير المنشود.

2- مطالبة الحكومة السورية بالإطلاق الفوري لسراح كافة الموقوفين في هذه الأحداث وسحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المدن والقرى السورية وإعادة هذه القوات إلى ثكناتها دون أي تأخير.

3- إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حق المدنيين السوريين، واعتبار مجزرة بابا عمرو المقترفة من الأجهزة الأمنية والعسكرية السورية ضد المدنيين جريمة ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية، وتتطلب مساءلة المسؤولين عن ارتكابها وعدم إفلاتهم من العقاب والتحذير من مغبة تكرار مثل هذه الجريمة في مناطق أخرى بسورية.

4- مطالبة الحكومة السورية بالسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة العربية والدولية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية لتمكينها من إدخال المواد الغذائية والدواء، والمستلزمات الطبية لإسعاف المواطنين المتضررين وتسهيل وصول هذه المواد إلى مستحقيها في أمانٍ ودون أية عوائق، ونقل الجرحى والمصابين إلى المستشفيات وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة.

5- التأكيد على تنفيذ خطة الحل العربية للأزمة السورية التي تقوم على جملة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعة كوحدة متكاملة دون تجزئة، مع التعبير عن بالغ الأسى والأسف لما أحدثه إصرار الحكومة السورية على الحل العسكري والإمعان في القتل وما خلفه ذلك من آلاف الضحايا والجرحى والاعتقالات وتدمير للقرى والمدن الآمنة.

6- التأكيد على قراراته السابقة التي تطالب الحكومة السورية السماح لوسائل الإعلام العربية والدولية بالوصول إلى كل أنحاء الجمهورية العربية السورية وتمكينهم من التحرك بحرية كاملة للوقوف على حقيقة الأوضاع ورصد ما يجرى فيها من أحداث، والتأكيد على ضمان أمنهم وسلامتهم. وإدانة عمليات الاغتيال والانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون بسورية.

7- الترحيب بمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية السيد كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائبه الدكتور ناصر القدوة لقيادة العملية السياسية نحو إيجاد حلٍ للأزمة السورية والانتقال السلمي إلى حياة ديمقراطية في سورية، وذلك وفقاً للتفويض الممنوح للمبعوث المشترك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/66/253 بتاريخ 2012/2/24 وقرارات جامعة الدول العربية أرقام 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 و7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 و7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 ودعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة إلى التعامل الايجابي مع المبعوث المشترك ببدء حوار وطني جاد

يقوم على خطة الحل التي طرحتها الجامعة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكور آنفاً.

8- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة وخاصةً قراريه رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 ورقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 بشأن مطالبة الحكومة السورية الوفاء باستحقاقاتها وفقاً للخطة العربية والتجاوب الجدي مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمى للأزمة في سورية.

9- دعوة المعارضة السورية بكافة أطيافها إلى توحيد صفوفها وإعداد مرئياتها من أجل الدخول في حوار جدي يقود إلى تحقيق الحياة الديمقراطية التي يطالب بها الشعب السوري.

10- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لأصدقاء الشعب السوري الذي انعقد في تونس بتاريخ 2012/2/24، والتطلع إلى المؤتمر الثاني في تركيا لمواصلة دعم المجموعة الدولية للجهود العربية لإيجاد حل للأزمة السورية.

11- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، والتحرك لاستصدار قرار يستند إلى المبادرة العربية وقرارات الجامعة يقضي بالوقف السريع والشامل لكافة أعمال العنف في سورية وحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون البناء في هذا الشأن.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم 7460 – د.ع (137) – ج 2 – 2012/3/10)

ترحب الجمهورية اللبنانية بالنقاط الخمس التي تم التفاهم عليها مع الجانب الروسي والمذكورة في هذا القرار، وتؤكد على موقفها حيال القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الجامعة بشأن الوضع في سورية.

مجلس

جامعة الدول العربية على مستوى القمـة

الدورة العادية (23)

بغداد ـ جمهوريـــة العـــراق

6 جمادي الأول 1433 هـ الموافق 29 مارس/ آذار 2012

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقـم 7460 د.ع (137) بتـاريخ 2012/3/10، وبيانـات اللجنـة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ علـى وحـدة سـورية واسـتقرارها وسلامتها الإقليمية وتجنيبها أي تدخل عسكري،
- وأخذاً في الاعتبار المبادئ المتفق عليها بموجب القرار رقـم 7460 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10 مع وزير خارجية جمهورية روسيا الاتحادية حول موقف بلاده من الوضع في سورية، كأرضية للتفاهم مـع الجانـب الروسي حول حل الأزمة السورية والمتمثلة في:
  - وقف العنف من أي مصدر كان.
  - آلية رقابة محايدة.
  - عدم التدخل الخارجي.
  - إتاحة وصول المساعدات الإنسانية لجميع السوريين بدون إعاقة.
  - الدعم القوى لمهمة السيد كوفي أنان لإطلاق حـوار سياسـي بـين الحكومة وجماعات المعارضة السورية اسـتناداً لمـا نـصت عليـه المرجعيات الخاصة بولاية هذه المهمة والتي اعتمدت من قِبَل الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (المرجعيات المعتمدة لمهمة المبعوث المشترك: هي قـرار الجمعيـة العامـة الـصادر بتـاريخ 2012/2/16 وخطة العمل العربية بتاريخ 2011/11/2 وقـرارات الجامعة في 2012/1/22 و2012/2/12 والتي تضمنت خارطة الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً للمبادرة العربية، وهذه القرارات هـي التي سوف يسترشد بها السيد كوفي أنان في أدائه لمهمته).

يُقـــرر

1- مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتـل، وحماية المدنيين السوريين، وضمان حرية التظاهرات السلمية لتحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير المنشود.

2- مطالبة الحكومة السورية بالإطلاق الفوري لسراح كافة الموقوفين في هذه الأحداث وسحب القوات العسكرية والمظاهر المسلحة من المـدن والقرى السورية وإعادة هذه القوات إلى ثكناتها دون أي تأخير.

3- إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في حق المدنيين السوريين، واعتبار مجزرة بابا عمرو المقترفة من الأجهزة الأمنية والعـسكرية السورية ضد المدنيين جريمة ترقى إلـى الجـرائم ضـد الإنـسانية، وتتطلب مساءلة المسؤولين عن ارتكابها وعدم إفلاتهم مـن العقـاب والتحذير من مغبة تكرار مثل هذه الجريمـة فـي منـاطق أخـرى بسورية.

4- مطالبة الحكومة السورية بالسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثـة العربية والدولية مثل المنظمة العربية للهـلال والـصليب الأحمـر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بـلا حـدود وغيرهـا مـن المنظمات الإنسانية لتمكينها من إدخـال المـواد الغذائيـة والـدواء، والمستلزمات الطبية لإسعاف المواطنين المتضررين وتسهيل وصول هذه المواد إلى مستحقيها في أمانٍ ودون أية عوائق، ونقل الجرحـى والمصابين إلى المستشفيات وذلك تحـت إشـراف الأمـم المتحـدة وأجهزتها المختصة.

5- التأكيد على تنفيذ خطة الحل العربية للأزمة السورية التي تقوم علـى جملة القرارات الصادرة عن مجلس الجامعـة كوحـدة متكاملـة دون تجزئة، مع التعبير عن بالغ الأسى والأسـف لمـا أحدثـه إصـرار الحكومة السورية على الحل العسكري والإمعان في القتل وما خلفـه ذلك من آلاف الضحايا والجرحى والاعتقالات وتدمير للقرى والمدن الآمنة.

6- التأكيد على قرارات المجلس السابقة التي تطالـب الحكومـة الـسورية السماح لوسائل الإعلام العربية والدولية بالوصـول إلـى كـل أنحـاء الجمهورية العربية السورية وتمكينهم من التحرك بحرية كاملة للوقـوف على حقيقة الأوضاع ورصد ما يجرى فيها من أحداث، والتأكيـد علـى ضمان أمنهم وسلامتهم. وإدانة عمليـات الاغتيـال والانتهاكـات التـي يتعرض لها الإعلاميون بسورية.

7- الترحيب بمهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية السيد كوفي أنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائبه الدكتور ناصر القدوة لقيادة العملية السياسية نحو إيجاد حلٍ للأزمة السورية والانتقال السلمي إلى حياة ديمقراطية في سورية، وذلك وفقاً للتفويض الممنوح للمبعوث المشترك بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/66/253 بتاريخ 2012/2/24 وقرارات جامعة الدول العربية أرقام 7436 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/2 و7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 و7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 ودعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة إلى التعامل الايجابي مع المبعوث المشترك ببدء حوار وطني جاد يقوم على خطة الحل التي طرحتها الجامعة، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكور آنفاً. والترحيب بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2012/3/21 القاضي بدعم مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

8- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة وخاصة القرارات رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22، ورقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12، ورقم 7460 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10، بشأن مطالبة الحكومة السورية الوفاء باستحقاقاتها وفقاً للخطة العربية والتجاوب الجدي مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمى للأزمة في سورية.

9- دعوة المعارضة السورية بكافة أطيافها إلى توحيد صفوفها وإعداد مرئياتها من أجل الدخول في حوار جدي يقود إلى تحقيق الحياة الديمقراطية التي يطالب بها الشعب السوري. ودعوتها إلى التجاوب مع مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

10- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي لأصدقاء الشعب السوري الذي انعقد في تونس بتاريخ 2012/2/24، والترحيب بانعقاد المؤتمر الثاني في اسطنبول المقرر عقده في 2012/4/1.

11- مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين، والتحرك لاستصدار قرار يستند إلى المبادرة العربية وقرارات الجامعة يقضي بالوقف السريع والشامل لكافة أعمال العنف في سورية وحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون البناء في هذا الشأن.

12- أخذ العلم بالرسائل المتبادلة بين الحكومة السورية والسيد كوفي أنان المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية حول قبول الحكومة السورية للنقاط الست التي تقدم بها المبعوث المشترك، مع التأكيد على ضرورة التنفيذ الفوري والكامل لهذه النقاط حتى يمكن وقف نزيف الدماء والبدء بحل سياسي سلمي للأزمة السورية، وفقاً لقرارات المجلس الوزاري في هذا الشأن.

13- إبقاء المجلس على المستوى الوزاري في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.(*)

(ق.ق: 554 د.ع (23) – 2012/3/29)

(*) إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن القرارات المتعلقة بشأن تطورات الوضع في سورية.

مجلس

جامعة الدول العربية على مستوى القمة

في دورته العادية (23) – بغداد: 2012/3/29

إعــلان بغـــداد

14- التأكيد على دعمنا الكامل للتطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري فـــي الحرية والديمقراطية وحقه في رسم مستقبله، وفي التداول الـــسلمي للـــسلطة، وإدانة أعمال العنف والقتل وإيقاف نزيف الدم، والتمـــسك بالحـــل الـــسياسي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظاً على وحدة سورية وسلامة شعبها، ونؤكد دعمنا والتزامنا بالقرارات الصادرة عن جامعـــة الدول العربية بهذا الشأن، ودعم مهمة السيد كوفي أنان المبعـــوث المـــشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية في مهمته إلى سورية.

تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العاديــة المنعقــدة بتاريخ 2012/4/26 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد إطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقــم 554 د.ع (23) بغداد بتاريخ 2012/3/29، والفقرتين (14) و(15) من إعلان بغداد (2012)،
- وإذ يستذكر قرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وبيانــات اللجنــة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية وآخرها البيان الصادر عن اجتماعها بالدوحة بتاريخ 2012/4/17، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2043 بتاريخ 2012/4/21،
- وإذ يعتبر قرار مجلس الأمن رقم 2042 بتاريخ 2012/4/14 الذي صــدر لأول مــرة بالإجماع خطوة ايجابية وهامة لبلورة موقف دولي موحد وحازم لمعالجة الأزمة السورية ويندرج ضمن مسؤولية مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين،
- وإذ يؤكد التزامه بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها،

يُقــرر

1- مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وحماية المــدنيين السوريين، وضمان حرية التظاهر السلمي لتحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير المنشود، والالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعــة ذات الــصلة بالأزمة السورية وخاصة القرارات رقم 7444 (د.غ.ع) بتــاريخ 2012/1/22 ورقــم 7446 (د.غ.ع) على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/2/12 ورقــم 554 (د.ع 23) على مستوى القمة بتاريخ 2012/3/29 ببغداد.

2- التأكيد على الدعم الكامل لمهمة السيد كوفي أنان، وفق إطار زمني محــدد، ومطالبــة الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والشامل والفوري لخطة المبعوث المشترك ولالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2042 (2012)، ونقاطه الست. ودعوة مجلس الأمــن إلى تسريع عملية نشر المراقبين في الأراضي السورية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقــم 2043 (2012)، ومطالبة الحكومة السورية تسهيل عملية الانتشار لفريق المــراقبين، والسماح لهم بالتنقل والوصول إلى مختلف الأماكن في كافة أنحاء الجمهورية العربيــة

السورية في الوقت الذي يحدده فريق المراقبين، وعدم فرض أي شروط أو مبررات من قبل الحكومة السورية لإعاقة عمل المراقبين، وضمان عدم معاقبة أو الضغط على أي شخص أو مجموعة بأي شكلٍ من الأشكال وأفراد أسرهم بسبب اتصاله/ أو اتصالهم مع أعضاء فريق المراقبين أو تقديم شهادات أو معلومات لهم.

3- إدانة مواصلة عمليات العنف والقتل التي تستهدف المدنيين السوريين، ودعوة جميع الأطراف للتقيد بوقف كافة أعمال العنف المسلح وانتهاك حقوق الإنسان، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ، والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتحقيق ذلك، والتعاون الوثيق مع المبعوث المشترك لإنجاح مهمته بنقاطها الست.

4- ضرورة المساءلة الجنائية لجميع المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وعدم إفلاتهم من العقاب.

5- التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود العربية والدولية من أجل إيصال الاحتياجات الإنسانية العاجلة للمتضررين من الشعب السوري من موادٍ غذائية ودواء ومستلزمات طبية بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية والدولية العاملة في المجال الاغاثي.

6- تكليف الأمانة العامة والمجالس الوزارية ذات الصلة بتقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للمتضررين السوريين خاصةً الفتيات والنساء والأطفال في سورية وفي مخيمات اللاجئين في دول الجوار، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني العربية والدولية ذات الصلة.

7- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بدعوة جميع أطياف المعارضة إلى اجتماع بمقر الجامعة بتاريخ 16 مايو/ أيار 2012، وذلك بناءً على ما تحقق في اجتماعي أصدقاء الشعب السوري اللذين عُقدا في تونس واسطنبول، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المبعوث المشترك وبالتشاور مع الأطراف المعنية بمعالجة الأزمة السورية، تمهيداً لإطلاق حوارٍ سياسي شامل بين الحكومة وأطياف المعارضة السورية.

8- تكليف العضو العربي في مجلس الأمن (المملكة المغربية) بطرح العناصر التالية على اجتماع مجلس الأمن المقرر عقده يوم 2012/5/5:

أ- التأكيد على أن ولاية المبعوث المشترك فيما يتعلق بالعملية السياسية التي تحقق تطلعات الشعب السوري، ينبغي أن تستند إلى قرارات جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ذات الصلة، والتأكيد على أن تعامل الحكومة السورية مع خطة المبعوث المشترك وقرارات مجلس الأمن، واستمرارها في ممارسة عمليات العنف والقتل

ضد المدنيين السوريين وسقوط العديد من الضحايا كل يوم، لا يتوافق ومهمة المبعوث المشترك واستمراريتها. ودعوة مجلس الأمن إلى مراجعة الموقف برمته في حال استمرار الحكومة السورية عدم احترام تعهداتها بصورةٍ فورية وكاملة، حيث إنها تتفاوض وفي نفس الوقت تقوم بقتل شعبها.

ب- الطلب من مجلس الأمن وقف القتل وحماية المدنيين بشكلٍ فوري(*).

ج- الاعتراف الصريح من الحكومة السورية بأن المبعوث المشترك يمثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

د- بدء العملية السياسية وفقاً لخطة جامعة الدول العربية الصادرة بتاريخ 2012/1/22.

هـ-التزام الحكومة السورية بتنفيذ خطة المبعوث المشترك بما فيها عدم الاعتراض على هوية المراقبين الدوليين.

9- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

(ق: رقم 7503 – د.غ.ع – 2012/4/26)

(*) تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الفقرة (ب) للأسباب التالية:

1- لأنها تعكس ضمنياً فشل خطة المبعوث الدولي المشترك كوفي أنان ومهمة مراقبي الأمم المتحدة التي لم تنطلق بعد في الوقت الذي يطالب فيه ذات القرار الإسراع في نشر مراقبي الأمم المتحدة.

2- هذه الفقرة غير مفهومة وتفتح الباب إلى تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن القرارات المتعلقة بشأن تطورات الوضع في سورية.

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العاديـــة المنعقـــدة بتاريخ 2012/6/2 بالدوحة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يسترشد بقرار قمة بغداد رقم 554 د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29،
- وإذ يستذكر:
  - قراراته وبياناته في هـــذا الـــشأن، وآخرهـــا القـــرار رقـــم 7503 د.غ.ع بتـــاريخ 2012/4/26،
  - بيانات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية وآخرها البيـــان الـــصادر بتاريخ 2012/4/17،
  - قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها قراري مجلس الأمن رقـــم 2012/2042 و2012/2043 (2012)،
- وإذ يدين مجزرة الحولة بمحافظة حمص السورية والتي أودت بحياة العشرات من المدنيين الأبرياء بمن فيهم الأطفال والنساء،
- وإذ يحيط علماً بالبيان الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2012/5/27 بـــشأن تطـــورات الأوضاع في الجمهورية العربية السورية، والذي اعتبر أن الاستخدام المفرط للقوة ضـــد المدنيين يمثل انتهاكاً للقانون الدولي ولالتزامات الحكومة السورية، وكذلك بالقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 2012/6/1 في هذا الشأن،
- وإذ يؤكد التزامه بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها،

يُقـــرر

1- التنديد بالانتهاكات والجرائم التي تواصل القوات النظامية وغير النظاميـــة "الـــشبيحة" التابعة للحكومة السورية ارتكابها ضد المدنيين السوريين في خـــرقٍ ســـافرٍ لتعهـــدات الحكومة السورية لالتزاماتها بالتنفيذ الفوري والكامل لخطة المبعوث المشترك وقراري مجلس الأمن 2042 و2043.

2- التأكيد على ضرورة تمكين لجنة التحقيق الخاصة التي أنشأها مجلس حقـــوق الإنـــسان بتاريخ 2012/6/1 من أداء مهمتها للكشف عن منفذي مجزرة الحولة والمخططين لها

والمتسترين عليها وتقديم المسؤولين عن تلك المجزرة إلى العدالة الجنائية الدولية لاقترافهم مخالفاتٍ جسيمة للقانون الدولي الإنساني.

3- التأكيد على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الجامعة رقم 7444 (د.غ.ع.م) بتاريخ 2012/1/22 وقرار مجلس الجامعة رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 الذي دعا الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة. والتأكيد أيضاً على الفقرة (د) من قراره رقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 التي دعت إلى وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية، ودعت أيضاً كافة الدول إلى مواكبة الإجراءات العربية في هذا الشأن.

4- دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة فوراً لتوفير الحماية للمدنيين السوريين وفرض الوقف الكامل لكافة أعمال العنف ونزيف الدماء والجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري، بما في ذلك منح المراقبين الدوليين في سورية كافة الصلاحيات الضرورية لتمكينهم من القيام بتوفير الحماية للمدنيين ووضع حد للانتهاكات والجرائم الجسيمة المرتكبة ضدهم.

5- مطالبة الحكومة السورية بنبذ سياسة الحل الأمني التي تباشرها حتى يتم الوقف الفوري والكامل لكافة أعمال العنف والقتل، وضمان حرية التظاهر السلمي لتحقيق مطالب الشعب السوري في الإصلاح والتغيير المنشود، والالتزام بالتنفيذ الكامل والفوري لكافة قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة بالأزمة السورية، وخاصة القرارات رقم 7444 (د.غ.ع.م) بتاريخ 2012/1/22، ورقم 7446 (د.غ.ع.م) بتاريخ 2012/2/12، ورقم 554 الصادر عن قمة بغداد د.ع (23) بتاريخ 2012/3/29، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصةً القرار رقم 66/253 وتنفيذ خطة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية السيد كوفي أنان بنقاطها الست.

6- دعوة جميع الأطراف المعنية للتعاون الوثيق مع المبعوث المشترك لإنجاح مهمته، والتأكيد على ضرورة التزام الحكومة السورية بطبيعة ومرجعيات مهمة المبعوث المشترك وفريقه باعتباره المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، واستنكار موقفها من رفض استقبال الدكتور ناصر القدوة نائب المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية.

7- الطلب إلى إدارة القمر الصناعي العربي "عربسات" والشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايلسات" اتخاذ ما يلزم لوقف بث القنوات الفضائية السورية الرسمية وغير الرسمية.

8- مطالبة جميع أطراف المعارضة بتخطي خلافاتها وتحمل مسؤولياتها الوطنية والتجاوب الفوري مع جهود الأمانة العامة من أجل عقد اجتماع يضم جميع أطراف المعارضة

السورية في مقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة وذلك في أسرع وقت، والطلب إلى الأمين العام مواصلة مشاوراته واتصالاته في هذا الخصوص بالتعاون والتنسيق مع المبعوث المشترك وبالتشاور مع الأطراف المعنية بمعالجة الأزمة السورية، وذلك من أجل البدء بعملية سياسية تفضي إلى تحديد خطوات المرحلة الانتقالية، بما في ذلك بلورة أفكار تتعلق بتيسير الانتقال السلمي للسلطة.

9- مطالبة الحكومة السورية القيام بتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، مع التأكيد على ضرورة تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ، وضرورة إيجاد آلية لتنسيق هذه الجهود بين الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها، والمنظمات الأخرى والدول المانحة من جهة، ودول الجوار المعنية بهذا الأمر من جهةٍ أخرى. والطلب من الأمانة العامة والمجالس الوزارية والصناديق والدول المانحة، تنسيق جهودها لتقديم الدعم للدول التي تستضيف اللاجئين والمتضررين السوريين، وذلك لتمكين هذه الدول من الاستمرار في تقديم الخدمات المطلوبة للأشقاء السوريين الموجودين على أراضيها.

10- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التطبيق الكامل والفوري لخطة المبعوث المشترك السيد كوفي أنان في إطار زمني محدد، بما في ذلك فرض تطبيق النقاط الست التي تضمنتها الخطة عبر اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بما تضمنه من وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصالات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

11- الطلب إلى الأمين العام إبلاغ هذا القرار إلى كلٍ من الجمعية العامة ومجلس الأمن وسائر الأطراف المعنية.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

(ق: رقم 7507 – د.غ.ع – 2012/6/2)

(*) الفقرة (10):

- إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تؤكد على سبيل التذكير موقفها المدون في القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية التي انعقدت بتاريخ 2012/4/26 وبذات المضمون المُعبر عنه.
- تتحفظ جمهورية العراق على ما ورد في هذه الفقرة وبالتخصيص جملة "اللجوء إلى الفصل السابع".

(*) إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن القرارات المتعلقة بشأن تطورات الوضع في سورية.

متابعة التطورات الخطيرة في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/7/22 بالدوحة،

- بعد استماعه إلى عرض كل من رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام لجامعة الدول العربية حول التطورات الخطيرة الجارية في سورية والتي أصبحت تهدد بانهيار الدولة السورية وتعرض أمن وسلامة واستقرار المنطقة للخطر،
- وبعد استماعه إلى إفادة نائب المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية عن الجهود المبذولة لتنفيذ خطة الحل المنوطة بمهمة المبعوث المشترك،
- واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، وقرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وخاصة بيان المجلس الوزاري رقم 148 د.غ.ع الصادر في 2011/8/27 الذي تضمن مبادرة عربية لحل الأزمة السورية، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقم 7436 د.غ.ع.م الصادر بتاريخ 2011/11/2 الذي طرح خطة عمل وافقت عليها الحكومة السورية ولم تنفذها، وقراره رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 الذي وافق على بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية والحكومة السورية من أجل توفير الحماية للمواطنين السوريين وإنجاح المبادرة العربية، وقراره رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 الذي تضمن خطة لانتقال السلطة في سورية عبر مرحلة انتقالية، وقرار مجلس الجامعة رقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 الذي نص بصفة خاصة على دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والطلب إلى الأمين العام للجامعة تسمية مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية المشار إليها آنفاً والصادرة بموجب قرار المجلس رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22،
- واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 2042 (2012) ورقم 2043 (2012) ورقم 2059 (2012) وما تضمنه البيان

الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية من أجل سورية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 والذي طالب بالوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله وطرح مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية بقيادة سورية،

- وإذ يشيد بمؤتمرات أصدقاء الشعب السوري التي انعقدت في كل من تونس وتركيا وفرنسا، والتطلع إلى مؤتمره الرابع بالمغرب،
- وبعد أن رحب المجلس بنتائج مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد بالقاهرة يومي 2 و2012/7/3 تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبجهود الأمين العام مع كافة أطياف المعارضة لبلورة موقف توافقي يتضمن جملة العناصر المطلوبة للخروج من الأزمة بما في ذلك عملية انتقال السلطة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري،
- وإذ يؤكد المجلس التزامه بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها،
- وفي ضوء المناقشات التي جرت والأفكار التي طرحت لمواجهة الموقف الخطير الذي تمر به سورية وما يمثله من تهديد للسلم والأمن في المنطقة،

يقـرر

1- الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال القتل والعنف والجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها "الشبيحة" والتي كان آخرها جريمة التريمسة التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة الجنائية الدولية.

2- مطالبة الحكومة السورية الالتزام بتعهداتها بالوقف الفوري والشامل لكل أشكال العنف.

3- توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة والجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الآمن له ولعائلته حقناً لدماء السوريين وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.

4- تكليف المجموعة العربية في نيويورك بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت قرار "الاتحاد من أجل السلام" لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية والذي يهدد استقرار سورية وفي المنطقة من حولها والسلم والأمن الدوليين، ومن ضمن هذه الإجراءات:

أ- إنشاء مناطق آمنة في سورية لتوفير الحماية للمواطنين السوريين، وتمكين منظمات الإغاثة الإنسانية العربية والدولية من أداء عملها.

ب- قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري.

ج - في ضوء تطورات الأحداث في سورية فإن مهمة المبعوث المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية تتطلب تفويضاً جديداً لتحقيق الأهداف الواردة في

هذا القرار بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الانتقالية لتحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التعددية، دولة المساواة في المواطنة والحريات.

5- الدعوة فوراً إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية بالتوافق، تتمتع بكافة الصلاحيات وتضم قوى المعارضة داخل وخارج سورية والجيش الحر وسلطة الأمر الواقع الوطنية وذلك لتيسير الانتقال السلمي للسلطة.

6- الإشادة بدور دول الجوار لسورية التي تستضيف اللاجئين السوريين والعبء الذي تتحمله، وإنشاء صندوق خاص للإغاثة الإنسانية داخل سورية وفي دول الجوار تساهم فيه الدول الأعضاء بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي يتم توفيره حسب حصص مساهماتها في موازنة الأمانة العامة، ومن خلال منظمات الهلال الأحمر والهيئات الوطنية ذات الاختصاص. والترحيب بتوجيه خادم الحرمين الشريفين بالبدء فوراً بحملة وطنية لجمع التبرعات لنصرة الأشقاء في سورية.

7- العمل على تقديم كل أنواع الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، والتأكيد على ضرورة تكثيف الجهود العربية والدولية من أجل إيصال الاحتياجات الإنسانية العاجلة من مواد غذائية ومستلزمات طبية للمتضررين من الشعب السوري داخل سورية وفي دول الجوار، التي تستضيف اللاجئين السوريين، ومناشدة المنظمات العربية والدولية الإسراع في تقديم كل أشكال الغوث والمساعدات الإنسانية إلى المتضررين في سورية ودول الجوار.

8- في ضوء المستجدات يكلف المجلس رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام بالتوجه إلى موسكو وبكين للحديث عن عناصر هذا القرار، وتقديم تقرير إلى المجلس في اقرب الآجال.

9- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات ومتابعة تنفيذ الخطوات التي تضمنها هذا القرار.

(ق: رقم 7510 – د.غ.ع.م – 2012/7/22)

- **تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على ما ورد في الفقرة (3) على اعتبار أن ذلك لا يندرج ضمن صلاحيات هذا المجلس بل يبقى، من حيث المبدأ، قراراً سيادياً للشعب السوري الشقيق.**
- **تتحفظ جمهورية العراق على البند الثالث الذي يدعو لتنحي رئيس عربي لكون هذا القرار سيادياً خاصاً بالشعب السوري حصراً دون فرض الوصاية عليه.**
- **إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن القرار.**

الأمانة العامة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن
مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة
على المستوى الوزاري
بشأن دعوة المملكة العربية السعودية لعقد قمة إسلامية استثنائية
للدول الإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الدوحة: 2012/7/22

إن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المستأنفة على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/7/22 المنعقد بالدوحة، برئاسة معالي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لدولة الكويت، وبحضور السادة وزراء الخارجية ورؤساء الوفود والأمين العام للجامعة،

يرحب بدعوة خادم الحرمين الشريفين عاهل المملكة العربية السعودية لعقد قمة إسلامية استثنائية في 26 و27 رمضان الكريم 1433 الموافق 14 و2012/8/15 بمكة المكرمة، والذي يشكل فرصة ثمينة لإعادة التلاحم والتضامن الإسلامي في هذه الظروف الاستثنائية، وفي هذا الإطار يوصي المجلس بقية المنظمات الإقليمية وفي مقدمتها منظمة التعاون الإسلامي بتعليق مشاركة الوفود الرسمية السورية في اجتماعاتها.

(بيان رقم 170 – د.غ.ع.م – 2012/7/22)

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصيات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية،
- واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتـــاريخ 2012/3/29، وقرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وخاصة بيان المجلس الـــوزاري رقـــم 148 د.غ.ع الصادر في 2011/8/27 بالقاهرة الذي تضمن مبادرة عربية لحل الأزمة السورية، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقـــم 7436 د.غ.ع.م الـــصادر بتـــاريخ 2011/11/2 بالقاهرة الذي طرح خطة عمل عربية، وافقت عليها الحكومة السورية ولم تنفذها، وقراره رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط الذي وافق على بروتوكول المركـــز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية والحكومة السورية مـــن أجـــل تـــوفير الحماية للمواطنين السوريين والعمل على إنجاح المبادرة العربية لحل الأزمة الـــسورية، وقراره رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة الذي تضمن خطـــة لانتقـــال السلطة في سورية عبر مرحلة انتقالية، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 بالقاهرة الذي نص بصفة خاصة على دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والطلب إلى الأمين العام للجامعة تسمية ممثل خاص لمتابعـــة العمليـــة السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية المشار إليها آنفاً والصادرة بموجـــب قـــرار المجلس رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة، وقرار مجلس الجامعة رقـــم 7510 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/7/22 بالدوحة، والذي نص على توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة، وبأن الجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الأمن له ولعائلته، حقناً لدماء السوريين، وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي، ولضمان الانتقال السلمي للسلطة.

- واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 2042 (2012) ورقم 2043 (2012) ورقم 2059 (2012) وقرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 2012/8/3،
- وبالإشارة إلى ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية من أجل سورية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 والذي طالب بالوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله، وطرح مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية بقيادة سورية،
- وإذ يشير إلى مؤتمرات أصدقاء الشعب السوري التي انعقدت على التوالي في كل من تونس وتركيا وفرنسا، والتطلع إلى المؤتمر الرابع بالمغرب،
- وإذ يجدد ترحيبه بنتائج مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد بالقاهرة يومي 2 و2012/7/3 تحت رعاية جامعة الدول العربية، وبجهود الأمين العام للجامعة مع كافة أطياف المعارضة السورية لبلورة موقف توافقي بناء على وثيقة إدارة المرحلة الانتقالية وانتقال السلطة، ووثيقة العهد لملامح النظام السياسي الجديد في سورية، الصادرتين عن المؤتمر بشأن للخروج من الأزمة، وانتقال السلطة وتحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري،
- وبعد استماع المجلس إلى العرض الذي قدمه رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية عن الوضع بالغ الخطورة الذي تشهده سورية جراء تصعيد عمليات العنف والقتل التي أصبحت تجتاح معظم التراب السوري واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل النظام السوري باستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان، وانتهاج سياسية الأرض المحروقة، مما زاد في ارتفاع عدد الضحايا بشكل خطير، واحدث نزوحاً بشرياً داخل سورية وتدفق آلاف السوريين على الدول المجاورة هرباً من العنف الذي لم يستثن حتى الأطفال والنساء الذين تعرضوا لمجازر مرعبة،
- وبعد أن استمع المجلس إلى تقرير الأمين العام عن المشاورات التي أجراها مع الأمين العام للأمم المتحدة والاتفاق على تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً مشتركاً للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية خلفاً للسيد كوفي أنان، وقيام الأمين العام للجامعة بإبلاغ نظيره الأممي بالعناصر المرجعية المنظمة لمهمة الممثل الخاص المشترك الجديد، كما اتفق عليها وزراء خارجية الدول العربية، والتي تتماشى مع مستجدات وتطورات الوضع في سورية، وكذلك الإشارة لجهود الجامعة العربية لتوحيد الرؤية السياسية للمعارضة السورية،

يُقـــرر

1- التعبير عن إدانته الشديدة لاستمرار العنف والقتل والجـرائم البـشعة التـي ترتكبهـا السلطات السورية، والمليشيات التابعة لها "الشبيحة" ضد المدنيين السوريين واستخدامها للأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وطائرات حربية في قصفها للأحياء والقرى الآهلـة بالسكان، وما تقوم به من عمليات إعدام تعسفي واختفاء قسري في خرق صارخ لقواعد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري والشامل لكل أشكال القتل والعنف ضد الشعب السوري.

2- اعتبار الجرائم والمذابح التي ترتكبها القوات النظامية السورية والشبيحة التابعـة لهـا جرائم ضد الإنسانية؛ وفي هذا الإطار مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكفيلـة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة الدولية وعدم إفلاتهم من العقاب.

3- الإدانة بشدة لجميع أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت ومهمـا كـان مصدرها ومطالبة كافة الأطراف الالتزام بوقف كافة أشكال العنف.

4- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنـه مـن تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح ما يربو عن مليونين ونصف من السكان عـن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجـاورة هرباً من شدة العنف والإبادة الجماعية، والإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الـدول المجاورة لسورية ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذا الأمر.

5- العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وعلى تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحـدة لـشؤون اللاجئـين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدوليـة للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين السوريين، والتخفيف من معاناتهم.

6- التأكيد على قيام إدارة القمر الصناعي العربي "عربسات" باتخاذ ما يلزم لوقـف بـث القنوات الفضائية السورية الرسمية وغير الرسمية تنفيذاً لقرار مجلس الجامعـة رقـم 7507 د.غ.ع بتاريخ 2012/6/2.

7- استنكار ما تضمنته رسالة مندوب سورية في الأمم المتحدة من مغالطات وافتراءات ضد المملكة العربية السعودية ودولة قطر بشأن قرار مجلس الجامعة رقـم 7507 المتعلـق بوقف بث القنوات الفضائية السورية الرسمية وغير الرسمية على عربسات ونايلسات.

8- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والتي بادرت بتقديم مساعدات الإغاثة إلى الشعب السوري وحث بقية الدول على الإسراع بالوفاء بالتزاماتها المالية في الصندوق الخاص للإغاثة الإنسانية التابع للجامعة والمخصص للسكان السوريين المتضررين داخل سورية وفي دول الجوار لها.

9- إدانة الأعمال الإرهابية الهادفة إلى اغتيال الإعلاميين السوريين والأجانب، من قبل أجهزة الأمن السورية، واعتبار هذه التصرفات منافية للقوانين والقواعد الخاصة بحماية الصحفيين والإعلاميين أثناء النزاعات، وخرقاً لالتزامات الحكومة السورية التي قبلتها وفق خطة الممثل المشترك.

10- الترحيب بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي كممثل خاص مشترك لسكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية وبتجديد تعيين الدكتور ناصر القدوة نائباً له، وتقديم الشكر إلى الممثل السابق السيد كوفي أنان وفريق عمله والى رئيس وأعضاء المراقبين الدوليين على الجهود المضنية التي بذلوها خلال تأدية مهمتهم في سورية في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة.

11- الطلب إلى رئيس اللجنة الوزارية العربية والأمين العام للجامعة متابعة الاتصالات والمشاورات مع الأمين العام للأمم المتحدة والسيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك من أجل بلورة التصور الجديد لمهمة الممثل المشترك، وذلك في ضوء ما استجد من متغيرات لابد من أخذها بعين الاعتبار، وكذلك استناداً إلى ورقة العناصر المرجعية لمهمة الممثل المشترك الجديد التي اتفق عليها في اجتماع وزراء الخارجية العرب التشاوري في جدة بتاريخ 2012/8/12.

12- دعوة مختلف أطراف المعارضة السورية إلى التجاوب مع مساعي الأمين العام للجامعة من أجل البناء على ما تحقق من توافق على وثيقتي "العهد الوطني" و"ملامح المرحلة الانتقالية" في مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد تحت رعاية الجامعة يومي 2 و2012/7/3 بالقاهرة، وذلك من أجل تعميق الاتفاق بين مختلف أطراف المعارضة السورية على الرؤية السياسية المشتركة للمرحلة الانتقالية، وتبني آليات عمل فعالة للتنسيق والمتابعة والعمل المشترك.

13- التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تحقيق التوافق في مجلس الأمن، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى يكون ملزماً لجميع الأطراف السورية.

14- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم 7523 – د.ع (138) – ج 3 – 2012/9/5)

إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن هذا القرار.

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورتـــه غيـــر العاديـــة بتاريخ 2012/11/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتـــاريخ 2012/3/29، وقرارات وبيانات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري واللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وخاصة بيان المجلس الـــوزاري رقـــم 148 د.غ.ع الصادر في 2011/8/27 بالقاهرة الذي تضمن مبادرة عربية لحل الأزمة السورية، وقرار المجلس على المستوى الوزاري رقـــم 7436 د.غ.ع.م الـــصادر بتـــاريخ 2011/11/2 بالقاهرة الذي طرح خطة عمل عربية، وافقت عليها الحكومة السورية ولم تنفذها، وقراره رقم 7439 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/16 بالرباط الذي وافق على بروتوكول المركـــز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية والحكومة السورية مـــن أجـــل تـــوفير الحماية للمواطنين السوريين والعمل على إنجاح المبادرة العربية لحل الأزمة الـــسورية، وقراره رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة الذي تضمن خطـــة لانتقـــال السلطة في سورية عبر مرحلة انتقالية، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7446 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/2/12 بالقاهرة الذي نص بصفة خاصة على دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والطلب إلى الأمين العام للجامعة تسمية ممثل خاص لمتابعـــة العمليـــة السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية المشار إليها آنفاً والصادرة بموجـــب قـــرار المجلس رقم 7444 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة، وقرار مجلس الجامعة رقـــم 7510 د.غ.ع.م بتاريخ 2012/7/22 بالدوحة، والذي نص على توجيه نداء إلى الرئيس السوري للتنحي عن السلطة، وبأن الجامعة العربية ستساعد على توفير الخروج الأمن له ولعائلته، حقناً لدماء السوريين، وحفاظاً على مقومات الدولة السورية وعلى وحدة سورية وسلامتها الوطنية ونسيجها الاجتماعي، ولضمان الانتقال السلمي للسلطة وآخرها قـــراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5،
- واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 2042 (2012) ورقم 2043 (2012) ورقم 2059 (2012) وقرار الجمعية العامـــة الـــصادر بتاريخ 2012/8/3،

- وبالإشارة إلى ما تضمنه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية من أجل سورية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 والذي طالب بالوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله، وطرح مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية بقيادة سورية،
- وإذ يشير إلى مؤتمرات أصدقاء الشعب السوري التي انعقدت على التوالي في كل من تونس وتركيا وفرنسا، والتطلع إلى المؤتمر الرابع بالمغرب،
- وإذ يعرب المجلس عن تقديره الكامل للمبادرة الإنسانية الهامة التي أقدم عليها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية والمتمثلة في زيارته الخاصة لمخيم اللاجئين السوريين بالزعتري، ووقوفه على حجم الدعم الإنساني المغربي للمقيمين هناك،
- وإذ يأخذ علماً بتقرير الأمانة العامة عن زيارة وفدها إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين بالمملكة الأردنية الهاشمية يومي 22-2012/10/23، وكذلك تقرير البرلمان العربي عن زيارة وفده إلى الحدود التركية السورية خلال الفترة 20-2012/10/23،
- وبعد استماع المجلس إلى العرض الذي قدمه رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية عن نتائج المؤتمر الثاني للمعارضة السورية الذي انعقد برعاية دولة قطر وجامعة الدول العربية خلال الفترة 6-2012/11/11،
- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية عن التطورات في سورية ونتائج زيارته لكلٍ من موسكو وبكين،
- وبعد أن استمع المجلس إلى تقرير الأمين العام عن تطورات الوضع في سورية والمشاورات والاتصالات التي أجراها في هذا الشأن،

يُقـــرر

1- إدانته الشديدة لاستمرار العنف والقتل والجرائم البشعة التي ترتكبها السلطات السورية، والمليشيات التابعة لها "الشبيحة" ضد المدنيين السوريين واستخدامها للأسلحة الثقيلة من دبابات ومدافع وطائرات حربية في قصفها للأحياء والقرى الآهلة بالسكان، وما تقوم به من عمليات إعدام تعسفي واختفاء قسري في خرق صارخ لقواعد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري والشامل لكل أشكال القتل والعنف ضد الشعب السوري، والإدانة بشدة لجميع أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت ومهما كان مصدرها ومطالبة كافة الأطراف الالتزام بوقف كافة أشكال العنف.

2- اعتبار الجرائم والمذابح التي ترتكبها القوات النظامية السورية والشبيحة التابعة لها جرائم ضد الإنسانية؛ وفي هذا الإطار مطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكفيلة لتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة الدولية وعدم إفلاتهم من العقاب.

3- إدانة الأعمال الإرهابية الهادفة إلى اغتيال الإعلاميين السوريين والأجانب، من قبل أجهزة الأمن السورية، واعتبار هذه التصرفات منافية للقوانين والقواعد الخاصة بحماية الصحفيين والإعلاميين أثناء النزاعات، وخرقاً لالتزامات الحكومة السورية التي قبلتها وفق خطة الممثل المشترك.

4- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح ما يربو عن مليونين ونصف من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة هرباً من شدة العنف والإبادة الجماعية، والإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة.

5- العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وعلى تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين السوريين، والتخفيف من معاناتهم.

6- دعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة إلى مواصلة جهودها لدعم الشعب السوري داخل سورية وفى دول الجوار، ودعم دول الجوار. والطلب من هذه المجالس المساهمة في تقديم الدعم المالي والفني واللوجيستي اللازم بهذا الصدد.

7- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والتي بادرت بتقديم مساعدات الإغاثة إلى الشعب السوري وحث بقية الدول على الإسراع بالوفاء بالتزاماتها المالية في الصندوق الخاص للإغاثة الإنسانية التابع للجامعة والمخصص للسكان السوريين المتضررين داخل سورية وفي دول الجوار لها.

8- الترحيب بالاتفاق الذي توصلت إليه أطياف المعارضة السورية يوم 2012/11/11 بالدوحة برعايةٍ كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والذي جاء استكمالاً لمؤتمر المعارضة السورية بالقاهرة بتاريخ 2 و2012/7/3 تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتقديم الشكر إلى دولة قطر على جهودها المقدرة لانجاز اتفاق الدوحة، ودعوة باقي تيارات المعارضة إلى الانضمام لهذا الائتلاف الوطني حتى يكون جامعاً لكل أطياف الشعب السوري دون استثناء أو تفرقة، وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف به ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف السوري للمعارضة باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع

جامعة الدول العربية، كما يدعو المجلس إلى تقديم الدعم السياسي والمادي لهذا الكيان الجامع للمعارضة السورية.

9- التأكيد على الدعم الكامل لمهمة السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، ودعوة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى الدخول في حوارٍ مكثف معه لإيجاد حل سلمى لنقل السلطة وفقاً لقرارات مجلس الجامعة، وما جاء في البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 وذلك وفقاً لجدولٍ زمني يعتمده مجلس الأمن لنقل السلطة.

10- التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود من أجل تحقيق التوافق في مجلس الأمن، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى يكون ملزماً لجميع الأطراف السورية، والطلب إلى رئيس اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام للجامعة الذهاب إلى مجلس الأمن لطرح الموقف الحالي في سورية والمطالبة بتحرك عاجل للمجلس بهذا الشأن.

11- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم 7572 – د.غ.ع – 2012/11/12)

إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن هذا القرار.

التحفظات:

- إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إذ تشيد بالجهود المبذولة من أجل توحيد المعارضة السورية طبقاً لقرارات الجامعة العربية، تعتبر أن ما ورد بالجزء الثاني من الفقرة (8) بشأن الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية وحث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف به ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف السوري للمعارضة باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية يخضع للقرار السيادي لكل دولة.
كما أن الدعوة إلى إصدار قرار بموجب الفصل السابع المنصوص عليه في الفقرة (10) لا تنسجم مع مهمة والجهود المبذولة من قِبَل السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية لإيجاد حل سياسي وسلمى للأزمة السورية.
- إن جمهورية العراق التي ترحب بالجهود التي بُذلت لتوحيد المعارضة السورية وأغلب ما جاء في الفقرة الثامنة، إلا أنها تتحفظ على ما ورد في بقية الفقرة لأنها تلغي الجهود التي يبذلها المبعوث العربي والدولي السيد الأخضر الإبراهيمي. =
كما تبدى جمهورية العراق تحفظها على الإشارة في البند العاشر على "دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بالوقف الفوري لإطلاق النار بموجب الفصل السابع" ونود أن تكون الجملة "تدعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته لوقف العنف" لأن الدعوة لأحكام الفصل السابع تشرع للتدخل العسكري في وقتٍ نحن مع أي جهد لإيجاد حل سلمى للأزمة وبالتالي فإننا ندعم مهمة المبعوث العربي والدولي السيد الأخضر الإبراهيمي.

الأمانة العامة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن

اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

بشأن

ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية الأخرى في الأراضي العربية السورية

القاهرة: 2012/12/23

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة المندوبين الدائمين، دورة غير عادية اليوم الأحد الموافق 2012/12/23، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

أدان مجلس الجامعة في اجتماعه ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية الأخرى في الجمهورية العربية السورية، والذي يهدد بكارثة إنسانية خطيرة تمس مصير وحياة آلاف الفلسطينيين المتواجدين على الأراضي السورية، ويُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.

طالب المجلس كافة الأطراف المعنية تجنيب اللاجئين الفلسطينيين آثار النزاع في سورية وعدم زجهم في أتون الصراع الدائر هناك، والالتزام بمسؤولياتهم تجاه المحافظة على أمن اللاجئين وتوفير الحماية لهم وتقديم العون الإنساني والصحي العاجل لهم.

وطالب المجلس المجتمع الدولي والأمم المتحدة المساعدة والضغط على إسرائيل لتمكين اللاجئين الفلسطينيين الذين يحاولون الهرب من القتال إلى دخول دولة فلسطين المحتلة.

(بيان رقم 173 – د.غ.ع – 2012/12/23)

تقديم المساعدات الضرورية
للنازحين السوريين إلى لبنان والأردن والعراق
في ضوء خطورة الأزمة السورية
وتداعياتها الإنسانية على دول الجوار

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بمقر الأمانة العامة بتاريخ 2013/1/13،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته بشأن الأزمة السورية،
- وبعد الاستماع إلى كلمات السادة الوزراء والأمين العام ورؤساء الوفود،

يُقـــرر

1- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح ما يربو عن مليونين ونصف من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة والدول العربية الأخرى هرباً من شدة العنف والاقتتال، ومطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته لوقف دورة العنف في سورية.

2- الإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى، ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة، والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الإغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة تقديم الإغاثة إلى النازحين في الأردن وفق الخطط ونداءات الإغاثة التي أقرتها الحكومة الأردنية وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.

3- العمل على تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين

السوريين، والتخفيف من معاناتهم، والتأكيد على ضرورة تأمين وصـــول المـــساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ.

4- الإشادة والترحيب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الـــصباح أمير دولة الكويت باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين للـــشعب الـــسوري المقرر عقده في 30 يناير/ كانون ثاني الجاري، ودعوة الدول العربية إلى المساهمة في هذا المؤتمر والعمل على حشد الجهود الدولية لتقديم المساعدات الضرورية للتخفيف من معاناة الشعب السوري داخل سورية وخارجها.

5- تكليف الأمانة العامة بإيفاد بعثة إلى دول الجوار (لبنان – الأردن – العراق) للوقـــوف على الأرض على أوضاع النازحين السوريين واحتياجاتهم، والتنـــسيق مـــع الجهـــات المعنية في تلك الدول لتقرير حجم المساعدات المطلوبة، وعرض الأمر علـــى مـــؤتمر الكويت الدولي للمانحين للشعب السوري لاتخـــاذ الإجـــراءات المناســـبة لتلبيـــة تلـــك الاحتياجات.

6- مطالبة كافة أطراف الصراع بوقف العدوان على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وعدم الزج بهم في أتون الصراع رغم حيادهم منذ بدء الصراع، وما مثلته مخيماتهم من ملاذٍ آمنٍ للسوريين الفارين في المناطق القريبة منها، ودعوة الأونروا إلى تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وتقديم كافة أشكال الدعم الـــلازم لهـــم، ودعـــوة المجتمع الدولي إلى مساندتها في ذلك وتقديم الدعم اللازم لها.

(ق: رقم 7578– د.غ.ع – 2013/1/13)

تقديم المساعدات الضرورية للنازحين السوريين في دول الجوار

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2013/2/11 بمقر الأمانة العامة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على القرار رقم 7578 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2013/1/13،
  - وعلى تقرير بعثة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للوقوف على أوضاع النازحين السوريين في دول الجوار (العراق – الأردن – لبنان) بتاريخ 24-2013/1/27،
  - وعلى توصيات بعثة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى مخيم الزعتري في الأردن بتاريخ 22-2012/10/23،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته وبياناته بشأن الأزمة السورية،
- وبعد الاستماع إلى كلمة لبنان (الرئاسة الحالية للمجلس) وكلمة الأمين العام ومداخلات رؤساء الوفود،
- وفي ضوء العرض الذي قدمته رئيسة بعثة الأمانة العامة للجامعة عن أوضاع النازحين السوريين في دول الجوار،

يُقـــرر

1- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح ما يربو عن مليونين ونصف من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة والدول العربية الأخرى هرباً من شدة العنف والاقتتال، ومطالبة المجتمع الدولي مزيد من الاهتمام بالوضع الإنساني للنازحين.

2- توجيه الشكر إلى الدول التي تستضيف النازحين السوريين على أراضيها، ودعم جهودها الرامية إلى تحسين أوضاعهم الإنسانية، وكذلك على جهودها لتسهيل مهمة بعثة جامعة الدول العربية مما أسهم بشكلٍ فاعل في إنجاح مهمتها.

3- الإعراب عن التقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لمبادرته لاستضافة المؤتمر الدولي للمانحين لدعم الأوضاع الإنسانية للنازحين السوريين ومساهمته في هذا الشأن.

4- توجيه الشكر إلى الدول التي قدمت مساهماتها في المؤتمر الدولي للمانحين للشعب السوري (الكويت: 2013/1/30).

5- تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات المعنية في دول الجوار التي تستضيف النازحين السوريين لمتابعة وصول الدعم المقرر من مؤتمر المانحين لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية من توفير المأوى المناسب، والمياه الصالحة والغذاء والطاقة الكهربائية وتقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية ورعاية المعاقين وخاصةً الأطفال، والتخفيف من معاناة النازحين والتأكيد على ضرورة تأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ من قِبَل السلطات السورية.

6- التأكيد على الفقرة السادسة من القرار رقم 7578 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2013/1/13 بشأن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون في مخيم اليرموك والمخيمات الفلسطينية الأخرى في سورية، ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع النازحين السوريين.

7- التأكيد على أهمية إيجاد صيغة لتواجد جامعة الدول العربية في مواقع إيواء النازحين لمتابعة تطورات الأوضاع الإنسانية لهم من خلال بعثات ومراكز ومكاتب الجامعة في دول الجوار.

(ق: رقم 7581 – د.غ.ع – 2013/2/11)

تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 في دورتــه العادية (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، وعلى المستوى الوزاري، واللجنــة الوزاريــة المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقــم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهــزة التابعة لها اعتباراً من 2011/11/16 والقرار رقم 7446 بتــاريخ 2012/2/12 ورقــم 7442 بتاريخ 2011/11/27، والقرار رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 القاضي بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية ومن ضمنها قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري، والقرار رقم 7572 بتــاريخ 2012/11/12 والقاضــي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتــراف بــالائتلاف الــوطني لقــوى الثــورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مــع هــذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقــراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه،
- وبعد أن استعرض المجلس الوضع بالغ الخطورة الذي تشهده ســورية جــراء تــصعيد عمليات العنف والقتل التي أصبحت تجتاح معظم التراب السوري واستمرار الانتهاكــات الجسيمة لحقوق الإنسان من قِبَل النظام السوري باستخدام الأســلحة الثقيلــة والطيــران الحربي وصواريخ سكود لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالــسكان، وانتهــاج سياســة الأرض المحروقة، مما زاد من ارتفاع عدد الضحايا بشكلٍ خطير، وأحدث نزوحاً بشرياً داخل سورية وتدفق آلاف السوريين على الدول المجاورة هرباً من العنف الذي لم يستثن

حتى الأطفال والنساء الذين تعرضوا لمجازر مرعبة مما أصبح يهدد بانهيار الدولة السورية وتعرض أمن وسلامة واستقرار المنطقة للخطر،

- وإذ يؤكد رفضه تزويد النظام السوري بالأسلحة الفتاكة المستخدمة لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان،
- وإذ يؤكد على الحل السياسي ودعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

يُقـــرر

1- التأكيد على اعتبار الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمُحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية.

2- دعوة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى تشكيل هيئة تنفيذية لشغل مقعد سورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها للمشاركة في القمة العربية المقبلة بالدوحة يومي 26-2013/3/27، إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية، وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري وللظروف الاستثنائية التي يمر بها.

3- التأكيد على أهمية مواصلة الجهود الرامية للتوصل إلى حلٍ سياسي للأزمة السورية، مع التأكيد على حق كل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر.

4- الدعوة لعقد مؤتمر دولي في الأمم المتحدة من أجل إعادة الإعمار في سورية.

(ق: رقم 7595 – د.ع (139) – ج 4 – 2013/3/6)

- تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الفقرة (2) من نص القرار باعتباره يتعارض مع أحكام الميثاق ولوائح وأنظمة جامعة الدول العربية من حيث المضمون والجوانب الإجرائية.
- إن جمهورية العراق تجد في الفقرة الأولى التركيز فقط على الائتلاف الوطني السوري الممثل الشرعي الوحيد بينما هناك قوى معارضة أخرى لم تُشر إليها الفقرة الأولى من القرار.

أما الفقرة الثانية فإن العراق يتحفظ على الدعوة لمنح مقعد سورية في جامعة الدول العربية في القمة العربية المقبلة بالدوحة.. نحن نجد أن هذا القرار يتعارض مع نصوص ميثاق جامعة الدول العربية وقد استرشدنا بفقيه دستوري مرموق الذي أكد تعارض القرار مع ميثاق الجامعة.

- إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن هذا القرار.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قرار مجلس جامعة الـدول العربيـة علـى مستوى القمة رقم 554 في دورته العاديـة (23) ببغـداد بتاريخ 2012/3/29، وعلى المستوى الوزاري، واللجنـة الوزارية المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الـوزاري رقـم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 القاضي بتعليـق مـشاركة وفـود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعـة لها اعتباراً من 2011/11/16 والقرار رقم 7446 بتاريخ 2012/2/12 ورقم 7442 بتاريخ 2011/11/27، والقرار رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 القاضي بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة للأمـم المتحـدة لإصـدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية ومن ضمنها قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام الـسوري، والقـرار رقـم 7572 بتاريخ 2012/11/12 والقاضي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقـوى الثـورة والمعارضة السورية ممثلاً شـرعياً لتطلعـات الـشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الـدول العربيـة، وقـراره رقـم 7523 د.ع (138) بتـاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الـدعم المطلـوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقرار المجلس الوزاري رقم 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6،
- وبعد أن استعرض المجلس الوضع بالغ الخطورة الـذي تشهده سورية جراء تصعيد عمليات العنف والقتل التـي

أصبحت تجتاح معظم التراب السوري واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قِبَل النظام السوري باستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي وصواريخ سكود لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان، وانتهاج سياسة الأرض المحروقة، مما زاد من ارتفاع عدد الضحايا بشكلٍ خطير، وأحدث نزوحاً بشرياً داخل سورية وتدفق آلاف السوريين على الدول المجاورة هرباً من العنف الذي لم يستثن حتى الأطفال والنساء الذين تعرضوا لمجازر مرعبة مما أصبح يهدد بانهيار الدولة السورية وتعرض أمن وسلامة واستقرار المنطقة للخطر،

- وإذ يشيد ويرحب بمبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي للمانحين للشعب السوري الذي عُقد بتاريخ 2013/1/30،
- وإذ يؤكد رفضه تزويد النظام السوري بالأسلحة الفتاكة المستخدمة لقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان،
- وإذ يؤكد على أولوية الحل السياسي ودعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

يُقـــرر

1- أخذ العلم بإعلان تشكيل حكومة سورية مؤقتة.

2- الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية وذلك

باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري وللظروف الاستثنائية التي يمر بها*.

3- التأكيد على أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حلٍ سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على حق كل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر.

4- الإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية والدول العربية الأخرى، ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذه الاستضافة، والعمل على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم والمساعدة لإيواء وإغاثة النازحين في لبنان وفق خطة الإغاثة التي وضعتها الحكومة اللبنانية، وكذلك مواصلة تقديم الإغاثة إلى النازحين في الأردن وفق الخطط ونداءات الإغاثة التي أقرتها الحكومة الأردنية وكذلك العراق لمواجهة الاحتياجات الضرورية لهؤلاء المتضررين.

5- الدعوة لعقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة من أجل إعادة الإعمار في سورية وتأهيل البنية التحتية الأساسية لجميع القطاعات المتضررة جراء ما حصل من تدمير واسع النطاق وفق الخطوات التالية:

أ- دعوة الدول الأعضاء للمشاركة الفعالة في هذا المؤتمر وتقديم كل ما من شأنه توفير الإمكانيات اللازمة لإعادة الإعمار.

* مع الأخذ في الاعتبار تحفظات كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق، والنأي بالنفس بالنسبة للجمهورية اللبنانية كما ورد في قرار المجلس الوزاري بتاريخ 2013/3/6.

ب- تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع الأمم المتحدة لتحديد مكـــان وزمان عقد المؤتمر.

ج- قيام الأمانة العامة بمتابعة الموضوع وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الـــوزاري في دورته المقبلة.

6- حث المنظمات الإقليمية والدوليـــة علـــى الاعتـــراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الـــسورية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري.

(ق.ق: 580 د.ع (24) – 2013/3/26)

البيـان الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

بشأن الاعتداء الإسرائيلي على سورية

القاهرة: 2013/5/12

أدان مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المنعقـدة بتاريخ 2013/5/12 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة جمهورية مصر العربية، وبمشاركة السادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء ومعالي الأمين العام للجامعة، الاعتداء الإسـرائيلي الأخير على سورية الذي يُعد انتهاكاً خطيراً لسيادة دولة عربية، ودعا المجتمع الدولي ولاسيما مجلس الأمن إلى وقف تكرار هذه الاعتداءات التي من شأنها أن تزيد الأمور تفجراً وتعقيـداً في سورية وتُعرض أمن واستقرار المنطقة إلى أفدح المخاطر والتداعيات.

(بيان رقم 177 – د.غ.ع – 2013/5/12)

تطورات الأوضاع الخطيرة في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورته غير العادية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2013/5/21 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة سعادة السفير المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية ومشاركة السادة المندوبين الدائمين للدول العربية وبحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، بناءً على طلب دولة قطر، لبحث تطورات الأوضاع الخطيرة في سورية،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وعلى المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 2011/11/16 والقرار رقم 7446 بتاريخ 2012/2/12 ورقم 7442 بتاريخ 2011/11/27، والقرار رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 القاضي بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية ومن ضمنها قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري، والقرار رقم 7572 بتاريخ 2012/11/12 والقاضي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقراره 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 بشأن اعتبار الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

- وإذ يأخذ علماً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية وآخرها قرار الجمعية العامة رقم A/67/L.63 بتاريخ 2013/5/8،
- وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام عن الجهود المبذولة دولياً لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية وجهود الممثل المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة،
- وفي ضوء مداخلات رؤساء الوفود،

يُقـــرر

1- الإدانة بشدة لكافة أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهة كانت ومهما كان مصدرها، ومطالبة كافة الأطراف توفير المناخ المناسب لإنجاح الجهود المبذولة لإقرار الحل السياسي كأولوية لحل الأزمة السورية، ودعم التطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية وحقه في رسم مستقبله السياسي بإرادته الحرة، والإدانة الشديدة لاستمرار عمليات العنف والقتل والجرائم البشعة التي تُرتكب ضد المدنيين السوريين واستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي وصواريخ سكود في قصف القرى والمدن الآهلة بالسكان وآخرها مدينة القصير، وكذلك عمليات الإعدام التعسفي والاختفاء القسري في خرقٍ صارخ لقواعد حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

2- التحذير من التطورات الخطيرة الناجمة عن تدخل أطراف خارجية بشكلٍ مباشر وغير مباشر في العمليات الحربية وإثارة نوازع الفتنة التي يحاول البعض جر سورية والمنطقة إليها وما قد يمثله ذلك من آثار وخيمة على وحدة أراضي سورية وعلى المنطقة من حولها.

3- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح الملايين من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة، والإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية ودورها في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذا الأمر.

4- العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وعلى تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية مثل المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من

أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين السوريين، والتخفيف من معاناتهم.

5- فتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسئولياتها الإنسانية، وفي حالة إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين.

6- ضرورة المساءلة الجنائية لجميع المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني وعدم إفلاتهم من العقاب.

7- دعوة المجموعة العربية في جنيف للتحرك لدى مجلس حقوق الإنسان لتفعيل عمل لجنة تقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية.

8- دعوة المجموعة العربية في نيويورك إلى متابعة مستجدات الموقف والتحرك العاجل بإقرار تدابير لحماية المدنيين السوريين.

9- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق: رقم 7648 – د.غ.ع – 2013/5/21)

إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن هذا القرار.

تطورات الوضع في سورية
والجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/6/5 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة معالي وزير خارجية جمهورية مصر العربية وبمشاركة الأمين العام للجامعة والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، لبحث تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وذلك بناءً على التوصية الصادرة في هذا الشأن عن اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية بتاريخ 2013/5/23،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وعلى المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 2011/11/16 والقرار رقم 7446 بتاريخ 2012/2/12 ورقم 7442 بتاريخ 2011/11/27، والقرار رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 القاضي بالدعوة إلى عقد اجتماعٍ طارئٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار توصيات بإجراءات جماعية لمواجهة الوضع المتدهور في سورية ومن ضمنها قطع جميع أشكال العلاقات الدبلوماسية والاتصالات مع النظام السوري، والقرار رقم 7572 بتاريخ 2012/11/12 والقاضي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقراره رقم 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 بشأن اعتبار الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول

العربية، وقراره رقم 7648 د.غ.ع بتاريخ 2013/5/21 الذي أدان بشدة كافة أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهةٍ كانت ومهما كان مصدرها، وطالب كافة الأطراف توفير المناخ المناسب لإنجاح الجهود المبذولة لإقرار الحل السياسي كأولوية لحل الأزمة السورية، وحذر من التطورات الخطيرة الناجمة عن تدخل أطراف خارجية بشكلٍ مباشر وغير مباشر في العمليات الحربية،

- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وإذ يأخذ علماً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية وآخرها قرار الجمعية العامة رقم A/67/L.63 بتاريخ 2013/5/8،
- وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام عن الجهود المبذولة دولياً لعقد المؤتمر الدولي (جنيف 2) لإيجاد حل سلمي للأزمة السورية وجهود الممثل المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة في هذا الشأن،
- وبعد استماعه إلى كلمة الدكتور هيثم المالح ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
- وفي ضوء مداخلات السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

يُقـــرر

1- الترحيب بالمساعي الدولية المبذولة لعقد المؤتمر الدولي (جنيف 2) والرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية استناداً للبيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل الدولية في جنيف بتاريخ 2012/6/30 وبشكل يحقق مطالب الشعب السوري المشروعة في إرساء الديمقراطية والحرية والكرامة والتعددية السياسية ويستجيب لتضحياته الجسام ويصون الوئام المجتمعي السوري ويحافظ على وحدة سوريا الترابية واستقلالها السياسي، والتأكيد في هذا الصدد على العناصر الواردة في ورقة العمل التي أعدتها اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية وجرى توجيهها للأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن والممثل الأممي والعربي المشترك، والتي نصت على إن آفاق الحل السياسي الذي يضع نهاية للصراع يستند إلى المكونات التالية:

- الحفاظ على السلامة الإقليمية والنسيج الاجتماعي لسورية.
- الحفاظ على هيكل الدولة والمؤسسات الوطنية السورية.
- تشكيل حكومة انتقالية لفترة زمنية محددة متفق عليها تمهيداً لضمان الانتقال السلمي للسلطة.

- تتمتع الحكومة الانتقالية بسلطة تنفيذية كاملة بما في ذلك سلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.
- يتم تشكيل الحكومة الانتقالية خلال فترة زمنية محددة استناداً إلى تفاهم جميع الأطراف.
- يتضمن الهدف النهائي للفترة الانتقالية صياغة واعتماد دستور وخلق توافق بشأن العملية السياسية وأسس الدولة السورية الجديدة.
- لضمان الاستقرار خلال الفترة الانتقالية سيكون هناك حاجة لقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.
- قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام المزمع إرسالها لمناطق النزاع يتم إنشاؤها عن طريق مجلس الأمن لتأكيد استمرار السلام والأمن والأمان للمدنيين.
- ضمان دخول جميع المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية.
- إن العناصر المبينة في هذه الورقة تتطلب مدة زمنية واضحة ومحددة.

2- الإدانة الشديدة لاستمرار أعمال العنف والقتل والجرائم والمذابح البشعة التي تُرتكب بحق الشعب السوري من قِبَل النظام السوري، والمطالبة بالوقف الفوري والشامل لكل أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهةٍ كانت وأياً كان مصدرها حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا.

3- الإدانة الشديدة لكل أشكال التدخل الخارجي، خاصةً تدخل حزب الله وفقاً لما ورد على لسان أمينه العام، والذي جعل من الأراضي السورية ساحة للعنف والاقتتال، والتعبير عن القلق البالغ حيال التصعيد الخطير للأعمال العسكرية، واستخدام الأسلحة الثقيلة والطيران الحربي في قصف القرى والمدن الآهلة بالسكان وآخرها الأحداث التي شهدتها مدينة القصير واستنكار ما تعرضت له من تدمير وانتهاكات.

4- التحذير من الانزلاقات الخطيرة التي آلت إليها الأزمة السورية بسبب إصرار النظام السوري على اعتماد الحل الأمني للأزمة، والتي طالت مقومات سورية الحضارية والتاريخية وألحقت التدمير بالبنية التحتية مستنزفة مقدرات الشعب السوري، الأمر الذي أصبح يهدد بأفدح العواقب على سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدة شعبها، كما يهدد أمن واستقرار الدول المجاورة والسلم والأمن الدولي.

5- الإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الأخير على سورية الذي يُعد انتهاكاً خطيراً لسيادة دولة عربية، ودعوة المجتمع الدولي لاسيما مجلس الأمن إلى وقف تكرار هذه الاعتداءات التي من شأنها أن تزيد الأمور تفجراً وتعقيداً في سورية وتُعرض أمن واستقرار المنطقة إلى أفدح المخاطر والتداعيات.

6- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنه من تبعات خطيرة، تمثلت في نزوح أعداد كبيرة من السوريين عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية، وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة والدول العربية الأخرى هرباً من شدة العنف والاقتتال، ومطالبة المجتمع الدولي تقديم الدعم الكامل لدول الجوار لمساعدتها على تخفيف الوضع الإنساني للنازحين.

7- دعوة جميع الأطراف المعنية تسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق والمدن السورية المنكوبة، ومطالبتها بفتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات لتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين، ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسئولياتها الإنسانية وعدم إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين.

8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم 7649 – د.غ.ع – 2013/6/5)

إن الجمهورية اللبنانية تعترض على الفقرة المتعلقة بإدانة تدخل حزب الله، وتتأي بنفسها عن سائر الفقرات.

الأوضـــاع الخطيـــرة فـــي سوريـــة

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورته غير العادية المـــستأنفة علـــى مـــستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2013/8/27 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة سعادة السفير المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية ومشاركة السادة المندوبين الدائمين وبحضور السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية لتدارس الوضع الخطير في سورية والناجم عن الجريمة النكراء التي وقعت يوم 2013/8/21 باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين في منطقة الغوطة الشرقية من ريف دمشق، وأدت إلى سقوط مئات مـــن الـــضحايا المـــدنيين السوريين من بينهم الكثير من الأطفال والنساء،

- واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات بشأن تطورات الأوضاع فـــي سورية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،

يُقـــرر

1- الإدانة والاستنكار الشديدين لهذه الجريمة البشعة التـــي ارتُكِبَـــت باســـتخدام الأســـلحة الكيميائية المحرمة دولياً في تحدٍ صـــارخ واســـتخفافٍ بـــالقيم الأخلاقيـــة والإنـــسانية والأعراف والقوانين الدولية.

2- تحميل النظام السوري المسؤولية التامة عن هذه الجريمة البشعة والمطالبة بتقديم كافـــة المتورطين عن هذه الجريمة النكراء لمحاكماتٍ دولية عادلة أسوة بغيرهم من مجرمـــي الحروب.

3- تقديم كافة أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وضـــرورة تـــضافر الجهود العربية والدولية لمساعدته.

4- دعوة المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته وتجاوز خلافـــات أعضائه وذلك عبر القيام بالإجراءات الرادعة واللازمة ضد مرتكبي هذه الجريمة التي يتحمل مسؤوليتها النظام السوري ووضع حد لانتهاكات وجرائم الإبادة التي يقوم بهـــا النظام السوري منذ أكثر من عامين.

5- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية والإعداد لاجتماع لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري المقرر يوم 3 سبتمبر/ أيلول المقبل.

(ق: رقم 7651 – د.غ.ع – 2013/8/27)

- تتحفظ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الفقرة (4) واللجوء إلى مجلس الأمن.
- جمهورية العراق لا تصوت على الفقرة (2) و(4) من مشروع القرار المُقدم ويسجل الإدانة الشديدة لاستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد المدنيين العزل وتحميل المسؤولية كاملة للطرف الذي قام باستخدام تلك الأسلحة بعد الاطلاع على تقرير فريق التفتيش الأممي الخاص.
- إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن هذا القرار.

الأوضـــاع الخطيـــرة فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
- واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وعلى المستوى الوزاري، واللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية، وخاصةً قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 2011/11/12 القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 2011/11/16 والقرار رقم 7446 بتاريخ 2012/2/12 ورقم 7442 بتاريخ 2011/11/27، والقرار رقم 7572 بتاريخ 2012/11/12 والقاضي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقراره رقم 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 بشأن اعتبار الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7648 د.غ.ع بتاريخ 2013/5/21 الذي أدان بشدة كافة أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهةٍ كانت ومهما كان مصدرها، وطالب كافة الأطراف توفير المناخ المناسب لإنجاح الجهود المبذولة لإقرار الحل السياسي كأولوية لحل الأزمة السورية، وحذر من التطورات الخطيرة الناجمة عن تدخل أطراف خارجية بشكلٍ مباشر وغير مباشر في العمليات الحربية، وقراره رقم 7649 الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2013/6/5، وعلى قراره رقم 7651 الصادر عن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2013/8/27 بشأن الوضع الخطير في سورية والناجم عن الجريمة

النكراء التي وقعت يوم 2013/8/21 باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد السكان المدنيين في منطقة الغوطة الشرقية من ريف دمشق، وأدت إلى سقوط مئات من الضحايا المدنيين السوريين من بينهم الكثير من الأطفال والنساء،

- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،

يُقـــرر

1- الإدانة والاستنكار الشديدين لهذه الجريمة البشعة التي ارتُكِبَت باستخدام الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً في تحدٍ صارخ واستخفافٍ بالقيم الأخلاقية والإنسانية والأعراف والقوانين الدولية.

2- تحميل النظام السوري المسؤولية التامة عن هذه الجريمة البشعة والمطالبة بتقديم كافة المتورطين عن هذه الجريمة النكراء لمحاكماتٍ دولية عادلة أسوة بغيرهم من مجرمي الحروب.

3- تقديم كافة أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه وضرورة تضافر الجهود العربية والدولية لمساعدته.

4- دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياتهم وفقاً لميثاق المنظمة وقواعد القانون الدولي لاتخاذ الإجراءات الرادعة واللازمة ضد مرتكبي هذه الجريمة التي يتحمل مسؤوليتها النظام السوري ووضع حد لانتهاكات وجرائم الإبادة التي يقوم بها النظام السوري منذ أكثر من عامين.

5- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع في سورية.

(ق: رقم 7667 – د.ع (140) – ج2 - 2013/9/1)

- إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إذ تؤكد مجدداً إدانتها واستنكارها الشديدين لاستخدام الأسلحة الكيماوية أياً كان مستخدمها، تتحفظ على الفقرة الرابعة من القرار، وتدعو إلى انتظار النتائج النهائية لفريق مفتشي الأمم المتحدة لتحميل المسؤولية الكاملة لمرتكبي هذه الجريمة، إضافة إلى أن القرار الصادر يُعد خرقاً للنظام الداخلي لمجلس الجامعة لاسيما فيما يتعلق بآلية اتخاذ القرارات في حال تعذر تحقيق توافق الآراء بين الدول الأعضاء في المجلس.
- جمهورية العراق لا تصوت على الفقرة (2) و(4) من القرار المُقدم ويسجل الإدانة الشديدة لاستخدام الأسلحة المحرمة دولياً ضد المدنيين العزل وتحميل المسؤولية كاملة للطرف الذي قام باستخدام تلك الأسلحة بعد الاطلاع على تقرير فريق التفتيش الأممي الخاص.
- تتحفظ الجمهورية اللبنانية بالكامل على القرار المتعلق بسورية والمعنون "الأوضاع الخطيرة في سورية".

أمانة شؤون مجلس الجامعة

بيان

بشأن تطورات الوضع في سورية

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة المندوبين الدائمين في دورته غير العادية (المستأنفة) بتاريخ 2013/9/11، المنعقدة في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة سعادة المندوب الدائم لدولة ليبيا وبحضور معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب السعادة المندوبين الدائمين للتشاور حول تطورات الوضع في سورية.

وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود، أعاد المجلس التأكيد على قراراته السابقة بشأن الأزمة السورية، وخلص إلى ما يلي:

1- يؤكد المجلس على أنه تعامل بايجابية مع كافة المبادرات السابقة وسوف يتعامل بايجابية مع أي مبادرة تهدف إلى حل للأزمة السورية، ويأمل المجلس أن تؤدي المبادرة الروسية بعد معرفة تفاصيلها إلى تنفيذ الإجراءات الضرورية لإنجاحها حتى يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق إرادة الشعب السوري والحفاظ على وحدته وسيادته وفقاً لمسار مؤتمر جنيف.

2- دعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في هذا الشأن والعمل على إخضاع الأسلحة الكيمائية السورية تحت رقابة المجتمع الدولي في إطار ضمانات ملزمة وقابلة للتحقق بحيث يتم الحصر التام والدقيق لها ووضعها بالكامل تحت إشراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتخلص منها بإشراف جهات الاختصاص التي تتبع الأمم المتحدة أو تلك المنوط بها التخلص منها.

3- إعادة التأكيد على عدم اختزال الأزمة السورية في تداعيات جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية، والتأكيد أيضا على موقف المجلس الثابت منذ بدء تعامله مع الأزمة السورية والقاضي بالطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بضرورة اتخاذ قرار ملزم وإجراءات فاعلة تكفل وقف القتال في سورية فوراً والبدء في عملية سياسية تفاوضية شاملة تحقق الانتقال السياسي الفوري نحو نظام ديمقراطي وتعددي يحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويحافظ على وحدة سورية الترابية وسيادتها واستقلالها السياسي ويستعيد وئامها المجتمعي.

4- التأكيد على ضرورة معاقبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة الشرقية وغيرها من الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتقديمهم إلى العدالة الجنائية الدولية باعتبارها من جرائم الحرب.

(بيان رقم 178 – د.غ.ع.م - 2013/9/11)

إن الجمهورية اللبنانية تؤكد على موقفها القاضي بالنأي بالنفس عن البيان.

الأمانـــة العامـــة

2013/9/24

بيـــان صحفـــي

صادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن مستجدات الوضع في سورية

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعاً تشاورياً فـــي مقـــر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 2013/9/23 على هامش أعمال الدورة (68) للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك برئاسة معالي وزير خارجية دولة ليبيا، وبحضور السادة وزراء الخارجية العرب والسيد الأمين العام للجامعة العربية.

استمع المجلس إلى عرض قدمه معالي السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل المـــشترك للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة العربية حول آخـــر المـــستجدات المتعلقـــة بالوضع في سورية ونتائج الاتـــصالات والمـــشاورات بـــين الأطـــراف الدوليـــة المعنيـــة، وبالخصوص المشاورات الجارية حالياً في منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية في لاهاي وفى مجلس الأمن لاستصدار قرار بشأن آلية تنفيذ الاتفاق الأمريكي الروسي المتعلق بخطـــة العمل التي جرى الاتفاق عليها في جنيف يوم 2013/9/14 لإزالة الأسلحة الكيماوية السورية، وكذلك التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر جنيف2.

كما استمع المجلس إلى مداخلة من السيد أحمد العاصي الجربا رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والذي أكد على موقف الائتلاف المطالب بضرورة تضمين أي مشروع قرار دولي مطلب محاسبة النظام السوري على جريمة استعمال السلاح الكيماوي في الغوطة، وأكد السيد الجربا على موقف الائتلاف الملتزم بالحل السياسي الذي يقود للتغيير الديمقراطي من خلال حكومة انتقالية ذات صلاحيات كاملة ووفقاً لاتفاق جنيف الأول في 30 يونيو/ حزيران 2012.

وبعد التداول في مختلف الجوانب المتعلقة بمسار الأزمة السورية وما يدور بشأنها من مشاورات واتصالات، أعاد المجلس التأكيد على قراراته السابقة بشأن الأزمة السورية، مـــع التشديد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته إزاء التعامل مع مجريـــات الأزمـــة السورية وتداعياتها الخطيرة بصورة متكاملة بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف

الفوري لإطلاق النار وتوفير الدعم لمسار الحل التفاوضي للأزمة تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف2، بحيث لا تقتصر تلك المعالجة على مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية السورية، كما أكد المجلس على ضرورة محاسبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، وتقديمهم للعدالة الجنائية الدولية باعتبارها من جرائم الحرب.

وفي هذا الصدد، وبناءً على التكليف الصادر عن مجلس الجامعة الوزاري، قام معالي وزير خارجية دولة ليبيا رئيس الدورة الحالية للمجلس ومعالي الأمين العام للجامعة بتوجيه رسالة متطابقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن تتضمن عناصر الموقف العربي من المشاورات الجارية في مجلس الأمن بشأن الوضع في سورية والتحضيرات لعقد مؤتمر جنيف2، والتي تنص على ما يلي:

أولاً: مطالبة مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته إزاء التعامل مع مجريات الأزمة السورية وتداعياتها بصورة متكاملة بحيث لا تقتصر معالجته لتلك الأزمة على تداعيات جريمة الغوطة ونزع الأسلحة الكيميائية السورية، وإنما المطلوب أيضاً من مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لفرض وقف شامل لإطلاق النار في جميع الأراضي السورية وحظر استخدام الطيران الحربي والصواريخ والأسلحة الثقيلة بمختلف أنواعها ضد المدنيين، مع تبني آلية لمراقبة وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة، والبدء في مسار الحل السياسي للأزمة ودفع الجهود المبذولة لعقد مؤتمر جنيف2.

ثانياً: التأكيد على ضرورة قيام مجلس الأمن بتبني آلية محددة لتوفير المساعدات الإنسانية تتيح حرية العمل لهيئات الإغاثة الدولية المعنية وتمكنها من القيام بمهماتها بحرية في جميع المناطق السورية المتضررة ودون أية عراقيل.

ثالثاً: التأكيد على ضرورة محاسبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة وتقديمهم للعدالة الجنائية الدولية باعتبارها من جرائم الحرب التي لا تسقط بالتقادم.

تطورات الوضع في سورية
والجهود الدولية والمساعي العربية المبذولة
لعقد مؤتمر جنيف (2)

إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورة غير عادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/11/3 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة برئاسة معالي وزير خارجية دولة ليبيا وبمشاركة الأمين العام للجامعة والسادة وزراء الخارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء، لبحث تطورات الوضع في سورية والجهود الدولية والمساعي العربية المبذولة لعقد مؤتمر جنيف (2)،

- واستناداً إلى قرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات بشأن تطورات الأوضاع في سورية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،
- وبعد الاستماع إلى العرض المُقدم من الدكتور ناصر القدوة نائب الممثل الخاص المشترك للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية حول نتائج المشاورات والاتصالات الجارية لعقد مؤتمر جنيف (2)،
- وبعد الاستماع إلى مداخلة السيد أحمد العاصي الجربا رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
- وبعد التداول حول الأوضاع الخطيرة في سورية وما آلت إليه أحوال المواطنين السوريين من مآسٍ مؤلمة، وما أسفرت عنه الجهود والمشاورات والاتصالات الجارية للإعداد لمؤتمر جنيف (2)، وفقاً لبيان جنيف الصادر في 2012/6/30.
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة بشأن الأزمة السورية، مع التشديد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية وتداعياتها الخطيرة على سورية والمنطقة، وعلى ضرورة توفير الدعم لمسار الحل التفاوضي للأزمة تمهيداً لعقد مؤتمر جنيف (2) وتوفير أسباب نجاحه، بحيث لا تقتصر تلك المعالجة على مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية السورية، كما أكد المجلس على ضرورة محاسبة مرتكبي جريمة استخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، وتقديمهم للعدالة باعتبارها من جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الأخرى المرتكبة في حق الشعب السوري.
- وإذ يُعرب عن تأييده لقرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013) الذي دعا جميع الأطراف السورية إلى المشاركة بجدية وعلى نحوٍ بناء في مؤتمر جنيف (2)، لإيجاد حل سلمى للأزمة السورية، وكذلك تأييده للبيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الأوضاع الإنسانية في سورية،

- وإذ يؤكد على موقفه الثابت بالحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامة أراضيها،

يُقـــرر

1- التأكيد على الموقف العربي الداعم للائتلاف الوطني السوري والتشديد علـــى الموقـف العربي المطالب بضرورة توافر الضمانات الدولية اللازمة لرعاية وإنجاح مسار الحل السلمي التفاوضي لمؤتمر جنيف (2) وبما يكفل التوصل إلى الاتفاق على تشكيل هيئـــة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لبيان جنيف الصادر فـــي 2012/6/30، والذي جرى إقراره بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013).

2- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية إلى التجاوب مع الجهود المبذولة لعقد مـــؤتمر جنيف (2)، والتعجيل بتشكيل وفدها المفاوض برئاسة الائتلاف الوطني لقوى الثـــورة والمعارضة السورية للمشاركة في هذا المؤتمر.

3- التأكيد على العناصر التالية باعتبارها تُشكل الهدف النهائي للعملية التفاوضية ولمـــسار الحل التفاوضي في جنيف (2) تنفيذاً لبيان جنيف (1):

أ- تشكيل هيئة الحكم الانتقالية ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة بما فيهـــا الـــسلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وذلك خلال فترة زمنية محددة، وبالتوافق بين جميع الأطراف.

ب- التوصل إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي أساسه المساواة في الحقوق وسيادة القانون وعدم التمييز بين المواطنين بسبب انتماءاتهم الطائفية أو العِرقية أو الدينية أو اللغوية أو غير ذلك، ويتم فيه التداول على السلطة بشكلٍ سلمي ديمقراطي وتعـــددي، وتشمل المرحلة الانتقالية صياغة دستورٍ جديد للبلاد يُقر عبر الاستفتاء العام بحيـــث تنتهي المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في إطار هذا الدستور.

ج- الالتزام بالمحافظة على سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحـــدتها وسلامة أراضيها.

د- اعتماد نتائج مؤتمر جنيف (2) من قِبَل مجلس الأمن والعمل على تنفيذها واتخاذ إجراءات رادعة ضد كل مَنْ يحاول إعاقة تنفيذ بنودها.

4- التأكيد على ضرورة التزام كافة الأطراف المعنية بتوفير المناخ الملائم لمواكبة انطلاق أعمال مؤتمر جنيف (2)، وذلك عبر اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

أ- ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء سورية وبالخصوص المناطق التي تعاني من الحصار وسياسة التجويع، ورفع كافة أشكال الحصار والمعوقات لإدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين، وفتح المجال أمام منظمات

الإغاثة العربية والدولية وتمكينها من القيام بمهامها بحرية في جميع المناطق السورية ودون أية عوائق، وذلك وفقاً لما نص عليه البيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في 2013/10/2.

ب- الإفراج عن جميع المعتقلين والمحتجزين السياسيين في سورية بدءاً بالنساء والأطفال، وتبني آلية للكشف عن مصير المفقودين ووقف عمليات الاعتقال والتعذيب، وإعادة المهجرين والنازحين إلى أماكن سكنهم وضمان أمنهم وذلك وفق جدول زمني محدد.

ج- سحب جميع القوات والميليشيات الأجنبية من سورية.

د- التزام جميع الأطراف بالوقف الشامل لإطلاق النار ولكل أعمال العنف والقتل ضد المدنيين من أي جهةٍ كانت وأياً كان مصدرها.

5- دعم مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك وما يقوم به من جهود، مع التأكيد على ضرورة تضافر الجهود ومواصلة المساعي العربية والدولية لضمان عقد مؤتمر جنيف (2) في أقرب الآجال.

6- التأكيد على مواصلة الجهود العربية واستمرار الدور المحوري الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في معالجة الأزمة السورية، وتكثيف التشاور والتنسيق مع الأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك وكذلك مع الأطراف الإقليمية والدولية المعنية للتحضير الجيد لمؤتمر جنيف (2) ورعايته وإنجاح أعماله وتقديم الدعم اللازم والمساندة لوفد المعارضة في هذا المؤتمر.

7- الإشادة بترحيب صاحب السمو أمير دولة الكويت لاستضافة المؤتمر الدولي للمانحين (كويت 2) في مطلع العام المقبل 2014 الذي يساهم في تخفيف المعاناة والمأساة الإنسانية للشعب السوري الشقيق، والدعوة لحشد الجهود العربية والإقليمية والدولية لنجاح هذا المؤتمر في معالجة الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في سورية.

8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات.

(ق: رقم 7716 – د.غ.ع – ج3- 2013/11/3)

الأوضاع الإنسانية في سورية وتقديم الإغاثة العاجلة للاجئين والنازحين السوريين

- إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في دورته غير العادية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/11/3 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
- وبعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7578 د.غ.ع بتاريخ 2013/1/13، وعلى قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين رقم 7581 د.غ.ع بتاريخ 2013/2/11،
- وإذ يؤكد على كافة قراراته وبياناته بشأن الأزمة السورية وأوضاع اللاجئين والنازحين السوريين،
- وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء ما يتعرض له النازحون واللاجئون في سورية من مخاطر جدية تشكل تهديداً لحياتهم، وعدم تقديم المساعدات اللازمة للسكان المدنيين التي تكفل حقوقهم الأساسية في الحياة،
- وإذ يؤكد على ضرورة توفير المساعدات الإنسانية اللازمة لكافة النازحين واللاجئين وعلى نحو عاجل قبل حلول فصل الشتاء وتقديم كل أنواع العون والدعم الإنساني لحماية حياتهم وصونها من كافة أشكال التهديدات البيئة والصحية،

يقـرر

1- التعبير عن القلق البالغ إزاء تردي الأوضاع الإنسانية في سورية، وما نتج عنها من تبعات خطيرة، تتمثل خاصة في نزوح الملايين من السكان عن قراهم ومدنهم وتشريدهم داخل سورية وهجرة مئات الآلاف منهم إلى الدول المجاورة.

2- العمل على تقديم كافة أشكال الدعم الإنساني المطلوب للشعب السوري وعلى تضافر الجهود العربية والدولية وعلى رأسها جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمات الإغاثة الإنسانية وعلى نحو خاص المنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر وأطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات الإنسانية من

أجل بذل المزيد من الجهود لتقديم كافة أشكال المساعدات للمتضررين السوريين، والتخفيف من معاناتهم.

3- السماح لمنظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد الأطباء العرب ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات بالعمل في الأراضي السورية وتمكينها من إدخال مواد الإغاثة الإنسانية للمواطنين المتضررين ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية والتخفيف من معاناة المتضررين ودعوة هذه المنظمات لتحمل مسؤولياتها الإنسانية، والطلب من جميع الأطراف السورية عدم إعاقة وصول الغذاء والدواء للمدنيين السوريين.

4- الإشادة بالجهود المقدرة التي تقوم بها الدول المجاورة لسورية وتلك المستضيفة للاجئين في توفير الاحتياجات العاجلة والضرورية لهؤلاء النازحين، والتأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساندتها في تحمل أعباء هذا الأمر.

5- تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن ودعوته القيام بمسؤولياته نحو تقديم كافة أشكال الإغاثة العاجلة للسكان المدنيين في سورية وحمايتهم من كافة التهديدات التي تعرض حياتهم للخطر وذلك وفقاً لما تنص عليه أحكام القانون الدولي الإنساني وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، وفي إطار مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدة الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

(ق: رقم 7717 – د.غ.ع – ج3- 2013/11/3)

تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
- واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وقراراته على المستوى الوزاري، وعلى مستوى المندوبين الدائمين وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وبعد استماعه إلى كلمة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

يُقــرر

1- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التي أصابت مسار المفاوضات بين وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى إقرار تحرك مشترك يفضي إلى انجاز الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية وإقرار الاتفاق حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لما نص عليه بيان مؤتمر جنيف (1).

2- التأكيد مجدداً على قرار قمة الدوحة رقم 580 بتاريخ 2013/3/26 وقرار المجلس الوزاري رقم 7595 بتاريخ 2013/3/6 وما نصا عليه بشأن الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية، والاعتراف به ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري[4]، ودعوة الأمانة

---

[4] مع الأخذ في الاعتبار تحفظات كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق، والنأي بالنفس بالنسبة للجمهورية اللبنانية على هذين القرارين.

العامة لمواصلة مشاوراتها مع الائتلاف بشأن مقعد الجمهورية العربية السورية في الجامعة، وذلك طبقاً لأحكام الميثاق واللوائح الداخلية للمجلس، وعرض نتائج تلك المشاورات على دورة عادية أو استثنائية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

3- دعوة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية إلى التحدث أمام القمة العربية المقبلة في دولة الكويت لاطلاع القادة العرب على تطورات الموقف ورؤية الائتلاف للبدائل والخيارات المطروحة لحل الأزمة السورية، وذلك في ضوء المستجدات الخطيرة للأزمة بعد تعطل مسار مفاوضات جنيف (2).

4- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2139 بتاريخ 2014/2/22 بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تفعيل تنفيذ بنود هذا القرار واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف والإرهاب والتدمير والاستخدام العشوائي المفرط للأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، وذلك بهدف تيسير عمليات الإغاثة وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون أية عوائق لجميع المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية.

5- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، ودعوة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها، وذلك بمساعدة الدول المجاورة لسورية، والدول العربية الأخرى في جهودها لإغاثة واستضافة اللاجئين والنازحين السوريين، مع التأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساعدتها لتحمل أعباء هذه الاستضافة.

6- الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الدول المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لتوفير الدعم اللازم لتلك الدول ومساعدتها على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للاجئين والنازحين السوريين.

(ق: رقم 7737 – د.ع (141) – ج 3 – 2014/3/9)

---

(2) موقف الجمهورية اللبنانية بالنسبة لبند تطورات الوضع في سورية يعتبر أنه: "في ظل عدم التوافق السوري – السوري على الكثير مما ورد في هذا القرار، وهو ما لا يؤمن مصلحة لسورية ولا يعطي مصلحة للجامعة في لعب أي دور أو أخذ أي مبادرة مساعدة للمصلحة السورية، نؤكد على الموقف اللبناني بالنأي بلبنان عن هذا القرار".

الانعكاسات السلبية والخطيرة المترتبة على لبنان جراء أزمة النازحين السوريين

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
- وإزاء الوضع الذي يشهده لبنان والمتمثل بنزوح المواطنين السوريين إلى الأراضي اللبنانية نتيجة للمعارك الدائرة في سورية،
- ونظراً لازدياد الاحتياجات الصحية والغذائية والتربوية للإخوة النازحين الذين فاق عددهم المليون حسب الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة،

يُقـــرر

1- دعم جهود الحكومة اللبنانية مادياً وتقنياً في توفير احتياجات النازحين السوريين ومساعدتها في احتياجاتها والطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية السعي إلى المشاركة في تحمل الأعباء من مختلف جوانبها المادية والعددية.

2- التأكيد على أن وجود النازحين السوريين على الأراضي اللبنانية مؤقت، والعمل على عودتهم إلى بلادهم في أسرع وقت.

(ق: رقم 7738 – د.ع (141) – ج 3 - 2014/3/9)

الأزمـــــة السوريـــــة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
- **واستناداً إلى قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، وقراراته على المستوى الوزاري، وعلى مستوى المندوبين الدائمين وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،**
- **وبعد استماعه إلى كلمة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خلال الجلسة الافتتاحية،**
- **وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،**
- **وإذ يؤكد على موقفه الثابت للحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،**

<u>يُقـــرر</u>

1- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء حالة الجمود التي أصابت مسار المفاوضات بين وفدي المعارضة والحكومة السورية في جنيف، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته مع الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى إقرار تحرك مشترك يفضي إلى انجاز الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية وإقرار الاتفاق حول تشكيل هيئة حاكمة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لما نص عليه بيان مؤتمر جنيف (1).

2- التأكيد مجدداً على قرار قمة الدوحة رقم 580 بتاريخ 2013/3/26 وقرار المجلس الوزاري رقم 7595 بتاريخ 2013/3/6 وما نصا عليه بشأن الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية

العربية السورية في جامعة الدول العربية، والاعتراف به ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب السوري(*).

3- التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إقرار الحل السياسي كأولوية، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30.

4- دعوة ممثلي الائتلاف الوطني السوري إلى المشاركة في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، كحالة استثنائية للقواعد المعمول بها في الجامعة، وذلك اعتباراً من الدورة العادية المقبلة للمجلس في شهر سبتمبر/ أيلول 2014، أخذاً في الاعتبار بأنه لا يترتب على هذه المشاركة أية التزامات تمس القرار السيادي لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية.

5- كما لا يترتب على هذه المشاركة أية التزامات قانونية على دولة المقر وستنظر جمهورية مصر العربية والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية فيما يمكن تقديمه من امتيازات وتسهيلات لممثلي الائتلاف الوطني السوري.

6- الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم 2139 بتاريخ 2014/2/22 بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تفعيل تنفيذ بنود هذا القرار واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف والإرهاب والتدمير والاستخدام العشوائي المفرط للأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، وذلك بهدف تيسير عمليات الإغاثة وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية دون أية عوائق لجميع المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية.

7- الترحيب بنتائج المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع

(*) - مع الأخذ في الاعتبار تحفظات كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية العراق، والنأي بالنفس بالنسبة للجمهورية اللبنانية على هذين القرارين.

- موقف الجمهورية اللبنانية بالنسبة لبند تطورات الوضع في سورية يعتبر أنه: "في ظل عدم التوافق السوري – السوري على الكثير مما ورد في هذا القرار، وهو ما لا يؤمن مصلحة لسورية ولا يعطي مصلحة للجامعة في لعب أي دور أو أخذ أي مبادرة مساعدة للمصلحة السورية، نؤكد على الموقف اللبناني بالنأي بلبنان عن هذا القرار".

- سبق وأن تحفظ العراق على الفقرة الثانية من قرار حول سورية ونسجل تحفظنا واعتراضنا على الفقرة الرابعة من القرار المطروح، لأنه يُشكل خرقاً لميثاق الجامعة العربية.

الإنساني في سورية والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، ودعوة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها، وذلك بمساعدة الدول المجاورة لسورية، والدول العربية الأخرى في جهودها لإغاثة واستضافة اللاجئين والنازحين السوريين، مع التأكيد على ضرورة دعم تلك الدول ومساعدتها لتحمل أعباء هذه الاستضافة.

8- الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الدول المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لتوفير الدعم اللازم لتلك الدول ومساعدتها على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للاجئين والنازحين السوريين.

(ق.ق: 600 د.ع (25) – 2014/3/26)

الانعكاسات السلبية والخطيرة المترتبة على لبنان جراء أزمة النازحين السوريين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
- **وإزاء الوضع الذي يشهده لبنان والمتمثل بنزوح المواطنين السوريين إلى الأراضي اللبنانية نتيجة للمعارك الدائرة في سورية،**
- **ونظراً لازدياد الاحتياجات الصحية والغذائية والتربوية للإخوة النازحين الذين فاق عددهم المليون حسب الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة،**

يُقـــرر

1- دعم جهود الحكومة اللبنانية مادياً وتقنياً في توفير احتياجات النازحين السوريين ومساعدتها في احتياجاتها والطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية السعي إلى المشاركة في تحمل الأعباء من مختلف جوانبها المادية والعددية.

2- التأكيد على أن وجود النازحين السوريين على الأراضي اللبنانية مؤقت، والعمل على عودتهم إلى بلادهم في أسرع وقت.

(ق.ق: 601 د.ع (25) – 2014/3/26)

الصعوبات والأعباء المترتبة على المملكة الأردنية الهاشمية جراء أزمة النازحين واللاجئين السوريين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- **على مذكرة الأمانة العامة،**
- **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**

- وإزاء الوضع الذي تشهده المملكة الأردنية الهاشمية والمتمثل بنزوح ولجوء مئات الآلاف السوريين إلى الأراضي الأردنية نتيجة الأوضاع المأساوية في سورية،

- ونظراً لازدياد الاحتياجات الصحية والغذائية والتربوية للإخوة النازحين الذين فاق عددهم 1,300,000 حسب آخر الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة،

يُقرر

1- دعم جهود حكومة المملكة الأردنية الهاشمية مادياً وتقنياً في توفير احتياجات النازحين واللاجئين السوريين ومساعدتها في مواجهة هذه الصعوبات والأعباء، والطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية السعي إلى المشاركة في تحمل الأعباء من مختلف جوانبها المادية والخدمية.

2- التأكيد على أن وجود النازحين واللاجئين السوريين على أراضي المملكة الأردنية الهاشمية هو وضع مؤقت، والعمل على عودتهم إلى بلادهم في أسرع وقت من خلال العمل الجماعي على تهيئة الأجواء التي تشجعهم على ذلك.

(ق.ق: 602 د.ع (25) – 2014/3/26)

الصعوبات والأعباء المترتبة على جمهورية العراق جراء أزمة اللاجئين السوريين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
- **وإزاء الوضع الذي تشهده جمهورية العراق والمتمثل بلجوء مئات الآلاف السوريين إلى الأراضي العراقية نتيجة الأوضاع المأساوية في سورية،**
- **ونظراً لازدياد الاحتياجات الصحية والغذائية والتربوية للإخوة اللاجئين الذين فاق عددهم 240,000 حسب آخر الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة،**

يُقرر

1- دعم جهود حكومة جمهورية العراق مادياً وتقنياً في توفير احتياجات النازحين واللاجئين السوريين ومساعدتها في مواجهة هذه الصعوبات والأعباء، والطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية السعي إلى المشاركة في تحمل الأعباء من مختلف جوانبها المادية والخدمية.

2- التأكيد على أن وجود اللاجئين السوريين على أراضي جمهورية العراق هو وضع مؤقت، والعمل على عودتهم إلى بلادهم في أسرع وقت من خلال العمل الجماعي على تهيئة الأجواء التي تشجعهم على ذلك.

(ق.ق: 603 د.ع (25) – 2014/3/26)

الصعوبات والأعباء المترتبة على جمهورية مصر العربية جراء أزمة اللاجئين السوريين

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
- **وإزاء الوضع الذي تشهده جمهورية مصر العربية والمتمثل في لجوء مئات الآلاف السوريين إلى جمهورية مصر العربية نتيجة الأوضاع المأساوية في سورية،**
- **ونظراً لازدياد الاحتياجات الصحية والغذائية والتربوية للإخوة السوريين،**

يُقرر

1- دعم جهود حكومة جمهورية مصر العربية مادياً وتقنياً في توفير احتياجات اللاجئين السوريين ومساعدتها في مواجهة هذه الصعوبات والأعباء، والطلب إلى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية السعي إلى المشاركة في تحمل الأعباء من مختلف جوانبها المادية والخدمية.

2- التأكيد على أن وجود اللاجئين السوريين في مصر هو وضع مؤقت، والعمل على عودتهم إلى بلادهم في أسرع وقت من خلال العمل الجماعي على تهيئة الأجواء التي تشجعهم على ذلك.

(ق.ق: 604 د.ع (25) – 2014/3/26)

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامـــات علـــى المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/7 في هذا الشأن،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقـــم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، وكافة قرارات المجلس السابقة في هـــذا الشأن وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وبعد استماعه إلى مداخلة السيد هادي البحرة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
- وفي ضوء تقرير السيد الأمين العام ومداخلات السادة رؤساء الوفود،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،

<u>يُقـــرر</u>

1- الإعراب عن القلق البالغ إزاء تصاعد أعمال التدمير والعنف والقتل والجرائم البشعة المُرتكبة بحق المدنيين السوريين، وما يرافقها من تردي خطير للأوضاع الإنسانية التي ازدادت حدتها ومخاطرها مع سقوط المزيد من الضحايا الأبرياء، ومع ارتفاع أعداد النازحين واللاجئين إلى أكثر من 10 ملايين داخل سورية وفي الدول المجاورة، إضافةً إلى أكثر من 4 ملايين بحاجة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة في المناطق المُحاصرة والمتضررة في سورية.

2- دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته الكاملة إزاء حالة جمود مسار الحل الـــسياسي والتعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية، مع التأكيد مُجدّداً على ضرورة تكثيـــف الجهود الرامية إلى إقرار الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية كأولوية، وذلك عبر التوصل إلى اتفاق بين الحكومة والمعارضة حول تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبما يضمن تلبية تطلعات الشعب السوري في التغيير والحرية وتحقيق الأمن والاستقرار.

3- الترحيب بتعيين السيد ستيفان دي مستورا مبعوثاً للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، وتعيين السفير رمزي عز الدين رمزي نائباً له، مع التأكيد على ضرورة توفير الدعم اللازم للمهمة والمساعي الهادفة إلى بلورة صيغة تضمن إقرار الحل السياسي المنشود للأزمة السورية، وفقاً لبيان جنيف (1).

4- توجيه الشكر والتقدير لمعالي السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك للامين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية ونائبه معالي الدكتور ناصر القدوة على جهودهما المقدرة وما بذلوه من مساعي مخلصة من أجل التوصل إلى حل سياسي للازمة السورية.

5- التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2170 (2014) بشأن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها ما يُسمّى بـ"تنظيم داعش" وغيره من الجماعات الإرهابية المتطرفة، باعتبارها تُشكّل جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إضافةً لما تحمله من مخاطر جسيمة تُهدّد وحدة النسيج المجتمعي التعددي الحضاري لسورية ودول المنطقة.

6- الترحيب بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2165 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء تفعيل تنفيذ بنود هذا القرار، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف لتيسير أعمال الإغاثة وإتاحة وصول قوافل المساعدات الإنسانية دون عوائق لجميع المناطق المُحاصرة والمتضررة في سورية.

7- دعوة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، وبالخصوص توفير المساعدات اللازمة لدول جوار سورية والدول العربية الأخرى المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

8- الطلب من اللجنة الوزارية العربية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات والاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية،

ورفع ما يرونه من توصيات بشأن خطوات التحرك العربي المُقبلة في هذا الصدد إلـــى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 7805 – د.ع (142) – ج 3 – 2014/9/7)

* موقف الجمهورية اللبنانية بالنسبة لبند تطورات الوضع في سورية يعتبر أنه: "في ظـــل عـــدم التوافـــق السوري – السوري على الكثير مما ورد في هذا القرار، وهو ما لا يؤمن مصلحة لـــسورية ولا يعطـــي مصلحة للجامعة في لعب أي دور أو أخذ أي مبادرة مساعدة للمصلحة السورية، نؤكـــد علـــى الموقـــف اللبناني بالنأي بلبنان عن هذا القرار".

البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة

على المستوى الوزاري

نيويورك : 2014/9/23

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا تشاوريا بعد ظهر يوم 2014/9/23 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، برئاسة معالي السيد أحمد ولد تكدي وزير خارجية الجمهورية الاسلامية الموريتانية - رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة السادة و اصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

تدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يدور بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء ما اتخذه مجلس الجامعة الوزراي من قرارات في اجتماعه الأخير في القاهرة بتاريخ 2014/9/7 .

و في هذا الإطار استمع المجلس إلى إحاطة من معالي الدكتور رياض المالكي - وزير خارجية دولة فلسطين؛ وكذلك إلى عرض قدمه مندوب ليبيا - رئيس المجموعة العربية في نيويورك، حول نتائج التحرك الدبلوماسي العربي لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وما أسفرت عنه المشاروات الجارية في هذا الشأن مع أعضاء مجلس الامن. كما جرى التداول في خطوات التحرك العربي المقبل لدعم الموقف الفلسطيني المطالب بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، كذلك جرى البحث في التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر المانحين لإعادة إعمار قطاع غزة، والمقرر عقده في جمهورية مصر العربية في 2014/10/12 .

وفيما يتعلق بمجريات الأزمة السورية، استمع المجلس إلى عرض قدمه المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد / ستيفان دي ميستورا، حول نتائج ما أسفرت عنه اتصالاته ومشارواته التي أجراها في سوريا والمنطقة، كما استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الدكتور هادي البحرة- رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية.

إلى جانب ذلك ناقش المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا واليمن لتدعيم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي في هذين البلدين وفقا لقراراته السابقة في هذا الشأن. و في هذا الصدد ثمن المجلس جهود دول الجوار و رحب بالمبادرة الجزائرية لاستضافة الفرقاء الليبين في حوار شامل لتحقيق المصالحة الوطنية.

كما أكد المجلس على قراره الصادر في 2014/9/7 بالقاهرة بشأن مكافحة الإرهاب المتمثل في تنظيم داعش وامتداداته، نظرا لما يمثله من خطر مباشر على الأمن القومي العربي، مؤكدا على التزام جميع الدول العربية بتنفيذ بنود هذا القرار وما نصّ عليه بشأن اتخاذ ما يلزم من تدابير عاجلة على المستوى الوطني ومن خلال العمل العربي الجماعي على جميع المستويات السياسية والأمنية والدفاعية والقضائية والإعلامية، وكذلك بالعمل على تجفيف منابع الإرهاب الفكرية ومصادر تمويله، أيّاً كان الباعث عليه وأيّاً كان مرتكبيه. وفي هذا الصدد تم التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمن تحت الفصل السابع رقم 2170 الصادر في 2014/8/15 الذي أُقِـر بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي يلزم بموجبه دول العالم بالمساعدة على الحد من التمويل والتجنيد والتدريب وتمرير المسلحين. هذا وقد رحب المجلس بمبادرة مملكة البحرين لعقد مؤتمر حكومي رفيع المستوى في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر القادم، بهدف الإتفاق على خارطة طريق أو خطة عمل بشأن سبل تعزيز مكافحة الإرهاب و تجفيف منابعه.

دعم جمهورية العراق في مكافحة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وإغاثـــة النازحيـــن واللاجئيـــن

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى مذكرة جمهورية العراق بتاريخ 2015/3/5 والتي تطلب فيها إضافة موضوع تحت بند ما يستجد من أعمال حول موضوع دعم ومساندة جمهوريـــة العـــراق فـــي محاربة الإرهاب وإغاثة النازحين واللاجئين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- إدانة تدمير التراث الديني والثقافي في العراق على يد التنظيمات الإرهابيـــة وخاصـــةً التدمير المتعمد للآثار الدينية والثقافية وإحراق الآلاف من الكتب والمخطوطات النادرة، ودعوة الدول إلى عدم التعامل بالآثار المنهوبة وإعادتها للعراق.

2- دعم العراق في حربه ضد كيان داعش الإرهابي، وإدانة الجرائم والهجمات الإرهابيـــة التي يرتكبها هذا التنظيم بصورةٍ صريحة، مع التأكيد على الالتزام بمضمون قـــرارات مجلس الأمن، ذات الصلة بمحاربة الإرهاب وبالذات كيان داعش الإرهابي، وأن تقـــوم الدول باتخاذ الإجراءات الصارمة لمنع تنقل الإرهابيين عبر حـــدودها، وتنفيـــذ قـــرار مجلس الأمن رقم (2178) وبشكلٍ صارم وشامل يُحتم على جميـــع الـــدول الالتـــزام بتطبيقه، والعمل على تجفيف موارد الإرهاب باعتباره جزءاً حيوياً في عملية مكافحته، حيث إن استمرار هذا التنظيم في تمويل عمليات التجنيد والتفجير وشراء الأسلحة مـــن خلال مصادر متنوعة منها النفط والتبرعات المُقدمة إليه من بعض الجمعيات والخطف لقاء دفع الفدية والآثار المترتبة على ذلك، فضلاً عن عمليات الاتجار غير المـــشروع عبر الحدود مع هذا التنظيم الإرهابي، يعني استمرار وجوده في العراق ودول عربيـــة أخرى.

3- تقديم الدعم والمساندة للعراق لغرض إغاثة النازحين داخليـــاً الـــذين تركـــوا منـــازلهم ومصالحهم نتيجة سيطرة كيان داعش الإرهابي على مناطقهم، بالإضافة إلى اللاجئـــين

السوريين، إذ يحتضن العراق ما يزيد عن 260 ألف لاجئ سوري، وهو ما فرض على العراق أعباء مالية كبيرة لتوفير مساعدات إلى النازحين العراقيين واللاجئين السوريين في ذات الوقت.

4- دعوة مجلس جامعة الدول العربية والوفود العربية إلى دعم موقف العراق والمطالبة بتنفيذ الفقرة (10) من قرار مجلس الأمن 1566 (2004) بشأن تعويض ضحايا الإرهاب، وإن هذه التعويضات تُكلف موازنة العراق مبالغ كبيرة إزاء المساعدات الإنسانية المُقدمة من تلك الدول للنازحين العراقيين التي لن ترتق للأسف إلى حجم الكارثة الإنسانية التي يتعرض لها العراق.

(ق: رقم 7870 – د.ع (143) – ج 4 - 2015/3/9)

تطورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقـــم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، وكافة قرارات المجلس السابقة في هذا الـــشأن، وآخرهـــا القرار رقم 7805 بتاريخ 2014/9/7، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وبعد الاستماع إلى كلمة ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية،
- وبناءً على مداخلات السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر

1- الإعراب عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة السورية وما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل سورية وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، إضافةً إلى ما تُخلّفه من معاناة إنسانية قاسية للشعب السوري نتيجةً لتصاعد أعمال التدمير والعنـــف والقتل والجرائم البشعة المُرتكبة بحق المدنيين، في انتهاكات صارخة لمبـــادئ حقـــوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وما تُسفر عنه من تزايد مستمر في أعداد النـــازحين واللاجئين داخل سورية وفي دول الجوار.

2- التأكيد مُجدّداً على ضرورة تحمّل مجلس الأمن مسؤولياته الكاملـــة إزاء التعامـــل مـــع مختلف مجريات الأزمة السورية، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مـــشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد ستيفان ديمـــستورا إلـــى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى إقرار خطـــة تحـــرك مشتركة تضمن إنجاز الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه.

3- الترحيب بنتائج اجتماعات القاهرة وموسكو ومساعيهما لإحياء مسار الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية على أساس بيان جنيف (1)، مع التأكيد على أهمية تنسيق مختلف الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الشأن.

4- التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمن رقم 2209 (2015) الذي أدان استخدام غاز الكلور السام في سورية، وشدد على ضرورة امتناع كافة الأطراف المتنازعة عن استخدام الأسلحة الكيماوية أو استحداثها أو إنتاجها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، بالإضافة إلى ضرورة محاسبة المتورطين في استخدام هذه الأسلحة.

5- التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام قرارات مجلس الأمن رقم 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بشأن تفعيل تنفيذ بنود هذا القرار، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف لتيسير أعمال الإغاثة وإتاحة وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية.

6- الإشادة بترحيب دولة الكويت استضافة المؤتمر الدولي الثالث للمانحين بتاريخ 2015/3/31، ومناشدة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، وبالخصوص توفير المساعدات اللازمة لدول جوار سورية والدول العربية الأخرى المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم. والطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الدول المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لتوفير الدعم اللازم إلى تلك الدول، وبالخصوص في دول الجوار: الأردن ولبنان والعراق.

7- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية، ورفع ما يرونه من توصيات بشأن خطوات التحرك العربي المُقبلة في هذا الصدد إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 7872 – د.ع (143) – ج 4 - 2015/3/9)

(*) **التأكيد على الموقف اللبناني حول النأي بلبنان عن الأزمة السورية أملاً في الوصول إلى توافق سوري – سوري وتشجيعاً للحل السياسي في سورية.**

التطـــورات الخطيـــرة فـــي الجمهورية العربية السورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمـــة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتـــاريخ 2012/3/29، ورقـــم 578 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويـــت بتاريخ 2014/3/26، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن، وآخرهـــا القـــرار رقـــم 7872 د.ع (143) بتـــاريخ 2015/3/9، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وبناءً على مداخلات السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر

1- الإعراب عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة السورية وما تحمله مـــن تداعيات خطيرة على مستقبل سورية وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، إضافةً إلى ما تُخلّفه من معاناة إنسانية قاسية للشعب السوري نتيجةً لتصاعد أعمال التدمير والعنف والقتل والجرائم البشعة المُرتكبة بحق المدنيين، في انتهاكـــات صـــارخة لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وما تُسفر عنه من تزايـــد مستمر في أعداد النازحين واللاجئين داخل سورية وفي دول الجوار.

2- التأكيد مُجدّداً على ضرورة تحمّل مجلس الأمن مسؤولياته الكاملـــة إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية، والطلـــب إلـــى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص الـــسيد ســـتيفان ديمـــستورا إلـــى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل التوصل إلـــى إقرار خطة تحرك مشتركة تضمن إنجاز الحل الـــسياسي للأزمـــة الـــسورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه.

3- الترحيب بنتائج اجتماعات القاهرة وموسكو ومـــساعيهما لإحيـــاء مسار الحل السياسي التفاوضي للأزمة السورية على أساس بيـــان جنيف (1)، مع التأكيد على أهمية تنسيق مختلف الجهود العربيـــة والدولية المبذولة في هذا الشأن.

4- التأكيد على ما ورد في قرار مجلس الأمـــن رقـــم 2209 (2015) الذي أدان استخدام غاز الكلور السام في ســـورية، وشـــدد علـــى

ضرورة امتناع كافة الأطراف المتنازعة عن استخدام الأسلحة الكيماوية أو استحداثها أو إنتاجها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، بالإضافة إلى ضرورة محاسبة المتورطين في استخدام هذه الأسلحة.

5- التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام قرارات مجلس الأمن رقم 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بشأن تفعيل تنفيذ بنود هذه القرارات، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف لتيسير أعمال الإغاثة وإتاحة وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية.

6- الإشادة بترحيب دولة الكويت استضافة المؤتمر الدولي الثالث للمانحين بتاريخ 2015/3/31، ومناشدة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، وبالخصوص توفير المساعدات اللازمة لدول جوار سورية والدول العربية الأخرى المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم. والطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الدول المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لتوفير الدعم اللازم إلى تلك الدول، وبالخصوص في دول الجوار: الأردن ولبنان والعراق.

7- الترحيب برئاسة جمهورية مصر العربية رئيس القمة (26) للجنة الوزارية الخاصة بسورية، وتوجيه بالغ الشكر للجهود المُقدرة التي بذلتها اللجنة برئاسة معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت رئيس القمة (25).

8- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية، ورفع ما يرونه من توصيات بشأن خطوات التحرك العربي المُقبلة في هذا الصدد إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق.ق: 623 د.ع (26) – 2015/3/29)

---

* التأكيد على الموقف اللبناني حول النأي بلبنان عن الأزمة السورية أملاً في الوصول إلى توافق سوري – سوري وتشجيعاً للحل السياسي في سورية.

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن اجتماع هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامـــات علـــى المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/13 في هذا الشأن،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقـــم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، ورقـــم 623 د. ع (26) بـــشرم الـــشيخ بتاريخ 2015/3/29، وكافة قرارات المجلس السابقة في هذا الشأن، وآخرها القرار رقـــم 7872 بتاريخ 2015/3/9، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وبعد الاستماع إلى مداخلة الممثل الخاص للأمين العام للأمـــم المتحـــدة الـــسيد ســـتيفان ديمستورا،
- وبناءً على مداخلات السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر

1- الإعراب عن بالغ القلق إزاء تفاقم الأزمة السورية وما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل سورية وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، إضافةً إلى ما تُخلّفه من معاناة إنسانية قاسية للشعب السوري نتيجةً لتصاعد أعمال التدمير والعنـــف والقتل والجرائم البشعة التي يرتكبها النظام السوري بحق المـــدنيين، فـــي انتهاكـــات صارخة لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وما تُسفر عنه مـــن تزايـــد مستمر في أعداد النازحين واللاجئين داخل سورية وفي دول الجوار العربية.

2- التأكيد مُجدّداً على ضرورة تحمّل مجلس الأمن مسؤولياته الكاملة إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد ستيفان ديمستورا إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية، من أجل التوصل إلى إقرار خطة تحرك مشتركة تضمن إنجاز الحل السياسي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه. ويُعرب المجلس في هذا الصدد عن تأييده للبيان الصادر عن رئاسة مجلس الأمن بتاريخ 2015/8/17.

3- الترحيب بالمبادرات والجهود المبذولة الهادفة إلى توحيد رؤية المعارضة السورية حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية، من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان مؤتمر جنيف (1) الصادر بتاريخ 2012/6/30. والتنويه في هذا الصدد بنتائج مؤتمر المعارضة السورية الذي استضافته جمهورية مصر العربية في القاهرة يومي 8-2015/6/9، وكذلك بجولات الحوار والمؤتمرات التي عُقدت في كل من موسكو وبروكسل وباريس لإنضاج خطوات الحل السياسي، مع التأكيد على أهمية تنسيق مختلف الجهود العربية والدولية المبذولة في هذا الشأن.

4- الإدانة الشديدة لعمليات القصف بالصواريخ والأسلحة الثقيلة والبراميل المتفجرة التي تنفذها قوات النظام السوري ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين الأبرياء.

5- الإدانة الشديدة للجرائم الإرهابية التي يرتكبها تنظيم "داعش" الإرهابي وغيره من المنظمات الإرهابية ضد المدنيين السوريين، وكذلك تدميره المُتعمَّد للمواقع الأثرية والتاريخية في سورية، والتي تُعدّ ملكاً للبشرية جمعاء، ويُشكّل المسّ بها جريمة حرب وخسارة هائلة للتراث الثقافي الإنساني الذي تفرض المعاهدات والقوانين الدولية ضرورة الالتزام بحمايته والمحافظة عليه في أوقات الحرب.

6- التأكيد على ما ورد في قرارات مجلس الأمن وآخرها القرار رقم 2235 (2015)، التي أدانت استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية، وشددت على ضرورة امتناع كافة الأطراف المتنازعة عن استخدام هذه الأسلحة أو استحداثها أو إنتاجها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها، بالإضافة إلى إنشاء آلية تحقيق مشتركة لتحديد المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة في سورية والتحقيق معهم.

7- التأكيد على ضرورة الالتزام بأحكام قرارات مجلس الأمن رقم 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في سورية، ودعوة

مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته بشأن تفعيل تنفيذ بنود هذه القرارات، واتخاذ التدابير اللازمة لفرض الوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف والاستخدام العشوائي للأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان، بما فيها القصف بالصواريخ والبراميل المتفجرة، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بتيسير أعمال الإغاثة وإتاحة وصول قوافل المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية.

8- الإشادة باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي الثالث للمانحين بتاريخ 2015/3/31، ومناشدة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية، والذي انعقد تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بتاريخ 2014/1/15، وبالخصوص توفير المساعدات اللازمة لدول جوار سورية والدول العربية الأخرى المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم. والطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الدول المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لتوفير الدعم اللازم إلى تلك الدول، وبالخصوص في دول الجوار: الأردن ولبنان والعراق.

9- الترحيب بالخطوات التي اتخذها عدد من دول الاتحاد الأوروبي مؤخراً لاستضافة أعداد من اللاجئين السوريين، بعد أن تحولت الأزمة السورية إلى أكبر أزمة إنسانية طارئة في العالم.

10- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية، ورفع ما يرونه من توصيات بشأن خطوات التحرك العربي المُقبلة في هذا الصدد إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

ق: رقم 7936 – د.ع (144) – ج 4 – 2015/9/13)

(*) التأكيد على الموقف اللبناني حول النأي بلبنان عن الأزمة السورية أملاً في الوصول إلى توافق سوري – سوري وتشجيعاً للحل السياسي في سورية.

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

بيان صادر
عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته العادية (144)
بشان
أزمة اللاجئين والنازحين
القاهرة: 13 **سبتمبر/ أيلول** 2015

تدارس مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، باهتمام بالغ أزمة تدفق أعداد كبيرة من طالبي اللجوء، ومن بينهم على وجه الخصوص اللاجئين والنازحين من سوريا والعراق، إلي عدد من دول الاتحاد الأوروبي، عبر طرق غير آمنة وغير شرعية للفرار من أعمال العنف والقتل في بلادهم، فيما وُصف بأنه موجة لجوء جماعي مروّعة هي الأخطر والأقسى منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي هذا الصدد، أشاد المجلس بمواقف الدول الأوروبية التي بادرت إلى تحمل مسؤولياتها في استضافة الأعداد المتزايدة من اللاجئين، وخاصةً حكومات ألمانيا وفرنسا والنمسا والسويد، ويناشد الدول الأوروبية الأخرى إلى اتخاذ مواقف وإجراءات مماثلة، بما في ذلك توفير طرق آمنة لعبور الحدود أمام الأشخاص المعرضين للخطر ودون تمييز.

وبعد التداول في مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، أكد المجلس على ما يلي:

- التذكير مُجدّداً بأن وضع حدٍ لتفاقم أزمة اللاجئين، وما ينتج عنها من مآسي إنسانية قاسية لا يمكن معالجتها جذرياً إلاّ عبر تضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية، للإسراع بإيجاد الحل السياسي المناسب لكل من تلك الأزمات. وفي هذا الإطار، يؤكد على ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته السياسية والأخلاقية في هذا الشأن، باعتباره الجهاز المنوط به المسؤولية الأولى في الحفاظ على السلم والأمن الدولي.
- التزام الدول العربية الثابت بالترحيب باستقبال الأشقاء العرب من الدول التي تعانى من مآسي النزاعات المُسلّحة، وتقديم كل أشكال الدعم لهم وفقاً لأسس الأخوة العربية، وبما تُمليه واجباتها ومسؤولياتها السياسية والأخلاقية تجاه أزمة اللاجئين والنازحين.

- الإشادة بالإسهامات والجهود التي قامت بها المملكة العربية السعودية في دعم الأشقاء السوريين منذ بداية الأزمة السورية.
- الإشادة بالجهود التي بذلتها الدول العربية ولا تزال، خاصة حكومات لبنان والأردن والعراق ومصر والسودان، في تحمل أعباء استضافة ما يفوق على الثلاثة ملايين لاجئ سوري على امتداد أكثر من أربع سنوات من عمر الأزمة، رغم محدودية الإمكانيات والموارد المُتاحة لها، وذلك لتوفير الحياة الكريمة لهم والحفاظ على حقوقهم الإنسانية الأساسية.
- مناشدة الدول والجهات العربية والدولية المانحة إلى توفير المزيد من الدعم المباشر إلى حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية وغيرها من حكومات الدول العربية المضيفة للاجئين، لمساعدتها على تحمّل أعباء استضافة هؤلاء اللاجئين وتقديم خدمات أفضل لهم واحتواء الوضع الإنساني الكارثي الذي بات يفوق قدرات تلك الدول وإمكانياتها.
- الإشادة بالإسهامات التي تُقدّمها الدول العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه خاص، من أجل توفير التمويل اللازم وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، حيث أخذت على عاتقها الإسهام الفعلي في تنظيم المؤتمرات الدولية للمانحين التي عُقدت في هذا الشأن، والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها نحو إيجاد البيئة الملائمة التي تتيح تخفيف معاناة اللاجئين، ومن أبرز تلك الإسهامات المؤتمرات الدولية الثلاثة التي استضافتها دولة الكويت تحت الرعاية الكريمة لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، والأمم المتحدة.
- الإشادة بجهود وكالات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية، خاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وحثّ المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود للإيفاء بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية نحو اللاجئين والنازحين، بما في ذلك توفير التمويل المطلوب للجهات العاملة في المجال الإنساني، وتمكينها من القيام بواجباتها في هذا الشأن.

(بيان رقم 209 – د.ع (144) – ج 4 – 2015/9/13)

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، ورقم 623 د.ع (26) بشرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29 وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن، وآخرها القرار رقم 7936 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13،
- وإذ يعرب مجدداً عن بالغ القلق إزاء تفاقم مجريات الأزمة السورية مع ما تحمله من تداعيات خطيرة على مستقبل سورية وأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، إضافةً إلى ما تُخلّفه من معاناة إنسانية قاسية للشعب السوري نتيجةً لتصاعد أعمال التدمير والعنف والقتل والجرائم البشعة المُرتكبة بحق المدنيين، في انتهاكات صارخة لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وما تُسفر عنه من تزايد مستمر في أعداد النازحين واللاجئين داخل سورية وفي دول الجوار العربية.
- وإذ يؤكد على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية،
- وبناءً على مداخلات السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر

1- التأكيد على أهمية تعزيز وتنسيق الجهود الدولية بهدف دعم سيادة سورية وتحقيق أمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية.

2- الترحيب بالجهود التي تبذلها المجموعة الدولية لدعم سورية لتهيئة الظروف الملائمة لإطلاق عملية مفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية تفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبياني مجموعة الدعم الدولية لسورية

بفيينا بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 والذي أيدهما القرار 2254 (2015) إلى جانب بيان المجموعة بتاريخ 2016/2/11 في ميونخ والذي أيده القرار 2286 (2016) وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه.

3- الترحيب بالنتائج الايجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بالرياض بتاريخ 8 و2015/12/9، وما سبقه من اجتماعات لأطراف من المعارضة السورية في القاهرة وموسكو والهادفة إلى توحيد رؤية المعارضة السورية حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف 1 والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4- التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف المعنية، بما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) ورقم 2286 (2016) وما جرى الاتفاق عليه في اجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية في ميونخ حول تشكيل فريق عمل لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى كافة المناطق المحاصرة والمتضررة في سورية، وكذلك تشكيل فريق عمل معني بوقف الأعمال العدائية والقتالية في سورية، وإعلان الرئاسة المشتركة لمجموعة الدعم الدولية الصادر في هذا الشأن بتاريخ 2016/2/22 الذي أقر بدء سريان وقف الأعمال القتالية والعدائية في سورية في الساعة الصفر بتوقيت دمشق بتاريخ 2016/2/27.

5- الإدانة الشديدة للجرائم الإرهابية التي لا يزال يرتكبها تنظيم داعش الإرهابي وغيره من التنظيمات الإرهابية ضد المدنيين السوريين.

6- الإعراب عن التقدير للجهود التي بذلتها المملكة الأردنية الهاشمية لوضع مصفوفة تحدد معايير تصنيف الجماعات الإرهابية في سورية وفقاً لما أقره بيان المجموعة الدعم الدولية بتاريخ 2015/11/14 في فيينا.

7- تثمين جهود حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في عقد المؤتمر الدولي الرابع لدعم سورية والمنطقة العربية والذي انعقد بلندن بتاريخ 2016/2/4، والإشادة بدور دولة الكويت لاستضافة المؤتمرات الدولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية الأول والثاني والثالث خلال الأعوام 2013 و2014 و2015 والتزامها بسداد إجمالي التعهدات التي أعلنت عنها والتي بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي، ومناشدة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي قدمتها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين

والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

8- التأكيد مُجدّداً على ضرورة تحمّل مجلس الأمن مسؤولياته الكاملة إزاء التعامل مع مختلف مجريات الأزمة السورية، والطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد ستيفان ديمستورا، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل مواكبة الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لانعقاد مفاوضات جنيف لإقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستجدات الوضع في سورية، ورفع ما يرونه من توصيات بشأن خطوات التحرك العربي المُقبلة في هذا الصدد.

(ق: رقم 8006 - د.ع (145) - ج 2 - 2016/3/11)

تطـــورات الوضـــع فـــي سوريـــة

إن مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في دورته غير العادية بتـــاريخ 4 مايو/ أيار 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة مملكة البحـــرين بناءً على طلب دولة قطر وتأييد كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، والمملكة المغربية، وجمهورية جيبوتي، والمملكة الأردنية الهاشمية،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وعلـــى المـــستوى الوزاري ذات الصلة بتطورات الوضع في سورية، وآخرهـــا القـــرار رقـــم 8006 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11،
- وإذ يؤكد من جديد التزامه الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحـــدة أراضيها وسلامتها الإقليمية،
- وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء تصاعد العمليات العسكرية والقصف الجوى وما يُرتكـــب من جرائم بحق المدنيين العزل في مدينة حلب وريفها،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء مـــا يتعـــرض لـــه مـــن انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء.
- وإذ يجدد التزامه الكامل بدعم تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالـــة والمـــساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي تطلعاته فـــي إرســـاء الأمـــن والسلم في أرجاء سورية،
- وإذ يكرر موقفه الثابت، ويؤكد على أن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل فـــي الحل السياسي من خلال عملية سياسية جامعة تُلبي تطلعات الشعب السوري، وفقاً لما نص عليه البيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) 2012/6/30 بشأن عملية الانتقال السياسي،
- وبعد استماعه إلى مداخلات السادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

<u>يُقـــرر</u>

1- الإعراب عن إدانة واستنكار ممارسات النظام السوري الوحشية ضد السكان المـــدنيين العزل في حلب وريفها، وضد المواطنين في كل أنحاء سورية، واعتبار المجازر التـــي يقوم بها في حلب وغيرها من المدن السورية، انتهاكاً صارخاً لمعاهدات جنيف الأربع والقانون الدولي الإنساني.

2- إدانة كافة التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية لما ترتكبه من عمليات وجرائم إرهابية ضد المدنيين السوريين في مدينة حلب وغيرها من المناطق السورية(*).

3- العمل على تقديم كل الذين شاركوا وأسهموا في الاعتداءات الوحشية ضد المواطنين الأبرياء في حلب وغيرها من المدن السورية إلى العدالة الدولية.

4- التأكيد مجدداً على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته الكاملة، في حفظ الأمن والسلم، والعمل على تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 2254(2015) ورقم 2268(2016) القاضيان بإيقاف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية والتدابير المناسبة لتحقيق ذلك على وجه السرعة.

5- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية، لتكثيف جهودها، ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبياني فيينا الصادران عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، وبيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على تنفيذ المبادئ التي تم الاتفاق عليها الواردة في تلك البيانات وعلى نحو خاص ما يتعلق منها بإطلاق عملية المفاوضات، وتشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

6- الترحيب بالمساعي السياسية والجهود الدبلوماسية، الهادفة إلى تحقيق الوقف الفوري لإطلاق النار، وإنهاء العمليات العدائية والتي تضمن استمرار العملية التفاوضية لإيجاد حل سياسي للازمة السورية يحقق تطلعات الشعب السوري.

(*) تُسجل المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية تحفظها بموجب مذكرتها رقم 891 بتاريخ 2016/5/7 على صياغة الفقرة العاملة الثانية من هذا القرار التي لم تشر على وجه التحديد إلى جبهة النصرة، واكتفت بتضمين "وغيرها من التنظيمات الإرهابية" بعد ذكر داعش في هذه الفقرة. وتؤكد المندوبية مجدداً موقفها الذي تبنته أثناء مناقشة مشروع القرار في جلسة مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين يوم 2016/5/4 بضرورة أن تكون هناك إشارة واضحة لجبهة النصرة إلى جانب تنظيم داعش في الفقرة المُشار إليها التي أدانت التنظيمات الإرهابية لما ترتكبه من عمليات وجرائم إرهابية ضد المدنيين السوريين في سورية، وما تمثله الجبهة من خطرٍ على أمن سورية، والمنطقة لكونها جزءاً من تنظيم القاعدة الإرهابي.

وتود المندوبية أن توضح أن سبب تحفظها مؤسَس على أن تجاهل الإشارة إلى جبهة النُصرة عند الإشارة إلى الجماعات الإرهابية في سورية يخالف ما تضمنته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمواضيع المرتبطة بالإرهاب، وأثره على السلم والأمن الدوليين، على النحو التالي:

1- أن قرار مجلس الأمن رقم 2170(2014) استخدم في عدة مواضع عند الإشارة إلى التنظيمات الإرهابية في كل من سورية والعراق "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وسائر ما يرتبط بتنظيم القاعدة من أفراد وجماعاتٍ ومؤسساتٍ وكيانات".

2- أن قرار مجلس الأمن رقم 2178(2014) استخدم "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من خلايا تنظيم القاعدة أو الجماعات المرتبطة به أو المنشقة عنه أو المتفرعة منه. وقد أوضح القرار 2178 أن هناك قرارين سابقين لمجلس الأمن هما 1267(1999) و1989(2011) اللذان حددا المعايير الخاصة بالتعامل مع ما تفرع عن تنظيم القاعدة.

كما تود المندوبية الإشارة أيضاً إلى أن اتفاق وقف العدائيات بين الأطراف السورية في 2016/2/27 لم يتضمن جبهة النصرة كأحد الكيانات المشمولة في الاتفاق. وعليه، لا يوجد أي شك حول انتماءات هذه الجماعة الإرهابية التي تتبنى أجندة إرهابية متطرفة، ولا يمكن لها أن تعامل وكأنها جزء من نسيج المعارضة السورية المسلحة؛ حتى وإن سعت للتداخل مع فصائل المعارضة.

ومن الأهمية التذكير بأن جبهة النصرة ما هي إلا ذراع لتنظيم القاعدة الإرهابي؛ إذ تتمثل ظروف نشأة الجبهة في إيفادها من قِبل داعش إلى سورية؛ ثم عقب ذلك، وعلى إثر تطورات تتعلق بخلافات تنظيمية وعملياتية بين الجبهة وداعش، انضوت الجبهة تحت لواء تنظيم القاعدة الإرهابي بقيادة أيمن الظواهري.

وبناءً على ما تقدم، فإن المندوبية تؤكد تحفظها على عدم تضمين إشارة واضحة لجبهة النُصرة في القرار المذكور على غرار ما تضمنه صراحة بشأن داعش. وتشدد مجدداً على أن تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، وكذلك سائر التنظيمات الإرهابية، يجب أن تكون جميعها أهدافاً لجهود كافة الأطراف لمحاربتها، واستئصالها في إطار المساعي السورية، والدولية الرامية إلى إعادة الأمن والسلام للشعب السوري، وبناء سورية المستقبل.

- تلقت الأمانة العامة بتاريخ 2016/5/26 مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم 5568 بتأييد تحفظ جمهورية مصر العربية.
- تلقت الأمانة العامة بتاريخ 2016/5/29 مذكرة المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ج.ع/1/21/2أ-152 بتأييد تحفظ جمهورية مصر العربية.
- تلقت الأمانة العامة بتاريخ 2016/5/30 مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق رقم 3/ج/2783/4 بتأييد جمهورية العراق للتحفظ الذي أبدته جمهورية مصر العربية على الفقرة العاملة الثانية من القرار.
- تلقت الأمانة العامة بتاريخ 2016/6/15 مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم ج ع/1/1503 بتاريخ 2016/6/15 بتأييد المملكة الأردنية الهاشمية للتحفظ الذي أبدته جمهورية مصر العربية على الفقرة العاملة الثانية من القرار.

7- التأكيد مجدداً على الالتزام بقرارات مجلس الجامعة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب والمحافظة على الأمن القومي العربي، وتوفير الدعم للدول التي تعانى من آفة الإرهاب.

8- الطلب من اللجنة الوزارية العربية الخاصة بسورية تكثيف الاتصالات والمشاورات مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى نحو خاص مع مجلس الأمن، لإصدار قرار ملزم بوقف إطلاق النار والعمليات العسكرية على نحو فوري في جميع الأراضي السورية، وإنهاء جميع الأعمال العدائية، والانتهاكات الوحشية ضد المواطنين السوريين.

9- الطلب من المجموعة العربية في نيويورك، تكثيف اتصالاتها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لحشد الدعم الدولي للجهود الداعية إلى وقف المجازر التي يقوم بها النظام السوري ضد شعبه، وكذلك ما تقوم به التنظيمات الإرهابية من جرائم.

10- التأكيد على ضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لإلزام جميع الأطراف السورية التقيد بآلية توفير المساعدات الإنسانية التي أقرتها المجموعة الدولية لدعم سورية باجتماعها في ميونخ، والتي اعتمدها مجلس الأمن بموجب قراره رقم 2286 وذلك لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى جميع المناطق المتضررة والمحاصرة، والطلب من المجموعة العربية في نيويورك متابعة هذا الموضوع وإجراء ما يلزم من اتصالات ومشاورات في هذا الشأن.

11- حث منظمات الإغاثة الإنسانية العربية والدولية على تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لجميع النازحين واللاجئين السوريين.

12- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري بما فيها توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية في سورية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

13- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات الخطيرة في سورية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

(ق: رقم 8042 - د.غ.ع - 2016/5/4)

التأكيد على الموقف اللبناني حول النأي بلبنان عن الأزمة السورية أملاً في الوصول إلى توافق سوري – سوري وتشجيعاً للحل السياسي في سورية.

تطـــورات الأزمـــة السوريـــة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/7/23 الذي عُقد بنواكشوط،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، ورقم 623 د.ع (26) بشرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن، وآخرها القرار رقم 8006 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8042 د.غ.ع بتاريخ 2016/5/4 وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يؤكد مجدداً على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استناداً لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية لسورية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيان مجموعة الدعم الدولية لسورية بفيينا بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 والذي أيدهما قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) إلى جانب بيان المجموعة بتاريخ 2016/2/11 في ميونخ والذي أيده قرار مجلس الأمن رقم 2286

(2016)، وبيان فيينا بتاريخ 2016/5/17 وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

- وإذ يكرر موقفه الثابت على أن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي من خلال عملية سياسية جامعة تلبي تطلعات الشعب السوري، وفقاً لما نص عليه البيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) الصادر بتاريخ 2012/6/30،
- وبعد استماعه إلى مداخلات القادة والسادة رؤساء الوفود والسيد الأمين العام،

يُقـــرر

1- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات تصعيد الأعمال العسكرية التي تشهدها مختلف أنحاء سورية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انهيار ترتيبات وقف الأعمال العدائية التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات مجموعة الدعم الدولية لسورية، ومطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته الكاملة في حفظ الأمن والسلم، والعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 2254(2015) ورقم 2268(2016) القاضيان بإيقاف الأعمال القتالية وإطلاق النار في جميع أنحاء سورية.

2- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية، وبتوفير الأجواء الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

3- الإعراب عن إدانة واستنكار ممارسات النظام السوري الوحشية ضد السكان المدنيين العزل في حلب وريفها، وضد المواطنين السوريين في كل أنحاء سورية، واعتبار عمليات القصف الجوي والمجازر والجرائم المستمرة التي يقوم بها في حلب وغيرها من المدن السورية انتهاكاً صارخاً لمعاهدات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

4- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

5- العمل على تقديم كل الذين ارتكبوا أو شاركوا في المجازر والجرائم الوحشية ضد المواطنين الأبرياء في حلب وغيرها من المناطق السورية إلى العدالة الدولية.

6- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

7- الإعراب عن المساندة الكاملة للإجراءات والتدابير التي اتخذتها المملكة الأردنية الهاشمية لحماية أمنها الوطني وأمن مواطنيها بعد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف نقطة حدودية في منطقة الركبان على الحدود الأردنية السورية، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته حيال موضوع اللاجئين السوريين، والإعراب عن الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على ما تبذله من جهودٍ في هذا الشأن.

8- الترحيب بالنتائج الايجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بالرياض بتاريخ 8 و2015/12/9، وما سبقه من اجتماعات لأطراف من المعارضة السورية في القاهرة وموسكو والهادفة إلى توحيد رؤية المعارضة السورية حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، ومشاركتها برئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد تحت رعاية الأمم المتحدة في لندن بتاريخ 2016/2/4، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات في المؤتمرات الأربعة إلى 1.6 مليار دولار، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

10- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد ستيفان دي مستورا، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لاستئناف جولات مفاوضات

جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

11- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق.ق: 646 د.ع (27) – 2016/7/25)

(*) التأكيد على الموقف اللبناني حول النأي بلبنان عن الأزمة السورية أملاً في الوصول إلى توافق سوري – سوري وتشجيعاً للحل السياسي في سورية.

تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/7/23 الذي عُقد بنواكشوط،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، ورقم 623 د.ع (26) بشرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29، ورقم 646 د.ع (27) بنواكشوط بتاريخ 2016/7/25، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن، وآخرها القرار رقم 8006 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8042 د.غ.ع بتاريخ 2016/5/4 وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يؤكد مجدداً على موقفه الثابت في الحفاظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استناداً لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية لسورية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1)

بتاريخ 2012/6/30، وبيان مجموعة الدعم الدولية لسورية بفيينا بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 والذي أيدهما قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) إلى جانب بيان المجموعة بتاريخ 2016/2/11 في ميونخ والذي أيده قرار مجلس الأمن رقم 2286 (2016)، وبيان فيينا بتاريخ 2016/5/17 وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

- وإذ يكرر موقفه الثابت على أن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي من خلال عملية سياسية جامعة تلبي تطلعات الشعب السوري، وفقاً لما نص عليه البيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) الصادر بتاريخ 2012/6/30،

يُقـــرر

1- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات تصعيد الأعمال العسكرية التي تشهدها مختلف أنحاء سورية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى انهيار ترتيبات وقف الأعمال العدائية التي تم الاتفاق عليها في اجتماعات مجموعة الدعم الدولية لسورية، ومطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته الكاملة في حفظ الأمن والسلم، والعمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 2254(2015) ورقم 2268(2016) القاضيان بإيقاف الأعمال القتالية وإطلاق النار في جميع أنحاء سورية.

2- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية، وبتوفير الأجواء الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

3- الإعراب عن إدانة واستنكار ممارسات النظام السوري الوحشية ضد السكان المدنيين العزل في حلب وريفها، وضد المواطنين السوريين في كل أنحاء سورية، واعتبار عمليات القصف الجوي والمجازر والجرائم المستمرة التي يقوم بها في حلب وغيرها من المدن السورية انتهاكاً صارخاً لمعاهدات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

4- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

5- العمل على تقديم كل الذين ارتكبوا أو شاركوا في المجازر والجرائم الوحشية ضد المواطنين الأبرياء في حلب وغيرها من المناطق السورية إلى العدالة الدولية.

6- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

7- الإعراب عن المساندة الكاملة للإجراءات والتدابير التي اتخذتها المملكة الأردنية الهاشمية لحماية أمنها الوطني وأمن مواطنيها بعد الاعتداء الإرهابي الذي استهدف نقطة حدودية في منطقة الركبان على الحدود الأردنية السورية، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته حيال موضوع اللاجئين السوريين، والإعراب عن الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على ما تبذله من جهودٍ في هذا الشأن.

8- الترحيب بالنتائج الايجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بالرياض بتاريخ 8 و2015/12/9، وما سبقه من اجتماعات لأطراف من المعارضة السورية في القاهرة وموسكو والهادفة إلى توحيد رؤية المعارضة السورية حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، ومشاركتها برئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد تحت رعاية الأمم المتحدة في لندن بتاريخ 2016/2/4، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات في المؤتمرات الأربعة إلى 1.6 مليار دولار، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

10- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد ستيفان دي مستورا، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لاستئناف جولات مفاوضات جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

11- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8060 - د.ع (146) - ج 2 - 2016/9/8)

البيان الختامي
الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة
على المستوى الوزاري
نيويورك 2016/9/21

******

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بعد ظهر يوم الاربعاء الموافق ل21 سبتمبر / أيلول 2016 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك اجتماعا تشاوريا برئاسة معالي السيد خميس الجهيناوي- وزير الشؤون خارجية الجمهورية التونسية ورئيس الدورة الحالية للمجلس - وبمشاركة السادة واصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وبعد الكلمة الافتتاحية لرئيس المجلس الوزاري لدورة (146)، استمع السادة وزراء الخارجية العرب الى إحاطة قدمها السيد ستيفان دي ميستورا – مبعوث السكرتير العام للامم المتحدة الخاص لسوريا بشأن آخر التطورات في الملف السوري.

وتدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يجري بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة (71) للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على المستوى الوزراي في اجتماعه الأخير المنعقد في القاهرة بتاريخ 2016/9/8.

في هذا الإطار، استمع المجلس إلى مداخلة قدمها معالي الدكتور رياض المالكي- وزير خارجية دولة فلسطين- بشأن متابعة قرارات مجلس الجامعة المذكورة. وتداول المجلس حول خطوات التحرك العربي المقبل بشأن تطورات القضية الفلسطينية، ودعا اللجنة الوزارية العربية المصغرة إلى الانعقاد بعد هذا الاجتماع للنظر في الطلب الفلسطيني بشأن تقديم مشروع قرار في مجلس الامن الدولي حول الاستيطان .و بعد المداولات تم الاتفاق على ان تعقد اللجنة الوزارية المصغرة في القاهرة في اقرب وقت ممكن. كما تطرق المجلس، في نفس الإطار، إلى أهمية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية وفق جدول زمني محدد، وإلى تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمتابعة هذا الموضوع مع العضو العربي (مصر) بمجلس الأمن، بالاضافة الى حشد الدعم والتأييد الدوليين للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، وكافة التحركات الأخرى التي تسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة وكافة الأراضي العربية المحتلة .

وتداول المجلس مسألة رفض ترشيح إسرائيل لمقعد غير دائم في مجلس الامن للفترة (2019-2020)، وأكد على اهمية التحرك الدبلوماسي المطلوب وفقا لخطة الامين العام في هذا الشأن، وعرض نتائج هذا التحرك في الاجتماع المقبل لمجلس الجامعة .

كما تطرق المجلس الى مستجدات الوضع في كل من ليبيا وسوريا واليمن، وذكّر في هذا السياق، بالقرارات الصادرة عن اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الاخير، منوها بدور المجموعة العربية بنيويورك في متابعة القرارات المذكورة، ومؤكدا على أهمية مواصلة العمل مع المجموعة الدولية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة الهادفة الى التوصل الى تسوية سياسية للازمة الراهنة وفقا لبيان جنيف 1 و قرار مجلس الامن 2254 (2015). كما أكد على ضرورة توفير الدعم العاجل للدول العربية المجاورة لسورية (المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية) وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين.

واستعرض المجلس سبل تفعيل التحرك العربي لمتابعة تنفيذ قراراته المتعلقة بتطورات الأوضاع في ليبيا لدعم مسار عملية الانتقال السياسي السلمي، وأكّد على ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم السياسي والمعنوي والمادي للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني والجيش الليبي، وذلك لتمكينها من حفظ الأمن والاستقرار ومواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية، والنهوض بالمهام الملقاة على عاتقها في توفير الخدمات الأساسية وإعادة الإعمار وبناء المؤسسات العسكرية والأمنية. كما جدد المجلس التأكيد على اهمية تعزيز دور الجامعة العربية ودول الجوار في مساندة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ودفع مسار التسوية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة، ومساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز الوضع الراهن، من خلال تعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة العربية في ليبيا، بهدف متابعة الأوضاع وإجراء الاتصالات مع مجلس النواب ومختلف أطراف المشهد السياسي والاجتماعي في ليبيا وكافة الأطراف الدولية المعنية بالشأن الليبي.

وبالنسبة للمسألة اليمنية، أكد المجلس على استمرار دعم الشرعية الدستورية ممثلة في فخامة الرئيس "عبد ربه منصور هادي" وعلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الدعم للحكومة اليمنية الشرعية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذه المرحلة الانتقالية ومواجهة التحديات الماثلة في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية لمعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة وتلبية الاحتياجات التنموية العاجلة، وكذلك لمساعدتها على استكمال الترتيبات المتعلقة بإنجاز المرحلة الانتقالية. وأعرب المجلس عن الشكر للدول التي قامت بتوفير الدعم الإنساني لليمن خلال الفترة الماضية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان. كما وجه الشكر لدولة الكويت أميراً وحكومة وشعباً لاستضافتها لجلسات المشاورات اليمنية التي انعقدت في الكويت تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي نهاية الاجتماع أخذ المجلس علما بالتحضيرات الجارية للقمة العربية الافريقية الرابعة المقرر عقدها في ملابو بغينيا الاستوائية في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 في ضوء العرض الذي قدمه وفد دولة الكويت -رئيس الجانب العربي في لجنة الشراكة الافريقية العربية - وتقرير الامانة العامة حول التحضيرات الجارية لهذه القمة.

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

بيـــان صـــادر

عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في مدينة حلب بالجمهورية العربية السورية

القاهرة: 2016/10/4

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى السادة المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2016/10/4 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، بناءً على دعوة من دولـــة الكويت، وبرئاسة السيد نجيب المنيف المندوب الدائم للجمهورية التونسية، رئاســـة المجلـــس الوزاري، وبمشاركة السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الـــدول العربيـــة، والـــسادة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء،

وبعد استماعه إلى كلمة رئيس الدورة ومداخلة الأمين العام ورؤساء الوفود، تـــدارس المجلس الأوضاع الإنسانية المتدهورة في مدينة حلب بالجمهورية العربية الـــسورية وســـبل التحرك العربي للمساهمة في إنقاذ المدنيين ووقف العمليات العسكرية التي يقوم بهـــا النظـــام السوري عبر القصف المتواصل للطيران، وإسقاط البراميل المتفجرة بشكلٍ عـــشوائي علـــى الأحياء الآهلة بالسكان المدنيين والتجمعات السكانية، والتي أدت إلى سقوط مئـــات الـــضحايا والجرحى جلهم من الأطفال والنساء وأحدثت تدميراً واسع النطاق في البنية التحتية والمرافق الخدمية بما فيها المستشفيات، خلص المجلس إلى ما يلي:

1- الإعراب عن القلق البالغ والانشغال العميق لتدهور الأوضاع الإنسانية في مدينة حلـــب والمدن السورية الأخرى ومناشدة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية الوقف الفـــوري والعاجل لإطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة.

2- التأكيد مجدداً على موقفه الثابت على أن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي من خلال عملية سياسية جامعة تلبي تطلعات الشعب السوري، وفقاً لمـــا نص عليه البيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) الصادر بتاريخ 2012/6/30،

3- التعبير عن استيائه وإدانته الشديدة لهذه الأعمال الوحشية والجرائم التي يرتكبها النظام السوري في حق المدنيين العزل والتدمير الممنهج لكل مقومات الحيـــاة فـــي المنـــاطق الآهلة بالسكان وهى أعمال منافية لكافة الشرائع السماوية والقيم الدينية وتشكل خرقـــاً

صارخاً للمعاهدات الدولية الخاصة بحماية المدنيين والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان كما أنها تؤكد بشكلٍ جليّ تخلي هذا النظام عن أبسط واجباته في حماية المدنيين والمواطنين العزل.

4- الإعراب عن إدانته الشديدة للجرائم الإرهابية البشعة التي تقترفها التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة في مختلف المناطق السورية، وحشد الدعم الدولي لمكافحة الإرهاب.

5- يعتبر المجلس الجرائم التي يرتكبها النظام السوري والتنظيمات الإرهابية ترقى إلى جرائم حرب وتحتم ضرورة تقديم مرتكبيها إلى العدالة الناجزة.

6- تحميل مجلس الأمن، وفي مقدمته الدول الدائمة العضوية، وخاصةً المنخرطة منها في الأزمة السورية، المسؤولية الكاملة إزاء وقف هذه المأساة الإنسانية، والتي ترتكب على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وتشكل وصمة عار في جبين مرتكبيها والمشاركين في تنفيذ فصولها المقيتة. ويدعو مجلس الأمن إلى التحرك السريع لاتخاذ الإجراءات والتدابير العملية لتنفيذ قراريه رقم 2254(2015) و2268(2016) لتثبيت وقف إطلاق النار وجميع الأعمال العدائية وتفعيل آليات تأمين إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحاصرين، ودعوة جميع الأطراف إلى تأمين ممرات آمنة وبشكل عاجل للبدء في تسليم المساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي تحت مسؤوليات المنظمات الإنسانية وحدها دون شروط مسبقة.

7- دعوة المجموعة العربية بنيويورك – في حالة فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بمهامه– التوجه لطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "الاتحاد من أجل السلام" لتدارس الأوضاع الإنسانية الخطيرة في حلب وباقي المناطق السورية وإقرار التدابير المطلوبة لوقف إطلاق النار والعودة إلى المسار السياسي لحل الأزمة السورية.

8- مناشدة الدول المانحة إلى سرعة الوفاء بالالتزامات التي أعلنت عنها في المؤتمرات الإنسانية التي انعقدت بالكويت ومؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وما يتعلق منها بتوفير الدعم الإنساني اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها في مجالات توفير مواد الإغاثة والمساعدة الإنسانية. ويتوجه المجلس في هذا الصدد إلى دولة الكويت بالشكر الجزيل على استضافتها ومتابعتها لنتائج المؤتمرات الثلاثة التي نظمتها لتقديم الدعم الإنساني للسوريين ولمساهمتها السخية في هذا المجال.

9- العمل على توفير الأجواء الملائمة لاستئناف المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة انتقالية ذات صلاحية كاملة وفقاً لما نص عليه بيان جنيف (1) وقراري مجلس الأمن المُشار إليهما آنفاً من أجل إيجاد حل سريع للأزمة السورية وبما يُلبي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه في الحرية والعدالة والمساواة في ظل نظام ديمقراطي يختاره الشعب السوري بإرادته الحرة.

10- التأكيد مجدداً على الموقف العربي الثابت في الحفاظ على وحدة سورية وحرمة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية وذلك استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

11- أكد المجلس على الدور الأساسي والمحوري الذي يجب أن تضطلع به جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية والأزمات العربية الأخرى وفي هذا الصدد اتفق على تنظيم اجتماعات تشاورية دورية على مستوى المندوبين الدائمين.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف وتطورات الأوضاع في سورية.

(بيان رقم 223 – د.غ.ع – 2016/10/4)

يتحفظ وفد لبنان عن الموافقة على ذكر النظام تماشياً مع سياسة النأي بلبنان عن الأزمة السورية، ويؤيد وفد لبنان البيان بشقه الإنساني ويؤكد تضامنه مع الشعب السوري ويثمن المبادرة الكويتية.

تطــورات الوضــع فــي حلــب

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في دورتــه غيــر العادية بتاريخ 15 ديسمبر/ كانون الأول 2016، في مقر الأمانة العامــة لجامعــة الــدول العربية برئاسة الجمهورية التونسية، بناءً على طلب دولة قطر وتأييد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت،

- **وبعد اطلاعه:**
  - على مذكرة المندوبية الدائمة لدولة قطر، ومذكرة الأمانة العامة،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وعلــى المــستوى الوزاري ذات الصلة بتطورات الوضع في سورية، وآخرهــا القــرار رقــم (8060 د.ع 146) بتاريخ 2016/9/8، وبيان المجلس رقم 223 بشأن الأوضاع الإنسانية المتــدهورة في مدينة حلب بتاريخ 2016/10/4،
- وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء العدوان الآثم الذي تشنه طائرات النظام السوري وحلفاؤه وقواته البرية ضد المدنيين العزل في مدينة حلب وريفها،
- وإذ يعرب عن مؤازرته ومساندته للشعب السوري الشقيق فيما يواجهه من مجازر جماعية يرتكبها النظام السوري في كافة أرجاء سورية وعلى نحو خاص في شرق حلب،

يُقــرر

1- إدانته واستنكاره الشديدين للممارسات التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه من عمليات عسكرية وحشية في مدينة حلب وضد سكانها المدنيين، وما تخلفه من مــآسٍ إنــسانية وتدمير للمدينة ومقدراتها وإرثها الحضاري والإنساني.

2- اعتبار ما يقوم به النظام السوري وحلفاؤه في حلب وغيرها من المدن السورية جــرائم حرب وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنــساني ومعاهــدات جنيــف الأربع، ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم كل مــن شــاركوا وأسهموا في هذه الاعتداءات ضد المواطنين الأبرياء في حلب وغيرهــا مــن المــدن السورية إلى العدالة الدولية.

3- التأكيد مجدداً على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته الكاملة، في حفــظ الأمــن والسلم، والعمل على تنفيذ قراري مجلس الأمــن رقــم 2254 (2015) ورقــم 2268

(2016) القاضيين بالإيقاف الفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية والتدابير المناسبة لتحقيق ذلك على وجه السرعة.

4- دعوة الدول الأعضاء إلى بذل مزيد من الجهود، مع كافة دول العالم والدول المعنية بالأزمة السورية على وجه الخصوص، لحثها على التحرك الفوري لممارسة الضغوط اللازمة على النظام السوري وحلفائه لوقف العدوان العسكري على مدينة حلب، وبما يمكن من إصدار قرار حازم من مجلس الأمن لوقف العمليات العسكرية ضد الشعب السوري بشكلٍ نهائي وإقرار استئناف العملية السياسية لإيجاد حل شامل ودائم للأزمة في سورية.

5- دعم الجهود التي تقوم بها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر لعقد اجتماعٍ عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس مبدأ "الاتحاد من أجل السلام" لإيقاف المجازر الوحشية التي يشنها النظام وحلفاؤه ضد الشعب السوري.

6- دعوة المجتمع الدولي للضغط على النظام السوري للعمل على فتح ممرات إنسانية آمنة لإغاثة المدنيين المحاصرين في حلب، ودعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى العمل الفوري لتقديم الإغاثة الإنسانية للشعب السوري، وضرورة ألا يخضع العامل الإنساني لأي مساومة سياسية أو شروط مسبقة، بهدف الحصول على مكاسب سياسية أو عسكرية.

7- يؤكد مجدداً التزامه الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

8- يعرب مجدداً عن موقفه الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، وبما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في البيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) 2012/6/30، ولما نصت عليه القرارات والبيانات العربية والدولية الصادرة بهذا الصدد، وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

9- يؤكد مجدداً موقفه الثابت إزاء محاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وفي كافة الدول العربية وفي العالم بلا استثناء، وإدانة الجرائم التي تمارسها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية وما ترتكبه من جرائم وحشية ضد المدنيين السوريين في كافة أرجاء سورية.

10- يجدد الالتزام التام بدعم تطلعات الشعب السوري وحقه الثابت في الأمن والاستقرار والسلم، وحقوقه السياسية في الحرية والعدالة والمساواة.

11- التوصية بعقد اجتماع للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية لتكثيف جهودها مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية لإيقاف العدوان الغاشم ضد الشعب السوري وإيقاف نزيف الدم في حلب، ورفع تقرير بنتائج جهودها إلى مجلس الجامعة.

12- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات الخطيرة في سورية واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها.

(ق: رقم 8105 - د.غ.ع - 2016/12/15)

(*) يؤكد لبنان على سياسة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في الدول الشقيقة، والدعوة إلى حلول سياسية توافقية، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول ويلبي تطلعات شعوبها (مذكرة المندوبية الدائمة الموقرة للجمهورية اللبنانية رقم 2795/ج/4 مكرر بتاريخ 2016/12/15).

تطورات الوضع في سورية وبخاصة في مدينة حلب

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري المنعقد في دورته غير العادية بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2016، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية برئاسة الجمهورية التونسية، بناءً على طلب دولة الكويت،

- **بعد اطلاعه:**
  - مذكرة الأمانة العامة في هذا الخصوص، وقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2016/12/15،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وعلى المستوى الوزاري ذات الصلة بتطورات الوضع في سورية، وآخرها القرار رقم (8060 د.ع 146) بتاريخ 2016/9/8، وبيان المجلس رقم 223 بشأن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في مدينة حلب بتاريخ 2016/10/4،
- وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء العدوان الآثم الذي يشنه النظام السوري وحلفاؤه ضد المدنيين العزل في مدينة حلب وريفها،
- وإذ يعرب عن مؤازرته ومساندته للشعب السوري الشقيق فيما يواجهه من مجازر جماعية يرتكبها النظام السوري في كافة أرجاء سورية وعلى نحو خاص في شرق حلب،
- وإذ يرحب بقرار مجلس الأمن رقم 2328 بتاريخ 2016/12/19،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على التزامه الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية.

2- الإعراب مجدداً عن موقفه الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، وبما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في البيان الختامي لمؤتمر جنيف (1) 2012/6/30، ولما نصت عليه القرارات والبيانات العربية والدولية الصادرة بهذا الصدد، وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

3- يؤكد مجدداً موقفه الثابت إزاء محاربة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره وفي كافة الدول العربية وفي العالم بلا استثناء، وإدانة الجرائم التي تمارسها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية وما ترتكبه من جرائم وحشية ضد المدنيين السوريين في كافة أرجاء سورية.

4- يجدد الالتزام التام بدعم تطلعات الشعب السوري وحقه الثابت في الأمن والاستقرار والسلم، وحقوقه السياسية في الحرية والعدالة والمساواة.

5- إدانته واستنكاره الشديدين للممارسات التي يقوم بها النظام السوري وحلفاؤه والتنظيمات الإرهابية وكل من تسبب في معاناة الشعب السوري في حلب من عمليات عسكرية وحشية في مدينة حلب وضد سكانها المدنيين، وما تخلفه من مآسٍ إنسانية وتدمير للمدينة ومقدراتها وإرثها الحضاري والإنساني.

6- اعتبار ما يقوم به النظام السوري وحلفاؤه والتنظيمات الإرهابية وكل من تسبب في معاناة الشعب السوري في حلب وغيرها من المدن السورية قد يرقى إلى جرائم حرب وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني معاهدات جنيف الأربع، ودعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم كل من شاركوا وأسهموا في هذه الاعتداءات ضد المواطنين الأبرياء في حلب وغيرها من المدن السورية إلى العدالة الدولية.

7- التأكيد على أهمية العمل بشكل عاجل على تثبيت وقف كامل لإطلاق النار في حلب وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2328 بتاريخ 2016/12/19، وفي عموم الأراضي السورية، وبما يسمح بتأمين عمليات إجلاء المدنيين من شرق حلب بصورة تتوافق والقانون الدولي الإنساني وتضمن مُعاملة المدنيين بكرامة وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وبحيث يجري تمكين السُكان من اختيار الوجهة التي يرغبون في الخروج إليها طواعية، وكذا تمكينهم من العودة إلى منازلهم حال انتهاء النزاع، مع التشديد على الرفض الكامل لأية إجراءات أو سياسات ينتهجها النظام السوري أو حلفاؤه بهدف إحداث تغييرات ديموغرافية أو فرض واقع سُكاني جديد، سواء في حلب أو غيرها من المدن التي يجري تفريغها من السكان.

8- التأكيد مجدداً على ضرورة تحمل مجلس الأمن لمسؤولياته الكاملة، في حفظ الأمن والسلم، والعمل على تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 2254 (2015) ورقم 2268 (2016) القاضيين بالإيقاف الفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سورية، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية والتدابير المناسبة لتحقيق ذلك على وجه السرعة.

9- دعوة الدول الأعضاء إلى بذل مزيد من الجهود، مع كافة دول العالم والدول المعنية بالأزمة السورية على وجه الخصوص، لحثها على التحرك الفوري لممارسة الضغوط اللازمة على النظام السوري وحلفائه لوقف العدوان العسكري على مدينة حلب، وبما يمكن من إصدار قرار حازم من مجلس الأمن لوقف العمليات العسكرية ضد الشعب السوري بشكلٍ نهائي وإقرار استئناف العملية السياسية لإيجاد حل شامل ودائم للأزمة في سورية.

10- تكليف الترويكا العربية للقيام بما يلزم من اتصالات مع مختلف الأطراف المعنية وفي مقدمتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لاطلاعها على الموقف العربي من الأزمة السورية وحثها على اتخاذ مواقف من شأنها تحقيق وقف كامل لإطلاق النار والبدء في عملية سياسية تفضي إلى حلٍ شاملٍ للأزمة السورية.

11- دعم الجهود التي تقوم بها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر لعقد اجتماعٍ طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس مبدأ "الاتحاد من أجل السلام" لإيقاف المجازر الوحشية التي يشنها النظام وحلفاؤه ضد الشعب السوري، والتنويه بالجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية من خلال عضويتها في مجلس الأمن من أجل رفع المعاناة والعمل على استئناف المسار السياسي بما يحقن دماء الشعب السوري.

12- دعوة المجتمع الدولي للضغط على النظام السوري للعمل على فتح ممرات إنسانية آمنة لإغاثة المدنيين المحاصرين في حلب، ودعوة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى العمل الفوري لتقديم الإغاثة الإنسانية للشعب السوري، والتأكيد على ضرورة السماح للمنظمات والوكالات الدولية بالدخول إلى حلب وغيرها من المناطق المحاصرة لنقل المُساعدات الإنسانية بأسرع وقت وإيصالها للسُكان المحتاجين من المدنيين خاصة في ضوء ظروف الشتاء القارس في المنطقة ، وضرورة ألا يخضع العامل الإنساني لأي مساومة سياسية أو شروط مسبقة، بهدف الحصول على مكاسب سياسية أو عسكرية.

13- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه رسائل إلى المنظمات الإنسانية الدولية لحثها على التحرك لدعم الوضع الإنساني في سورية وإغاثة السُكان من المدنيين، وعلى رأس هذه المنظمات كل من منظمة الصحة العالمية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف".

14- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات الخطيرة في سورية واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها.

(ق: رقم 8106 - د.غ.ع - 2016/12/19)

(*) يؤكد لبنان على سياسة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في الدول الشقيقة، والدعوة إلى حلول سياسية توافقية، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول ويلبي تطلعات شعوبها.

(*) يتحفظ وفد جمهورية العراق على الفقرتين 5 و6 من القرار.

بيان صحفي

بمناسبة انعقاد الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية

على مستوى المندوبين الدائمين

بشأن

المستجدات الخاصة بالأزمة السورية

القاهرة: 2017/1/4

في إطار متابعة الأمانة العامة لتطورات الأزمة السورية والجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي لها، عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين اجتماعاً تشاورياً بتاريخ 2017/1/4 في مقر الأمانة العامة، برئاسة سعادة السفير نجيب المنيف المندوب الدائم للجمهورية التونسية، الرئاسة الحالية للمجلس، وبمشاركة السادة المندوبين الدائمين ورؤساء الوفود للدول الأعضاء، وبحضور معالي السيد الأمين العام، حيث استمع المجلس إلى إفادة من السيد السفير رمزي عز الدين رمزي نائب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، وضع خلالها المجلس في صورة المستجدات الخاصة بالأزمة السورية، والجهود المبذولة لانجاز الحل السياسي ووضع نهاية لهذه الأزمة، وفقاً لما جاء في بيان جنيف(1) (2012) وقرار مجلس الأمن 2254(2015)، ورقم 2336 (2016)، وبما يؤدى إلى حقن دماء السوريين، وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في أرجاء سورية، ويُلبي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه، ويحافظ على وحدة سورية واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، ورقم 623 د.ع (26) بشرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29، ورقم 646 د.ع (27) بنواكشوط بتاريخ 2016/7/25، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 8060 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8، والقرار رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية لسورية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيان مجموعة الدعم الدولية لسورية بفيينا بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 والذي أيدهما قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) إلى جانب بيان المجموعة بتاريخ 2016/2/11 في ميونخ والذي أيده قرار مجلس الأمن رقم 2286

(2016)، وبيان فيينا بتاريخ 2016/5/17 وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

يُقـــرر

1- التأكيد مجددا على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

2- التأكيد على الموقف الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في بيان جنيف(1) بتاريخ 2012/6/30، وإسنادا على ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254(2015)، والترحيب في هذا الإطار باستئناف مفاوضات جنيف بتاريخ 2017/2/23 تحت رعاية الأمم المتحدة، ودعوة الجامعة العربية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات السورية التي تجري برعايتها لإنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سورية.

3- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات استمرار الأعمال العسكرية التي تشهدها عدد من أنحاء سورية بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2016/12/29، ودعوة الأطراف التي لم تلتزم بتطبيق الاتفاق إلى التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب في هذا الإطار بقرار مجلس الأمن رقم 2336 بتاريخ 2016/12/31 القاضي بوقف إطلاق النار في سورية، والترحيب بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره خطوة هامة على صعيد تحقيق الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف (1) وقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وأخذ العلم بالجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار في إطار اجتماعات أستانة.

4- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية. وبتوفير الأجواء الملائمة لإنجاح عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

5- إدانة واستنكار ممارسات النظام السوري الوحشية ضد السكان المدنيين العزل في حلب وريفها، وضد المواطنين السوريين في كل أنحاء سورية، واعتبار عمليات القصف الجوي والمجازر والجرائم المستمرة التي يقوم بها في حلب وغيرها من المدن السورية انتهاكاً صارخاً لمعاهدات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

6- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

7- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

8- الترحيب بالنتائج الايجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بالرياض بتاريخ 8 و2015/12/9، وما سبقه من اجتماعات لأطراف من المعارضة السورية في القاهرة وموسكو والهادفة إلى توحيد رؤية المعارضة السورية حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، والترحيب بمشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد في لندن في 2016، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات خلال المؤتمرات الدولية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، والترحيب بمشاركة دولة الكويت في تنظيم المؤتمر الدولي الخامس للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية المقرر عقده في شهر أبريل/ نيسان 2017 في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي يتوج الدور الريادي الإنساني الذي أخذته دولة الكويت على عاتقها حيال الأزمة السورية، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل

الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

10- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

11- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8120 – د.ع (147) – ج 2 – 2017/3/7)

– يؤكد لبنان على سياسة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في الدول العربية الشقيقة، مع الدعوة إلى اعتماد حلول سياسية توافقية، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية ويُلبي تطلعات شعوبها.

تطورات الأزمة السورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في عمَّان بتاريخ 2017/3/27،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم 554 د.ع (23) ببغداد بتاريخ 2012/3/29، ورقم 580 د.ع (24) بالدوحة بتاريخ 2013/3/26، ورقم 600 د.ع (25) بالكويت بتاريخ 2014/3/26، ورقم 623 د.ع (26) بشرم الشيخ بتاريخ 2015/3/29، ورقم 646 د.ع (27) بنواكشوط بتاريخ 2016/7/25، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 8120 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، والقرار رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية لسورية لتهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيان مجموعة الدعم الدولية لسورية بفيينا بتاريخ 2015/10/30 و2015/11/14 والذي أيدهما قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015) إلى جانب بيان المجموعة بتاريخ 2016/2/11 في ميونخ والذي أيده قرار مجلس الأمن رقم 2286 (2016)، وبيان فيينا بتاريخ 2016/5/17 وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

<u>يُقـــرر</u>

1- التأكيد مجددا على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة

أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

2- التأكيد على الموقف الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في بيان جنيف(1) بتاريخ 2012/6/30، وإسنادا على ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254(2015)، والترحيب في هذا الإطار باستئناف مفاوضات جنيف بتاريخ 2017/2/23 تحت رعاية الأمم المتحدة، ودعوة الجامعة العربية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات السورية التي تجري برعايتها لإنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سورية.

3- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات استمرار الأعمال العسكرية التي تشهدها عدد من أنحاء سورية بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2016/12/29، ودعوة الأطراف التي لم تلتزم بتطبيق الاتفاق إلى التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب في هذا الإطار بقرار مجلس الأمن رقم 2336 بتاريخ 2016/12/31 القاضي بوقف إطلاق النار في سورية، والترحيب بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره خطوة هامة على صعيد تحقيق الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف (1) وقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وأخذ العلم بالجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار في إطار اجتماعات أستانة.

4- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية. وبتوفير الأجواء الملائمة لإنجاح عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

5- إدانة واستنكار ممارسات النظام السوري الوحشية ضد السكان المدنيين العزل في حلب وريفها، وضد المواطنين السوريين في كل أنحاء سورية، واعتبار عمليات القصف الجوي والمجازر والجرائم المستمرة التي يقوم

بها في حلب وغيرها من المدن السورية انتهاكاً صارخاً لمعاهدات جنيف والقانون الدولي الإنساني.

6- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

7- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

8- الترحيب بالنتائج الإيجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بالرياض بتاريخ 8 و2015/12/9، وما سبقه من اجتماعات لأطراف من المعارضة السورية في القاهرة وموسكو والهادفة إلى توحيد رؤية المعارضة السورية حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، والترحيب بمشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد في لندن في 2016، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات خلال المؤتمرات الدولية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، والترحيب بمشاركة دولة الكويت في تنظيم المؤتمر الدولي الخامس للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية المقرر عقده في شهر أبريل/ نيسان 2017 في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي يتوج الدور الريادي الإنساني الذي أخذته دولة الكويت على عاتقها حيال الأزمة السورية، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

10- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

11- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة القادمة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري .

(ق.ق: 680 د.ع (28) – ج 3 – 2017/3/29)

- يؤكد لبنان على سياسة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في الدول العربية الشقيقة، مع الدعوة إلى اعتماد حلول سياسية توافقية، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية ويُلبي تطلعات شعوبها.

تطورات الوضع في سورية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2017/3/27،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 680 د.ع (28) في عمان بتاريخ 2017/3/29، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 8120 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، والقرار رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود الدولية المبذولة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

يُقـــرر

1- التأكيد مجددا على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

2- التأكيد على الموقف الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في بيان جنيف(1) بتاريخ 2012/6/30، واستناداً إلى ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254(2015)، ودعم جهود الأمم المتحدة في عقد اجتماعات جنيف وصولا إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، ودعوة الجامعة العربية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات السورية التي تجري برعايتها لإنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سورية.

3- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات استمرار الأعمال العسكرية التي تشهدها عدد من أنحاء سورية بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2016/12/29، ودعوة الأطراف التي لم تلتزم بتطبيق الاتفاق إلى التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب في هذا الإطار بقرار مجلس الأمن رقم 2336 بتاريخ 2016/12/31 القاضي بوقف إطلاق النار في سورية، والترحيب بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره خطوة هامة على صعيد تحقيق الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف (1) وقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

4- أخذ العلم بالجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار في إطار اجتماعات أستانة، بما في ذلك اتفاق مناطق خفض التصعيد العسكري الذي تم التوصل إليه في الجولة الرابعة من اجتماعات أستانة بتاريخ 2017/5/4، والترحيب بالجهود المصرية للتوصل لاتفاقين لإنشاء مناطق لخفض التصعيد في كلٍ من الغوطة الشرقية بريف دمشق وريف حمص الشمالي في يوليو/ تموز عام 2017، بهدف حقن دماء الشعب السوري، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية، ومطالبة الدول الضامنة للاتفاق بالالتزام بتطبيقه وإخراج كافة الميليشيات المسلحة الأجنبية من الأراضي السورية، وبما يسهم في دعم وإنجاح المسار التفاوضي في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. والترحيب أيضاً بتوقيع اتفاق عمَّان لدعم وقف اطلاق النار في جنوب غرب سورية بتاريخ 2017/7/7 بين المملكة الأردنية الهاشمية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً إلى منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري خطوة نحو وقف شامل للقتال والتوصل لاتفاق سياسي يحفظ سيادة واستقرار ووحدة أراضي سورية وسلامتها وفق بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254 (2015) ويقبله الشعب السوري. والتأكيد في هذا الاطار على الالتزام بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية ورفض أي ترتيبات قد تهدد هذا المبدأ، والإعراب عن القلق البالغ إزاء عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي الذي

تشهده الساحة السورية، والتأكيد على أن أي ترتيبات تجري في هذا الصدد يجب أن تكون ترتيبات مؤقتة.

5- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية. وبتوفير الأجواء الملائمة لإنجاح عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

6- إدانة واستنكار القصف الوحشي بالأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً الذى تعرضت له بلدة خان شيخون في ريف إدلب بتاريخ 2017/4/4، وإدانة جميع العمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء وخصوصاً باستخدام الأسلحة الكيميائية فيما يمكن أن يُشكل جريمة حرب، ويُعد عملاً بربرياً وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والمطالبة بتقديم من ارتكبوا أو شاركوا في هذه الجريمة إلى العدالة الدولية.

7- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

8- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

9- الترحيب بالنتائج الإيجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بتاريخ 8 و2015/12/9، وكذا الاجتماع الذي استضافته الرياض في 21 و2017/8/22، والتي ترمي إلى توحيد رؤية المعارضة السورية بمنصاتها الثلاث (الرياض والقاهرة وموسكو) حول خطوات الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

10- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، والترحيب بمشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد في لندن في 2016، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات خلال المؤتمرات الدولية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، والترحيب بمشاركة دولة الكويت في تنظيم المؤتمر الدولي الخامس للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية الذي عقد يومي 4-5 أبريل/ نيسان 2017 في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي يتوج الدور الريادي الإنساني الذي أخذته دولة الكويت على عاتقها حيال الأزمة السورية، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم.

11- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

12- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8173 - د.ع (148) - ج 3 - 2017/9/12)

تطــورات الوضــع فــي سوريــة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري بتاريخ 2017/3/27،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 680 د.ع (28) في عمان بتاريخ 2017/3/29، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 8173 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12، والقرار رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15، وبيانات اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود الدولية المبذولة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

يُقـــرر

1- التأكيد مجددا على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

2- التأكيد على الموقف الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في بيان جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، واستناداً إلى ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254(2015)، ودعم جهود الأمم المتحدة في عقد اجتماعات جنيف وصولا إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، ودعوة الجامعة العربية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات السورية التي تجري برعايتها لإنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سورية.

3- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات استمرار الأعمال العسكرية والخروقات التي تشهدها اتفاقيات خفض التصعيد في عدد من أنحاء سورية بالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2016/12/29، ودعوة الأطراف التي لم تلتزم بتطبيق الاتفاق إلى التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب في هذا الإطار بقرار مجلس الأمن رقم 2336 بتاريخ 2016/12/31 القاضي بوقف إطلاق النار في سورية، والترحيب بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره خطوة هامة على صعيد تحقيق الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف (1) وقرار مجلس الأمن 2254 (2015). والإعراب عن الانزعاج من التصعيد العسكري الخطير الذي تشهده المناطق الشمالية في الفترة الأخيرة والذي يدفع ثمنه أبناء الشعب السوري الشقيق، ورفض العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة التركية في منطقة عفرين التي من شأنها أن تقوض المساعي الجارية للتوصل لحلول سياسية للأزمة السورية*.

4- إدانة واستنكار التصعيد العسكري المكثف الذي تشهده الغوطة الشرقية خلال الفترة الماضية، والذي يستهدف المدنيين والبنية الأساسية والمنشآت الطبية بما يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، والإعراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في منطقة الغوطة الشرقية نتيجة للتصعيد العسكري، ومناشدة كافة الأطراف

* تتحفظ دولة قطر على العبارات الواردة في الفقرة (3) التي تبدأ من (ورفض العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة التركية في منطقة عفرين... إلى آخر الفقرة) من مشروع القرار.

بالوفاء بالتزاماتها والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وفقاً لما ينص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2401 (2018).

5- الترحيب بالنتائج الإيجابية للاجتماع الموسع للمعارضة السورية الذي عقد تحت رعاية المملكة العربية السعودية بتاريخ 8 و2015/12/9، وكذا الاجتماع الذي استضافته الرياض في 21 و2017/8/22، والترحيب كذلك بنتائج اجتماع الرياض (2) الذي استضافته المملكة العربية السعودية بتاريخ 22-2017/11/23، والذي نجح في تشكيل وفد موحد من المعارضة السورية بمنصاتها الثلاث (الرياض والقاهرة وموسكو) للمشاركة في إطار هيئة التفاوض السورية في مباحثات جنيف في جولتيها (8 و9) تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك بهدف التوصل إلى الحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

6- الإشادة بالجهود المبذولة من دولة الكويت، العضو العربي غير الدائم بمجلس الأمن والرئيس الحالي للمجلس، بالتعاون مع مملكة السويد في اعتماد القرار رقم 2401 بتاريخ 2018/2/24، والذي يُطالب جميع الأطراف بوقف القتال في كافة مناطق سورية لمدة لا تقل عن 30 يوماً لتمكين وصول المُساعدات الإنسانية للمُحتاجين في المناطق المُحاصرة من دون أي قيود، ودعوة كافة الأطراف المعنية الالتزام بهذا القرار والتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية. وكذا الترحيب باعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2393 بتاريخ 2017/12/19 -والذي تقدمت به جمهورية مصر العربية- بشأن تجديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية في سورية.

7- أخذ العلم بالجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار في إطار اجتماعات أستانة، بما في ذلك اتفاق مناطق خفض التصعيد العسكري الذي تم التوصل إليه في الجولة الرابعة من اجتماعات أستانة بتاريخ 2017/5/4، والترحيب بالجهود المصرية للتوصل لاتفاقين لإنشاء مناطق لخفض التصعيد في كلٍ من الغوطة الشرقية بريف دمشق وريف حمص الشمالي في يوليو/ تموز عام 2017، بهدف حقن دماء الشعب السوري، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية، ومطالبة الدول الضامنة للاتفاق بالالتزام بتطبيقه وإخراج كافة الميليشيات المسلحة الأجنبية من الأراضي السورية، وبما يسهم في دعم وإنجاح المسار التفاوضي في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. والترحيب أيضاً بتوقيع اتفاق عمَّان لدعم وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية بتاريخ 2017/7/7 بين المملكة الأردنية الهاشمية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي توصلت إلى

التوافق على منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري خطوة نحو وقف شامل للقتال والتوصل لاتفاق سياسي يحفظ سيادة واستقرار ووحدة أراضي سورية وسلامتها وفق بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254 (2015) ويقبله الشعب السوري. والتأكيد في هذا الإطار على الالتزام بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية ورفض أي ترتيبات قد تهدد هذا المبدأ، والإعراب عن القلق البالغ إزاء عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي الذي تشهده الساحة السورية، والتأكيد على أن أي ترتيبات تجري في هذا الصدد يجب أن تكون ترتيبات مؤقتة.

8- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية. وبتوفير الأجواء الملائمة لإنجاح عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

9- إدانة واستنكار القصف الوحشي بالأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً الذى تعرضت له بلدة خان شيخون في ريف إدلب بتاريخ 2017/4/4، والإعراب عن القلق البالغ إزاء المعلومات التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في عدد آخر من المناطق والمدن السورية، وإدانة جميع العمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء وخصوصاً باستخدام الأسلحة الكيميائية فيما يمكن أن يُشكل جريمة حرب، ويُعد عملاً بربرياً وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والمطالبة بتقديم من ارتكبوا أو شاركوا في هذه الجريمة إلى العدالة الدولية.

10- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

11- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

12- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، والترحيب بمشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد في لندن في 2016، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات خلال المؤتمرات الدولية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، والترحيب بمشاركة دولة الكويت في تنظيم المؤتمر الدولي الخامس للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية الذي عقد يومي 4-5 أبريل/ نيسان 2017 في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي يتوج الدور الريادي الإنساني الذي أخذته دولة الكويت على عاتقها حيال الأزمة السورية، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم، تمهيداً لعودتهم الكريمة والآمنة إلى سورية.

13- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

14- الطلب من اللجنة الوزارية الخاصة بسورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8238 - د.ع (149) - ج 2 - 2018/3/7)

يؤكد لبنان على سياسة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في الدول العربية الشقيقة، مع الدعوة إلى اعتماد حلول سياسية توافقية، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية ويُلبي تطلعات شعوبها.

تطورات الأزمة السورية.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 680 د.ع (28) في عمان بتاريخ 2017/3/29، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 8238 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7، والقرار رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15، وبيانات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود الدولية المبذولة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجددا على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

2- التأكيد على الموقف الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في بيان جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، واستناداً إلى ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254(2015)، ودعم جهود الأمم المتحدة في عقد اجتماعات جنيف وصولا إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، ودعوة الجامعة العربية إلى

التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات السورية التي تجري برعايتها لإنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سورية.

3- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات استمرار الأعمال العسكرية والخروقات التي تشهدها اتفاقيات خفض التصعيد في عدد من أنحاء سورية، وبالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2016/12/29، ودعوة الأطراف التي لم تلتزم بتطبيق الاتفاق إلى التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب في هذا الإطار بقرار مجلس الأمن رقم 2336 بتاريخ 2016/12/31 القاضي بوقف إطلاق النار في سورية، والترحيب بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره خطوة هامة على صعيد تحقيق الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف (1) وقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وإدانة التصعيد العسكري الخطير والتدخلات الخارجية في عموم سورية في الفترة الأخيرة. ومطالبة الجانب التركي بسحب قواته من منطقة عفرين، الأمر الذي من شأنه دعم المساعي الجارية للتوصل لحلول سياسية للأزمة السورية.

4- إدانة واستنكار التصعيد العسكري المكثف الذي تشهده الغوطة الشرقية خلال الفترة الماضية، والذي يستهدف المدنيين والبنية الأساسية والمنشآت الطبية بما يُعد انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني، وإدانة الهجوم الكيماوي المروع الذي تعرضت له مدينة دوما بالغوطة الشرقية بتاريخ 2018/4/7، والإعراب عن القلق البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في منطقة الغوطة الشرقية نتيجة للتصعيد العسكري، ومناشدة كافة الأطراف بالوفاء بالتزاماتها والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل فوري وفقاً لما ينص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2401 (2018).

5- الترحيب بنتائج اجتماع الرياض (2) الذى استضافته المملكة العربية السعودية بتاريخ 22-2017/11/23، والذي نجح في تشكيل وفد موحد من المعارضة السورية بمنصاتها الثلاث (الرياض والقاهرة وموسكو) للمشاركة في إطار هيئة التفاوض السورية في مباحثات جنيف وفي أعمال اللجنة الدستورية المزمع توجيه الدعوة إليها من قِبَل الأمم المتحدة، وذلك بغرض التوصل للحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوة المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، وتثمين التجاوب الذى أبدته هيئة التفاوض السورية، التي تمثل المعارضة السورية، وإعلانها الاستعداد للمشاركة في أعمال اللجنة الدستورية.

6- الإشادة بالجهود المبذولة من دولة الكويت، العضو العربي غير الدائم بمجلس

الأمن والرئيس الحالي للمجلس، بالتعاون مع مملكة السويد في اعتماد القرار رقم 2401 بتاريخ 2018/2/24، والذي يُطالب جميع الأطراف بوقف القتال في كافة مناطق سورية لمدة لا تقل عن 30 يوماً لتمكين وصول المُساعدات الإنسانية للمُحتاجين في المناطق المُحاصرة من دون أي قيود، ودعوة كافة الأطراف المعنية الالتزام بهذا القرار والتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية. وكذا الترحيب باعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2393 بتاريخ 2017/12/19 – والذي تقدمت به جمهورية مصر العربية – بشأن تجديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية في سورية.

7- أخذ العلم بالجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار في إطار اجتماعات أستانة، بما في ذلك اتفاق مناطق خفض التصعيد العسكري الذي تم التوصل إليه في الجولة الرابعة من اجتماعات أستانة بتاريخ 2017/5/4، والترحيب بالجهود المصرية للتوصل لاتفاقين لإنشاء مناطق لخفض التصعيد في كلٍ من الغوطة الشرقية بريف دمشق وريف حمص الشمالي في يوليو/ تموز عام 2017، بهدف حقن دماء الشعب السوري، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية، ومطالبة الدول الضامنة للاتفاق بالالتزام بتطبيقه وإخراج كافة الميليشيات المسلحة الأجنبية من الأراضي السورية، وبما يسهم في دعم وإنجاح المسار التفاوضي في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. والترحيب أيضاً بتوقيع اتفاق عمَّان لدعم وقف اطلاق النار في جنوب غرب سورية بتاريخ 2017/7/7 بين المملكة الأردنية الهاشمية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي توصلت إلى التوافق على منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري خطوة نحو وقف شامل للقتال والتوصل لاتفاق سياسي يحفظ سيادة واستقرار ووحدة أراضي سورية وسلامتها وفق بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254 (2015) ويقبله الشعب السوري. والتأكيد في هذا الإطار على الالتزام بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية ورفض أي ترتيبات قد تهدد هذا المبدأ، والإعراب عن القلق البالغ إزاء عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي الذي تشهده الساحة السورية، والتأكيد على أن أي ترتيبات تجري في هذا الصدد يجب أن تكون ترتيبات مؤقتة.

8- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية. وبتوفير الأجواء الملائمة لإنجاح عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة

حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

9- إدانة واستنكار القصف الوحشي بالأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً الذي تعرضت له بلدة خان شيخون في ريف إدلب بتاريخ 2017/4/4، والإعراب عن القلق البالغ إزاء المعلومات التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في عدد آخر من المناطق والمدن السورية، وإدانة جميع العمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء وخصوصاً باستخدام الأسلحة الكيميائية فيما يمكن أن يُشكل جريمة حرب، ويُعد عملاً بربرياً وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والمطالبة بتقديم من ارتكبوا أو شاركوا في هذه الجريمة إلى العدالة الدولية.

10- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

11- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

12- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، والترحيب بمشاركتها في رئاسة المؤتمر الرابع الذي عُقد في لندن في 2016، حيث وصل إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساهمات خلال المؤتمرات الدولية إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، والترحيب بمشاركة دولة الكويت في تنظيم المؤتمر الدولي الخامس للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية الذي عقد يومي 4-5 أبريل/ نيسان 2017 في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، والذي يتوج الدور الريادي الإنساني الذي أخذته دولة الكويت على عاتقها حيال الأزمة السورية، ومناشدة الدول المانحة سرعة الوفاء بالتعهدات التي أعلنت عنها في مؤتمر لندن لدعم الوضع الإنساني في سورية، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم، تمهيداً لعودتهم الكريمة والآمنة إلى سورية.

13- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات

جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

14- الترحيب برئاسة المملكة العربية السعودية، رئيس القمة (29)، للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وتوجيه الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية، رئيس القمة (28)، على الجهود الحثيثة التي بذلتها في هذا الشأن.

15- الطلب من اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق.ق: 714 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

- تتحفظ دولة قطر على العبارات الواردة في الفقرة (3) ابتداءً من عبارة (ومطالبة الجانب التركي سحب قواته من منطقة عفرين الأمر الذي من شأنه دعم المساعي الجارية للتوصل لحلول سياسية للأزمة السورية).
- ملاحظة: يؤكد لبنان على سياسة الابتعاد عن الصراعات الداخلية في الدول العربية الشقيقة، مع الدعوة إلى اعتماد حلول سياسية توافقية، بما يحفظ وحدة وسيادة واستقرار الدول العربية ويُلبي تطلعات شعوبها.

تطورات الوضع في سورية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- واستناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 714 د.ع (29) في الظهران بتاريخ 2018/4/15، وكافة قرارات المجلس على المستوى الوزاري في هذا الشأن وآخرها القرار رقم 8238 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7، والقرار رقم 8106 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19، وقرار المجلس على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8105 د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15، وبيانات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية،
- وإذ يعرب من جديد عن تضامنه التام مع الشعب السوري إزاء ما يتعرض له من انتهاكات خطيرة تهدد وجوده وحياة المواطنين الأبرياء،
- وإذ يجدد التزامه الكامل بالوقوف إلى جانب تطلعات الشعب السوري في الحرية والعدالة والمساواة، وحقه الثابت في اختيار نظام الحكم الذي يحقق آماله ويلبي طموحاته في إرساء الأمن والسلم في مختلف أرجاء سورية،
- وإذ يرحب مجدداً بالجهود الدولية المبذولة من أجل تهيئة الظروف الملائمة لاستئناف عملية المفاوضات بين المعارضة والحكومة السورية الهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحية تنفيذية كاملة، وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية، وبما يُلبّي تطلعات الشعب السوري بكافة فئاته وأطيافه،

<u>يُقـــرر:</u>

1- التأكيد مجددا على الالتزام الثابت بالحفاظ على سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وذلك استنادا لميثاق جامعة الدول العربية ومبادئه.

2- التأكيد على الموقف الثابت بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية يتمثل في الحل السياسي القائم على مشاركة جميع الأطراف السورية، بما يلبي تطلعات الشعب السوري وفقاً لما ورد في بيان جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، واستناداً إلى ما نصت عليه القرارات والبيانات الصادرة بهذا الصدد وبالأخص قرار مجلس الأمن 2254(2015)، ودعم جهود الأمم المتحدة في عقد اجتماعات جنيف وصولا إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، ودعوة جامعة الدول العربية إلى التعاون مع الأمم المتحدة لإنجاح المفاوضات السورية التي تجري برعايتها لإنهاء الصراع وإرساء السلم والاستقرار في سورية.

3- الإعراب عن القلق الشديد من تداعيات استمرار الأعمال العسكرية والخروقات التي تشهدها اتفاقيات خفض التصعيد في عدد من أنحاء سورية، وبالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بتاريخ 2016/12/29، ودعوة الأطراف التي لم تلتزم بتطبيق الاتفاق إلى التقيد بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والترحيب في هذا الإطار بقرار مجلس الأمن رقم 2336 بتاريخ 2016/12/31 القاضي بوقف إطلاق النار في سورية، والترحيب بالجهود الدولية المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار باعتباره خطوة هامة على صعيد تحقيق الحل السياسي وفقاً لبيان جنيف (1) وقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وإدانة التصعيد العسكري الخطير والتدخلات الخارجية في عموم سورية في الفترة الأخيرة. ومطالبة الجانب التركي بسحب قواته من منطقة عفرين، الأمر الذي من شأنه دعم المساعي الجارية للتوصل لحلول سياسية للأزمة السورية.

4- التحذير من أن أي عمل عسكري في محافظة إدلب ستكون له عواقب كارثية على أكثر من ثلاثة ملايين مواطن سوري نصفهم من النازحين، والطلب من الأطراف المعنية الالتزام باتفاق خفض التصعيد في إدلب.

5- الترحيب بنتائج اجتماع الرياض (2) الذي استضافته المملكة العربية السعودية بتاريخ 22-2017/11/23، والذي نجح في تشكيل وفد موحد من المعارضة السورية بمنصاتها الثلاث (الرياض والقاهرة وموسكو) للمشاركة في إطار هيئة التفاوض السورية في مباحثات جنيف وفي أعمال اللجنة الدستورية المزمع توجيه الدعوة إليها من قِبَل الأمم المتحدة، وذلك بغرض التوصل للحل السياسي المنشود للأزمة السورية من خلال عملية سياسية يتولاها السوريون بأنفسهم، وعلى أساس تطبيق بيان جنيف (1) والبيانات الصادرة عن المجموعة الدولية لدعم سورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوة المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا لعقد اجتماعات اللجنة الدستورية

في أقرب وقت ممكن، وتثمين التجاوب الذي أبدته هيئة التفاوض السورية، التي تمثل المعارضة السورية، وإعلانها الاستعداد للمشاركة في أعمال اللجنة الدستورية.

6- الإشادة بالجهود المبذولة من دولة الكويت، العضو العربي بمجلس الأمن والذي كان آخرها دورها بالتعاون مع مملكة السويد في اعتماد القرار رقم 2401 بتاريخ 2018/2/24، والذي يُطالب جميع الأطراف بوقف القتال في كافة مناطق سورية لمدة لا تقل عن 30 يوماً لتمكين وصول المُساعدات الإنسانية للمُحتاجين في المناطق المُحاصرة من دون أي قيود، إضافة إلى اعتماد خطة وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ذات الخمس نقاط وحث أطراف النزاع على تنفيذها، ودعوة كافة الأطراف المعنية الالتزام بهذا القرار والتنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية. وكذا الترحيب باعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2393 بتاريخ 2017/12/19 – والذي تقدمت به جمهورية مصر العربية – بشأن تجديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية في سورية.

7- أخذ العلم بالجهود المبذولة لتثبيت وقف إطلاق النار في إطار اجتماعات أستانة، بما في ذلك اتفاق مناطق خفض التصعيد العسكري الذي تم التوصل إليه في الجولة الرابعة من اجتماعات أستانة بتاريخ 2017/5/4، والترحيب بالجهود المصرية للتوصل لاتفاقين لإنشاء مناطق لخفض التصعيد في كلٍ من الغوطة الشرقية بريف دمشق وريف حمص الشمالي في يوليو/ تموز عام 2017، بهدف حقن دماء الشعب السوري، وسرعة إدخال المساعدات الإنسانية، ومطالبة الدول الضامنة للاتفاق بالالتزام بتطبيقه وإخراج كافة الميليشيات المسلحة الأجنبية من الأراضي السورية، وبما يسهم في دعم وإنجاح المسار التفاوضي في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. والترحيب أيضاً بتوقيع اتفاق عمَّان لدعم وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية بتاريخ 2017/7/7 بين المملكة الأردنية الهاشمية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي توصلت إلى التوافق على منطقة خفض التصعيد في الجنوب السوري خطوة نحو وقف شامل للقتال والتوصل لاتفاق سياسي يحفظ سيادة واستقرار ووحدة أراضي سورية وسلامتها وفق بيان جنيف1 وقرار مجلس الأمن 2254 (2015) ويقبله الشعب السوري. والتأكيد في هذا الإطار على الالتزام بالحفاظ على وحدة الأراضي السورية ورفض أي ترتيبات قد تهدد هذا المبدأ، والإعراب عن القلق البالغ إزاء عمليات التهجير والتغيير الديموغرافي الذي تشهده الساحة السورية، والتأكيد على أن أي ترتيبات تجري في هذا الصدد يجب أن تكون ترتيبات مؤقتة.

8- حث مجموعة الدعم الدولية لسورية على تكثيف جهودها ومواصلة مساعيها لتنفيذ ما ورد في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات فيينا الصادرة عن

مجموعة الدعم الدولية لسورية في 2015/10/30 و2015/11/14، و2016/5/17، إضافةً إلى بيان ميونخ في 2016/2/11، والعمل على التقيد بالمبادئ والآليات التي تم الاتفاق عليها والواردة في تلك البيانات، وعلى نحوٍ خاص ما يتعلق منها بآلية تثبيت وقف إطلاق النار والأعمال العدائية، وآلية توفير المساعدات الإنسانية. وبتوفير الأجواء الملائمة لإنجاح عملية المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة والهادفة إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة.

9- إدانة واستنكار القصف الوحشي بالأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً الذي تعرضت له بلدة خان شيخون في ريف إدلب بتاريخ 2017/4/4، والإعراب عن القلق البالغ إزاء المعلومات التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في عدد آخر من المناطق والمدن السورية، وإدانة جميع العمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء وخصوصاً باستخدام الأسلحة الكيميائية فيما يمكن أن يُشكل جريمة حرب، ويُعد عملاً بربرياً وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والمطالبة بتقديم من ارتكبوا أو شاركوا في هذه الجريمة إلى العدالة الدولية.

10- إدانة العمليات والجرائم الإرهابية ضد المدنيين في مختلف المناطق السورية والتي ترتكبها التنظيمات والجماعات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية.

11- الطلب من المجموعة العربية في جنيف التنسيق الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لاتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإيقاف الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك توفير الحماية اللازمة للأطفال والنساء ومنع استهداف المستشفيات والمؤسسات المدنية وفقاً للقانون الدولي الإنساني.

12- الإشادة بدور حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في استضافة دولة الكويت للمؤتمرات الدولية الأول والثاني والثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015، والطلب من الدول المانحة سرعة الوفاء بتعهداتها التي أعلنت عنها في تلك المؤتمرات، وكذلك في مؤتمرات لندن (2016) وبروكسيل (2017) وبروكسل 2 (2018)، وبالخصوص فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم للدول العربية المجاورة لسورية وغيرها من الدول العربية المضيفة للاجئين والنازحين السوريين، وذلك لمساندتها في تحمل الأعباء المُلقاة على عاتقها في مجالات توفير أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة لهم، تمهيداً لعودتهم الكريمة والآمنة إلى سورية.

13- الطلب إلى الأمين العام للجامعة مواصلة مشاوراته واتصالاته مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص إلى سورية، وكذلك مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تكثيف الجهود المبذولة لتهيئة الأجواء الملائمة لجولات مفاوضات جنيف الهادفة إلى إقرار خطوات الحل السياسي الانتقالي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في بيان مؤتمر جنيف (1) بتاريخ 2012/6/30، وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسورية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

14- الطلب من اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية والأمين العام مواصلة الجهود والمشاورات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالوضع في سورية، وعرض نتائج تلك الجهود على الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8291 - د.ع (150) - ج 3 - 2018/9/11)

جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494,
New York, NY 10017

البيان الختامي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري
نيويورك 2018/9/24

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعه التشاوري السنوي بعد ظهر يوم الاثنين 24 أيلول/ سبتمبر 2018 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة معالي السيد/الدرديري محمد أحمد الدخيري - وزير خارجية جمهورية السودان - رئيس الدورة الحالية للمجلس وبمشاركة السادة أصحاب المعالي وزراء الخارجية العرب ورؤساء الوفود ومعالي السيد أحمد أبو الغيط - الأمين العام للجامعة.

تدارس السادة الوزراء مختلف المستجدات المتعلقة بتطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يدور بشأنها من اتصالات ومشاورات خلال أعمال الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك على ضوء ما اتخذه مجلس الجامعة من قرارات في اجتماعه الأخير في القاهرة بتاريخ 2018/9/11.

وفي هذا الإطار، استمع المجلس إلى إحاطة من معالي السيد وزير خارجية دولة فلسطين وكذلك إلى عرض قدمه معالي السيد وزير خارجية ليبيا حول آخر المستجدات، بالإضافة إلى عرض قدمه مندوب المملكة العربية السعودية حول التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وعرض قدمه مندوب مصر حول مقرر الدعوة لمؤتمر تفاوضي في عام 2019 لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فضلاً عن عرض قدمه الأمين العام للجامعة حول المواقف العربية من الترشيحات المختلفة لمناصب بالأمم المتحدة.

اتفق السادة الوزراء مع ما طرحه وزير خارجية فلسطين من ضرورة الاستمرار في الدفع نحو حراك عربي وأممي مشترك لمواجهة السياسات المتسلطة للإدارة الأمريكية الحالية والتي تدعم التوجهات الإسرائيلية المتطرفة فيما يتعلق بقضايا محورية على رأسها قضايا القدس واللاجئين، كذا التصدي للإنذارات الأخيرة بإزالة خان الأحمر لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، مشددين على دعمهم لتوجه القيادة الفلسطينية لحماية الشعب الفلسطيني وللتوصل لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حل الدولتين، إنطلاقاً من مبادرة السلام العربية وأخذاً في الحسبان مبادرة الرئيس أبو مازن أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير من هذا العام وكافة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

أكد السادة الوزراء على معارضة الدول العربية القوية للقرار المتوقع صدوره خلال أيام بالسماح للمصلين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، مشددين على أهمية اتخاذ مجلس الأمن لموقف واضح وقوي وصريح لتفادي تكرار ما حدث للحرم الإبراهيمي في الخليل، وأكدوا على أهمية التعامل الفعال مع الأزمة الكبيرة التي تمر بها الأونروا بعد حجب التمويل الأمريكي وعلى الحاجة إلى استمرار الجهود العربية والدولية لدعم أنشطتها مادياً، أسوة بالدعم الذي قدمته بعض الدول العربية في قمة القدس، وشددوا في هذا الصدد على أهمية إنجاح الحدث الجانبي الذي سيعقد يوم 2018/9/27 بالتنسيق مع السويد واليابان وغيرها من الدول الفاعلة لتعزيز التعامل الدولي مع أزمة تمويل الوكالة.

أكد السادة الوزراء على الأهمية الخاصة للتنسيق مع القوى الدولية المعارضة لهذه التوجهات الجديدة غير الشرعية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وتوجيه الشكر لها على مواقفها الداعمة، وعلى تكثيف الاتصالات مع المجموعات الإقليمية والسياسية والدول الداعمة للقضية الفلسطينية ومع أعضاء مجلس الأمن الحاليين والقادمين والمبعوثين الخاصين لدعم الموقف الفلسطيني ولحشد الدعم المادي اللازم للأونروا.

فيما يتعلق بمجريات الأزمة الليبية، شدد وزير خارجية ليبيا على أهمية دور مجلس الأمن في إعطاء دفعة قوية لجهود التسوية، بما في ذلك فرض عقوبات على الميليشيات التي تعيق التوصل للتسوية، ، مستعرضاً الجهود الدولية المكثفة التي تقوم بها القوى الدولية وآخرها الاجتماع الذي دعت له فرنسا اليوم بمشاركة الدول العربية والجامعة العربية.

فيما يتعلق بمجريات الأزمة السورية تداول الوزراء في مسألة الدور العربي في الأزمة السورية ومستقبلها، وأكدت مداخلات الوزراء وجود توافق حول أهمية تعزيز ذلك الدور في المرحلة المقبلة، خاصة على ضوء الثوابت العربية المعروفة فيما يتعلق بالوضع في سوريا، مشددين على أهمية الدور العربي في التعامل مع الملف السوري وفي الحفاظ على سيادة واستقلال ووحدة الأرضي السورية. كما إنتهى النقاش إلى ضرورة إستمرار تبادل الرأي بين الوزراء بهدف الوصول إلى المنهج الأمثل لتناول الأزمة السورية والتأثير على مجرياتها.

وفيما يخص التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية للدول العربية، اتفق الوزراء على أهمية استثمار المناقشات التي ستجري في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن هذا الأسبوع، والتي ستكون إيران وسلوكياتها أحد محاورها، وعلى تفويض الكويت العضو العربي بالمجلس لإيضاح حدة هذه التدخلات وآثارها الإقليمية السلبية، وعلى التصدي بقوة للتدخلات الإقليمية الأخرى في الدول العربية، وعلى رأسها التدخلات التركية في الأراضي العراقية، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة عن اجتماعات المجلس الوزاري للجامعة بالقاهرة.

أيد السادة الوزراء الاستراتيجية التي طرحتها المجموعة العربية للترويج لمشروع مقرر حول عقد مؤتمر دولي لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بالشرق الأوسط عام 2019، بما في ذلك تكثيف الاتصالات على مستوى الخبراء والمندوبين الدائمين والوزراء، للعمل على إقرار هذا المشروع والدفع نحو وضع الدول الثلاث المودع لديها معاهدة حظر الانتشار النووي أمام مسؤولياتها.

قدم الأمين العام للجامعة عرضاً حول عدداً من الأسس والمحددات التي ينبغي اتخاذها أساساً لتقييم الترشيحات المقدمة من الدول المختلفة لعضوية الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، وذلك بناء على دراسة عملية أعدتها الأمانة العامة في هذا الصدد، حيث اتفق الوزراء على أهمية أخذ مواقف الدول المختلفة من القضايا العربية كأساس للسعي لاتخاذ مواقف موحدة إزاء ترشيحاتها لهذه الأجهزة، وبحيث يتم دعم الدول الداعمة للقضايا والمواقف العربية.

وختاماً أتفق السادة الوزراء على أهمية استمرار التشاور الوثيق والتنسيق الفعال بين الوفود العربية على مستوى المندوبون الدائمون طوال أعمال الدورة 73 للجمعية العامة.

نيويورك يوم الاثنين الموافق 24 سبتمبر 2018

الأمانة العامة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن

اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية اجتماعاً على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/12/3 بالدوحة برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر ومشاركة السيد الأمين العام والسادة الوزراء ورؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة التي انضم إلى اجتماعها كل من الأردن والسعودية والمغرب , وذلك للنظر في تقرير وتوصيات اللجنة الفنية التنفيذية التي انعقدت على مستوى كبار المسؤولين والخبراء في القاهرة بتاريخ 2011/11/30 تنفيذاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7442 بتاريخ 2011/11/27.

كما استعرضت اللجنة المستجدات المتعلقة بتطورات الوضع في سورية واستمعت إلى تقرير الأمين العام في هذا الشأن، حيث جرى البحث في التوصيات الصادرة عن اجتماع اللجنة الفنية التنفيذية وفقاً للمهام الموكلة إليها بموجب قرار مجلس الجامعة المشار إليه أعلاه، على أن تقدم اللجنة تقييم دوري لأعمالها يعرض على اللجنة الوزارية العربية.

وخلصت اللجنة إلى الاتفاق على ما يلي:

1. **الموافقة على قائمة كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين الذين سيتم منعهم من الدخول إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم فيها (مرفق)، وتكليف اللجنة الفنية التنفيذية بدراسة وضع قائمة بأسماء رجال الأعمال السوريين المشتبه بتورطهم في تمويل الممارسات القمعية ضد الشعب السوري.**
2. **الموافقة على قائمة السلع الإستراتيجية المستثناة من العقوبات التي أوصت بها اللجنة الفنية التنفيذية ودعوة اللجنة إلى مواصلة استكمال هذه القوائم.**
3. **تكليف اللجنة الفنية التنفيذية بالنظر في طلبات الاستثناءات المقدمة من دول الجوار.**
4. **تكليف اللجنة الفنية التنفيذية بدراسة إيجاد خط بحري بديل للبضائع العابرة من تركيا إلى الأردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**
5. **حظر توريد جميع أنواع الأسلحة إلى سورية من قبل الدول العربية.**

6. **تخفيض الرحلات الجوية الفعلية من وإلى سورية بمعدل 50% بما فيها الطيران السوري ويبدأ التنفيذ اعتباراً من تاريخ 2011/12/15 إلى نهاية الشهر.**
7. **الطلب إلى منظمات الهلال الأحمر العربية عقد اجتماع لبحث وضع خطة إنسانية طارئة تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنسانية الضرورية للشعب السوري.**
8. **الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بالرد على الاستفسارات الواردة في الرسالة الأخيرة من وزير الخارجية والمغتربين للجمهورية العربية السورية المؤرخة 2011/12/1 حول بعض بنود بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والطلب من الجانب السوري توضيح موقفه من مدى التزامه بتنفيذ جميع بنود المبادرة العربية وبقية القرارات العربية المتعلقة بحل الأزمة السورية.**

(مرفق)

قائمة بأسماء كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين
الممنوعين من الدخول إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم فيها

1- اللواء عبد الفتاح قدسية – مدير المخابرات العسكرية.
2- اللواء آصف شوكت – نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية.
3- اللواء رستم غزالة أبو شحاطة – رئيس جهاز المخابرات العسكرية – دمشق.
4- العميد ماهر حافظ الأسد – قائد الفرقة العسكرية الرابعة – عضو اللجنة المركزية لحزب البعث.
5- أيمن جابر – مسؤول في أجهزة الأمن.
6- محمد جابر – مسؤول في أجهزة الأمن.
7- اللواء جميل حسن – مدير إدارة المخابرات الجوية.
8- اللواء جمعه جمعه – رئيس قسم المخابرات العسكرية – دير الزور.
9- العماد داوود عبد الله راجحة – وزير الدفاع.
10- اللواء محمد إبراهيم الشعار – وزير الداخلية.
11- العقيد حافظ مخلوف – رئيس وحدة المخابرات العامة – دمشق.
12- عاطف نجيب – المدير السابق للأمن السياسي – درعا.
13- ذو الهمة شاليش – رئيس الأمن الرئاسي.
14- فيصل أحمد كلثوم – محافظ درعا السابق.
15- منذر جميل الأسد – مسؤول في أجهزة الأمن.
16- فواز جميل الأسد – مسؤول في أجهزة الأمن.
17- على مملوك – رئيس الأمن السياسي.
18- أديب زيتون – جهاز المخابرات.
19- رامي مخلوف – رجل أعمال.

الأمانة العامة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن
اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية
الدوحة: 2011/12/17

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية اجتماعاً على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/12/17 في الدوحة برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر ومشاركة السيد الأمين العام والسادة رؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة.

استمعت اللجنة إلى العرض الذي قدمه الأمين العام الدكتور نبيل العربي حول مستجدات الأوضاع في سورية ونتائج الاتصالات والمشاورات التي أجراها مع الحكومة السورية من أجل التوقيع على مشروع البروتوكول الخاص بالمركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، وما تضمنته المراسلات المتبادلة في هذا الشأن مع معالي وزير خارجية الجمهورية العربية السورية وآخرها رسالته المؤرخة في 2011/12/16.

كما عرض الأمين العام نتائج اتصالاته ومشاوراته مع أطراف المعارضة السورية تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة الوزاري بتاريخ 2011/11/12 والذي دعا جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سورية.

كما استعرضت اللجنة بقلق بالغ مجريات الأحداث الدامية التي تشهدها العديد من المدن والأحياء السورية بما فيها حمص وادلب ودير الزور والتي أدت إلى إزهاق أرواح الآلاف من المدنيين السوريين على أيدي أجهزة الأمن السورية وعناصرها المسلحة، وما رافق ذلك من تصاعد لوتيرة العنف الطائفي الناجم عن استمرار أعمال العنف والقمع من قبل الحكومة السورية، مما يدفع بالأوضاع نحو منزلقات خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في سورية والمنطقة وينذر بالعواقب الوخيمة على وحدة سورية شعباً وأرضاً.

وبعد التداول في مختلف الجوانب المحيطة بالأحداث المأساوية الراهنة في سـورية، عبرت اللجنة مجدداً عن إدانتها الشديدة لجميع أعمال القمع والعنف والانتهاكات المرتكبـة ضد المدنيين السوريين.

وبعد الاطلاع على عناصر مشروع القرار الروسي المقدم إلى مجلس الأمـن، وفـي ضوء المشاورات التي أجرتها اللجنة حول نتائج الاتصالات التي تمت بـين الأمـين العـام والحكومة السورية والتي كان آخرها الاتصالات التي جرت اليوم مع الحكومة السورية أثناء انعقاد اجتماع اللجنة، استعرضت اللجنة مختلف مواقف الحكومة السورية من بنود مشروع البروتوكول وما طرحته من تعديلات واستفسارات، وكذلك المهل المتعددة التي منحتها اللجنة للحكومة السورية من اجل التوقيع على مشروع البروتوكول بعد تقديم الإيضاحات والإجابات على كل ما طرحته من استفسارات والتي استغرقت أكثر من شهر لجأ فيها الجانب السوري إلى المماطلة والتسويف للتنصل من مسؤولياته في تنفيذ تعهداته، مما يؤكد عـدم وجـود إرادة جادة لدى الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول والالتزام بتنفيذ بنـود الخطـة العربية.

وبناءً عليه، ونظراً لعدم قيام الحكومة السورية بالوفاء بتعهداتها بموجب خطة الحل العربي ورفضها التوقيع على مشروع البروتوكول في الموعد المقترح من قبل اللجنة وفق الصيغة التي اقترحتها اللجنة الوزارية اليوم على الجانب السوري، أوصت اللجنة بتوجيـه الدعوة لاستئناف عقد اجتماع الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على المستوى الـوزاري وذلك يوم 2011/12/21 بالقاهرة لدراسة تبعات الموقف السوري المتعنت واتخاذ القـرار المناسب في هذا الشأن.

الأمانـــة العامـــة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن

اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية

القاهرة: 2012/1/8

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية اجتماعاً على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/1/8 في القاهرة، برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر، ومشاركة السيد الأمين العام والسادة رؤساء وفود الدول أعضاء اللجنة.

وتنفيذاً للفقرة الخامسة من بروتوكول مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية، تدارست اللجنة الوزارية العربية العرض الذي قدمه الفريق أول ركن محمد أحمد مصطفى الدابي رئيس البعثة عن مهمة المراقبين في سورية وفقاً للمهام الموكلة إليها بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة في 2011/12/19.

وبعد الاستماع إلى مداخلات رئيس اللجنة والأمين العام ومناقشات رؤساء الوفود، أشادت اللجنة الوزارية بالجهود المقدرة والعمل الميداني الذي تقوم به بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سورية في ظروفٍ صعبة، ووسط مخاطر جمة، كما نوهت اللجنة الوزارية بالعرض الذي قدمه رئيس البعثة.

كما أعربت اللجنة عن إدانتها الشديدة للتفجيرات التي وقعت في دمشق أياً كان مرتكبوها، ولكل أعمال العنف والقتل الموجهة ضد المواطنين السوريين، وخلصت اللجنة الوزارية إلى التأكيد على ما يلي:

1- **دعوة الحكومة السورية إلى التقيد بالتنفيذ الفوري والكامل لجميع تعهداتها إنفاذاً للبروتوكول الموقع في هذا الشأن وبما يضمن توفير الحماية للمدنيين السوريين، وعدم التعرض للمظاهرات السلمية وإنجاح مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية مع الأخذ في الاعتبار التقدم الجزئي في تنفيذ بعض الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة السورية بموجب خطة العمل العربية.**
2- **دعم بعثة المراقبين بمزيد من الأفراد والمعدات لأداء مهامها على أكمل وجه.**

3- التأكيد على أن استمرارية عمل البعثة مرهون بتنفيذ الحكومة السورية الكامل والفوري لتعهداتها التي التزمت بها بموجب خطة العمل العربية، وإلا أصبح وجودها لا يخدم الغرض الذي أُنشئت من أجله.

4- دعوة الأمين العام للجامعة لمواصلة التنسيق مع السكرتير العام للأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات الفنية لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سورية.

5- يقدم رئيس البعثة تقريراً شاملاً يوم 2012/1/19 إلى الأمين العام عن مدى التزام الحكومة السورية بتنفيذ تعهداتها بموجب خطة العمل العربية التي نصت على:

- وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.
- الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة.
- إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة.
- فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

6- مطالبة كافة أطراف المعارضة السورية تكثيف جهودها لتقديم مرئياتها السياسية للمرحلة المقبلة في سورية، ودعوة الأمين العام إلى عقد اجتماع تحضيري للمعارضة السورية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة الوزاري الصادر في 2011/11/24 الذي دعا الحكومة وأطراف المعارضة السورية إلى عقد مؤتمر للحوار الوطني وفقاً لما تضمنته المبادرة العربية لحل الأزمة في سورية بهدف الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير المرحلة الانتقالية.

توصية صادرة عن

اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية

القاهرة 2012/1/8

أوصت اللجنة:

1- حث الدول الأعضاء على الإسراع في دفع مساهماتها المالية المخصصة لتمويل الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة العمل العربية بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 7437 د.غ ع.م بتاريخ 2011/11/2، والتوصية برفع المبلغ المخصص لتلك الأنشطة من مليون دولار إلى خمسة ملايين دولار أمريكي قابلة للزيادة وفقاً لظروف ومتطلبات عمل بعثة المراقبين.

2- وبناءً على اقتراح من رئاسة الدورة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، يتولى الأمين العام تمرير هذه التوصية على معالي السادة الوزراء لإقرارها نظراً للضرورات المتصلة بإنجاح مهمة بعثة مراقبي الجامعة.

الأمانـــة العامـــة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

البيـان الصادر عن اجتماع
اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية
الدوحة: 2012/4/17

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية اجتماعـاً بتـاريخ 2012/4/17 بالدوحة برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر، ومشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية والسادة الوزراء أعضاء اللجنة التي انـضم إليها وزراء خارجية كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكـة البحـرين والمملكـة العربيـة السعودية وجمهورية العراق ودولة الكويت.

كما حضر الاجتماع المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية السيد كوفي أنان ونائبه الدكتور ناصر القدوة.

استمعت اللجنة إلى إفادة المبعوث المشترك حول نتائج اتصالاته مـع الحكومـة الـسورية وأطياف المعارضة، ومحادثاته في كل من موسكو وبكين وطهران.

كما قدم كل من رئيس اللجنة الوزارية والأمين العام عرضاً عن الجهـود العربيـة لمعالجـة مختلف جوانب الأزمة السورية، واستعرضت اللجنة ببالغ القلق والأسى الأحداث الدامية الجارية فـي سورية، واستمرار الانتهاكات لوقف أعمال العنف والقتل وسقوط الضحايا رغم إعلان وقـف إطـلاق النار اعتباراً من 2012/4/12.

واعتبرت اللجنة قرار مجلس الأمن رقم 2042 بتاريخ 2012/4/14 الذي صـدر لأول مـرة بالإجماع خطوة ايجابية وهامة لبلورة موقف دولي موحد وحازم لمعالجة الأزمة الـسورية ويـندرج ضمن مسؤولية مجلس الأمن في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

وبعد مداولة اللجنة لآخر تطورات الوضع في سورية، خلصت إلى الاتفـاق علـى العناصـر التالية:

1- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة بالأزمـة الـسورية وخاصة القرارات رقـم 7444 (د.غ.ع) بتـاريخ 2012/1/22 ورقـم 7446 (د.غ.ع) علـى المستوى الوزاري بتاريخ 2012/2/12 ورقم 554 (د.ع 23) علـى مـستوى القمـة بتـاريخ 2012/3/29 ببغداد.

2- تأكيد اللجنة دعمها الكامل لمهمة السيد كوفي أنان، وفق إطار زمني محدد، ومطالبة الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والشامل والفوري لخطة المبعوث المشترك ولالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2042 (2012)، ونقاطه الست المرفقة بهذا القرار (مرفق)، كما أكدت اللجنة على ما ورد في قرار مجلس الأمن المُشار إليه بشأن الطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ هذا القرار بحلول 2012/4/19.

3- تأكيد اللجنة على أن ولاية المبعوث المشترك فيما يتعلق بالعملية السياسية التي تحقق تطلعات الشعب السوري، ينبغي أن تستند إلى قرارات جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ذات الصلة.

4- إدانة مواصلة عمليات العنف والقتل التي تستهدف المدنيين السوريين، ودعوة جميع الأطراف للتقيد بوقف كافة أعمال العنف المسلح وانتهاك حقوق الإنسان، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مستحقيها دون عوائق أو تلكؤ، والتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتحقيق ذلك، والتعاون الوثيق مع المبعوث المشترك لإنجاح مهمته بنقاطها الست.

5- دعوة مجلس الأمن إلى تسريع عملية نشر المراقبين في الأراضي السورية، ومطالبة الحكومة السورية تسهيل عملية الانتشار لفريق المراقبين، والسماح لهم بالتنقل والوصول إلى مختلف الأماكن في كافة أنحاء الجمهورية العربية السورية في الوقت الذي يحدده فريق المراقبين، وعدم فرض أية شروط أو مبررات من قبل الحكومة السورية لإعاقة عمل المراقبين، وضمان عدم معاقبة أو الضغط على أي شخص أو مجموعة بأي شكلٍ من الأشكال وأفراد أسرهم بسبب اتصاله مع أعضاء فريق المراقبين أو تقديم شهادات أو معلومات لهم.

6- ضرورة المساءلة الجنائية لجميع المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، وعدم إفلاتهم من العقاب.

7- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بدعوة جميع أطياف المعارضة إلى اجتماع بمقر الجامعة قبل نهاية الشهر الحالي، وذلك بناءً على ما تحقق في اجتماعي أصدقاء الشعب السوري اللذين عُقدا في تونس واسطنبول، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المبعوث المشترك وبالتشاور مع الأطراف المعنية بمعالجة الأزمة السورية، تمهيداً لإطلاق حوارٍ سياسي شامل بين الحكومة وأطياف المعارضة السورية.

8- حث الدول العربية على الالتزام بقرارات مجلس الجامعة على كافة المستويات والخاصة بإجراءات مقاطعة النظام السوري.

مرفـــق

مقترح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

1- الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة تقودها سورية لتلبيـــة الطموحـــات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقا لهذه الغاية الالتزام بتعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث لذلك؛

2- الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف عاجل وفعال لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله مـــن قبل جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة حماية للمدنيين ولبسط الاستقرار في البلد؛
وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي للحكومة السورية أن توقف فورا تحركات القوات نحو المراكز السكانية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة فيها والبدء بسحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها؛
وفي أثناء القيام بهذه الإجراءات على أرض الواقع، ينبغي للحكومة السورية أن تعمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشـــكاله مـــن قبـــل جميـــع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة؛
وسيطلب المبعوث التزامات مشابهة من المعارضة وجميع العناصر المعنية لوقف القتال والعمل معه لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبـــل جميـــع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة؛

3- كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة من القتـــال، وتحقيقـــا لهذه الغاية، قبول وتنفيذ، كخطوتين فوريتين، هدنة إنسانية لمدة ساعتين ولتنسيق التوقيـــت والطرائق بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛

4- تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجازا تعسفيا، بما في ذلـــك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شـــاركوا فـــي أنـــشطة سياسية سلمية، وتقديم قائمة بجميع الأماكن التي يجري احتجاز هؤلاء الأشخاص فيهـــا، دون تأخير من خلال القنوات المعنية، والبدء فورا بتنظيم الوصول إلى هـــذه الأمـــاكن والرد على وجه السرعة من خلال القنوات المعنية على جميع طلبات الاستعلام الخطية أو الوصول أو الإفراج المتعلقة بهؤلاء الأشخاص؛

5- كفالة حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غير تمييزية بـــشأن منحهم تأشيرات الدخول؛

6- احترام حرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحـــو الـــذي يكفلـــه القانون.

البيـان الصادر عن اجتماع
اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية
الدوحة: 2012/12/9

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية اجتماعاً على المستوى الـوزاري بتاريخ 2012/12/9 في الدوحة برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلـس الوزراء ووزير الخارجية لدولة قطر، وبمشاركة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء الخارجية وممثلي الدول الأعضاء في اللجنة.

تدارست اللجنة تطورات الأوضاع الخطيرة ومجريات الأحداث الدامية التي تصاعدت وتيرتها في مختلف المدن والمناطق السورية، بما فيها العاصمة دمشق، نتيجة لاستمرار وتوسع نطاق أعمال العنف والقتل والجرائم البشعة التي ترتكبها السلطات السورية ضد الـشعب الـسوري واسـتخدامها للأسلحة الثقيلة من مدفعية وطائرات حربية، وما يتردد من معلومات عـن احتمـال إقـدامها علـى استخدام الأسلحة الكيماوية ضد مواطنيها، وما يحمله كل ذلك من مخاطرٍ وتـداعياتٍ جـسيمة علـى الشعب السوري الشقيق ومستقبل سورية والأمن والاستقرار في المنطقة.

كما جرى التداول فيما أسفرت عنه جهود واتصالات الـسيد الأخـضر الإبراهيمـي الممثـل الخاص المشترك للسكرتير العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربيـة لمعالجـة هـذه الأزمة.

وبناءً على ما جاء في قرار مجلس الجامعة الوزاري رقـم 7572 بتـاريخ 2012/11/12، وعلى ما جرى من مداولات في هذا الاجتماع، <u>خلصت اللجنة إلى التأكيد على ما يلي</u>:

1- **إطلاق النداء مجدداً بمطالبة الرئيس بشار الأسد الاستجابة إلى قرار مجلـس جامعـة الـدول العربية رقم 7510 بتاريخ 2012/7/22 القاضي بتنحي الرئيس السوري عن السلطة لتـسهيل عملية بدء مرحلة الانتقال للسلطة ووقف سفك الدماء والتدمير بعد أن وصل شلال الدم والدمار إلى ذروته وأصبح هذا التدهور المستمر للأوضاع يهدد بأفدح العواقب والتـداعيات الخطيـرة على مستقبل سورية وشعبها وسلامتها الإقليمية وأمن واستقرار المنطقة.**
2- **التأكيد على الدعم الكامل لمهمة السيد الإبراهيمي في التوصل إلى صيغة تضمن التوصل إلـى توافق بين أعضاء مجلس الأمن لاستصدار قرار يُفضي إلى انتقال السلطة وتـشكيل حكومـة انتقالية كاملة الصلاحية تتولى مقاليد إدارة البلاد لتحقيق تطلعات الشعب السوري في الحريـة والتغيير وإقامة نظام ديمقراطي تعددي تتوفر فيه الحقوق المتساوية لجميـع أبنـاء الـشعب السوري بكافة أطيافه، وتضمن وحدة نسيجه الاجتماعي دون تفرقة أو تمييز ديني أو طـائفي أو عرقي، وبما يضمن استقلال سورية وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقرارها.**

3- الطلب من رئيس اللجنة الوزارية العربية والأمين العام مواصلة الجهود والاتصالات لتحقيق التوافق في مجلس الأمن لإصدار قرار إلزامي يقضي بالوقف الفوري لإطلاق النار وجميع أعمال العنف وتبني آلية مناسبة لتنفيذ ذلك، وإقرار خطوات الحل السياسي للأزمة ونقل السلطة دعماً لجهود السيد الإبراهيمي الممثل المشترك في هذا الشأن.

4- الترحيب بما تم انجازه في اجتماعات الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والتي انعقدت مؤخراً في القاهرة، وكذلك الترحيب بإنشاء قيادة عسكرية موحدة لقوى الثورة السورية، ودعوة الائتلاف وباقي أطراف المعارضة إلى مواصلة الجهود والحوار من أجل تعزيز قدرات هذا الائتلاف ليكون الكيان الجامع لكل أطياف الشعب السوري دون تفرقة أو استثناء، وإطاراً للعمل المشترك للمعارضة السورية في إدارة مهمات المرحلة الانتقالية الراهنة، وذلك باعتباره الممثل الشرعي لتطلعات الشعب السوري والمحاور الأساسي المُعبر عن الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية.

5- دعوة جميع الدول والمنظمات العربية والدولية إلى تكثيف جهودها لإعداد خطة شاملة لتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة وإدخالها للمناطق المنكوبة في سورية، وللنازحين داخل الأراضي السورية واللاجئين السوريين في دول الجوار.

6- الطلب من الأمانة العامة للجامعة عقد مؤتمر للمنظمات والهيئات العربية المعنية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في سورية وذلك لتنسيق جهود الإغاثة، وذلك بالتعاون مع المنظمات والأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، ومع لجنة الإغاثة والدعم الإنساني التي شكلها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

7- دعوة الأمانة العامة للجامعة إلى التحضير من أجل إعداد مؤتمر عام لإعادة الإعمار في سورية وذلك من منطلق الحرص على مساعدة الشعب السوري على النهوض مجدداً بسورية قوية موحدة ومستقرة.

8- الترحيب باستضافة المملكة المغربية للمؤتمر الرابع لأصدقاء الشعب السوري والمقرر عقده بتاريخ 2012/12/12 في مراكش، والتعبير عن الأمل بأن يُشكل هذا المؤتمر محطة هامة لحشد الجهود العربية والدولية لدعم الشعب السوري وإقرار خطوات عملية محددة لمساندته في تحقيق تطلعاته ومساعدته على تجاوز تحديات المرحلة الانتقالية الراهنة.

<u>التحفظات</u>:

- إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تُذكِّر بموقفها المدون في القرار الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 2012/7/22 والمتعلق بموضوع التنحي إذ أن ذلك لا يندرج ضمن صلاحيات اللجنة بل يبقى من حيث المبدأ قراراً سيادياً للشعب السوري الشقيق.

  تتحفظ الجزائر على الفقرة الرابعة وبالتحديد على جملة الترحيب بإنشاء قيادة عسكرية موحدة لقوى الثورة السورية.

إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إذ تشيد مجدداً بالجهود المبذولة من أجل توحيد المعارضة تؤكد – على سبيل التذكير – بموقفها المبدئي المدون في القرار الصادر عن اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2012/11/12 بخصوص أن مسألة الاعتراف تخضع للقرار السيادي لكل دولة.

- **تتحفظ جمهورية العراق على البيان وخاصةً النقاط التي وردت في الفقرة (1) والفقرة (4).**

2013/5/23

اجتماع
اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية

بيان صحفي

عقدت اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية اجتماعاً على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/5/23 برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة قطر وبمشاركة معالي الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء الخارجية ورؤساء الوفود للدول أعضاء اللجنة، وقد شارك أيضا أصحاب المعالي وزراء الشؤون الخارجية ورؤساء وفود الإمارات والبحرين والسعودية والكويت، حيث تدارست تطورات الأوضاع الخطيرة في سورية، وبلورة موقف عربي تجاه الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي للازمة السورية في ضوء المقاربة السياسية الحديثة بقيادة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الصدد تم التوافق على بعض العناصر التي تساهم في إنجاح المؤتمر الدولي المقبل بجنيف، والطلب إلى رئيس اللجنة والأمين العام عرض هذه العناصر على الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن والمبعوث المشترك لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

تقرير حول نتائج
مؤتمر المعارضة السورية الذى انعقد فى القاهرة يومى 2 و2012/7/3
تحت رعاية جامعة الدول العربية

—

<u>أولاً: خلاصة نتائج أعمال المؤتمر :</u>

- تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري بشأن تطورات الوضع فى سوريا وآخرها القرار رقم 7507 بتاريخ 2012/6/2 والذي نص فى الفقرة (8) منه على:

"مطالبة جميع أطراف المعارضة بتخطي خلافاتها وتحمل مسئولياتها الوطنية والتجاوب الفوري مع جهود الأمانة العامة من أجل عقد اجتماع يضم جميع أطراف المعارضة السورية فى مقر الأمانة العامة للجامعة بالقاهرة وذلك فى أسرع وقت، والطلب الى الأمين العام مواصلة مشاوراته واتصالاته فى هذا الخصوص بالتعاون والتنسيق مع المبعوث المشترك وبالتشاور مع الأطراف المعنية بمعالجة الأزمة السورية، وذلك من أجل البدء بعملية سياسية تفضي الى تحديد خطوات المرحلة الانتقالية، بما فى ذلك بلورة أفكار تتعلق بتيسير الانتقال السلمي للسلطة."

- وبناء على المشاورات والاتصالات التى أجرتها الأمانة العامة مع ممثلى مختلف أطراف المعارضة السورية، والتى جرت بالتنسيق والتشاور مع مكتب المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وعدد من ممثلي الدول المعنية فى هذا الشأن، انعقد بالقاهرة يومي 2 و2012/7/3 "مؤتمر المعارضة السورية"، وخلص المؤتمر الى التوافق على تبني وثيقة "العهد الوطني" ووثيقة "الرؤية السياسية المشتركة لملامح المرحلة الانتقالية" من قبل جميع الأطراف والشخصيات المشاركة فى مؤتمر المعارضة السورية (بلغ عدد المشاركين فى المؤتمر أكثر من 235 شخصية معارضة)، كما صدر عن المؤتمر بيان ختامي أكد فيه المؤتمرون على *"أن التغيير المنشود فى سوريا لن يتم إلا بالإرادة الحرة للشعب السوري الثائر ضد النظام القمعي والمستبد، كما طالب المؤتمر بوضع آلية إلزامية توفر الحماية للمدنيين وبجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن ومطالبته باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات"* (مرفق 1 – وسبق للأمانة العامة أن قامت بتعميم تلك الوثائق الصادرة عن المؤتمر على جميع مندوبيات الدول الأعضاء وذلك بموجب مذكرة الأمانة العامة رقم 5/4113 بتاريخ 2012/7/5).

- وبالرغم من التوافق السياسي على مضمون تلك الوثائق، الا أنه برز خلال الجلسة الختامية للمؤتمر خلافاً حاداً حول الفقرات المتعلقة بوضع الأكراد والأقليات الأخرى التركمانية والآثورية السريانية، فقد أصرت بعض الشخصيات الكردية المشاركة في المؤتمر على استخدام مصطلح "الشعب الكردي" بدلاً من "القومية الكردية"، وكذلك على المطالبة بـــ "الاقرار الدستوري بحقوق الشعب الكردي وحل قضيته حلاً وفقاً للعهود والمواثيق الدولية"، الأمر الذي أدى الى لغط كبير في الجلسة الختامية، كذلك برز خلاف آخر يتعلق بآليات التنسيق والمتابعة التي يمكن أن تخرج عن المؤتمر، فقد أصر عدد كبير من المشاركين على أن ينبثق عن المؤتمر "لجنة اتصال ومتابعة" أو أي "اطار تنظيمي" آخر يتولى متابعة نتائج أعمال المؤتمر والاتصال مع الجهات الخارجية المعنية وأطراف المعارضة السورية لمواصلة الجهود والتنسيق فيما بينهم حول تحديات المرحلة المقبلة، بينما اعتبر عدد آخر من المشاركين بأن هذا الأمر سابق لأوانه ويمكن تدارسه فيما بعد، وذلك خوفاً من أن تتحول تلك "اللجنة" أو "الاطار التنظيمي" الى قيادة سياسية للمعارضة السورية، وبذلك لم يتوصل المؤتمر الى الاتفاق على تشكيل تلك اللجنة بسبب الخلافات حول من ستضم من شخصيات المعارضة، رغم اتفاق جميع المشاركين على ضرورة وجود مثل هذا الاطار التنظيمي.
- وتمهيداً لانعقاد هذا المؤتمر كانت الأمانة العامة قد قامت بإجراء العديد من الاتصالات والمشاورات مع ممثلي مختلف أطراف المعارضة السورية، حيث تم وبالتنسيق مع الحكومة التركية ومكتب المبعوث الدولي المشترك توجيه الدعوة لعقد اجتماع تشاوري غير رسمي لممثلين عن أطراف المعارضة السورية في اسطنبول يومي 15 و2012/6/16، والذي تم فيه التوافق على تشكيل لجنة تحضيرية تتولى التحضير لمؤتمر المعارضة السوري في القاهرة تحت رعاية جامعة الدول العربية، وكلفت هذه اللجنة بإعداد قائمة المشاركين وجدول أعمال المؤتمر ومشاريع الوثائق المختلفة التي ستعرض عليه.
- وباشرت هذه اللجنة بالفعل أعمالها في القاهرة ابتداء من يوم 2012/6/20 تحت رعاية جامعة الدول العربية حيث عقدت يوم 6/21 لقاءً مع السيد الأمين العام لبحث مختلف المسائل المتعلقة بالتحضير لأعمال المؤتمر وضمان الإعداد الجيد له، وانضم الى عضوية هذه اللجنة ممثلين عن هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الديمقراطي في

سوريا التي لم تشارك في اجتماع اسطنبول. (مرفق 2 – قائمة بأسماء أعضاء اللجنة التحضيرية).

ثانياً: سير أعمال المؤتمر:

- افتتح أعمال المؤتمر الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في جلسة إفتتاحية تناوب على إلقاء الكلمات فيها معالي السيد محمد كامل عمرو الذي ألقى كلمة فخامة الرئيس الدكتور محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية الى المؤتمر، ومعالي السيد هوشيار زيباري وزير خارجية العراق (رئاسة القمة العربية) ومعالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة الكويت (رئاسة مجلس الجامعة الوزاري) ومعالي السيد خالد العطية وزير الدولة للشئون الخارجية لدولة قطر (رئاسة اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سوريا) ثم كلمة معالي السيد أحمد داود أوغلو وزير الخارجية التركي وكلمة معالي السيد ناصر القدوة نائب المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كما قدمت السيدة ريما فليحان المنسق العام للجنة التحضيرية للمؤتمر مداخلة في الجلسة الافتتاحية تحدثت فيها عن نتائج أعمال اللجنة التحضيرية.
- وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية العلنية للمؤتمر، باشر المؤتمر أعماله بجلسة مغلقة شارك فيها السادة السفراء وممثلي الدول والمنظمات التي حضرت أعمال المؤتمر بصفة مراقب وهي: منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة، روسيا، الصين، تركيا، إلمانيا، بلغاريا، فنلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج، رومانيا، أسبانيا، السويد، أوكرانيا، هولندا، والذين توجهوا الى المشاركين في المؤتمر برسائل أكدت جميعها على ضرورة أن يخرج المؤتمر برؤية سياسية مشتركة تعبر عن موقف المعارضة وخيارتها السياسية إزاء التعامل مع تحديات المرحلة الراهنة والمرحلة الانتقالية وتصورات المعارضة السورية المشتركة لسوريا المستقبل، كما أثنى المتحدثون في هذه الجلسة على دور جامعة الدول العربية وما بذلته من جهود من أجل الإعداد الجيد لهذا المؤتمر، وأعرب المتحدثون أيضاً عن أملهم بأن تنتهي أعمال هذا الاجتماع بتوافق أطراف المعارضة السورية على

وثيقتي "العهد الوطني" و"ملامح المرحلة الانتقالية" اللتين أعدتهما اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

- وفي بداية جلسة العمل الأولى للمؤتمر التي ترأسها السيد الأمين العام بحضور نائب الممثل المشترك جرى إقرار جدول أعمال المؤتمر واختيار رؤساء جلسات العمل والمقررين وأعضاء للجنة الصياغة. وباشر المؤتمر أعماله في مناقشة بنود جدول الأعمال الثلاثة المتفق عليها وهي: وثيقة ملامح المرحلة الانتقالية (ترأس الجلسة السيد عبد الحميد درويش)، ووثيقة العهد (ترأس الجلسة السيد عبد المجيد منجونة)، آليات التنسيق والمتابعة (ترأس الجلسة السيد علي صدر الدين البيانوني)، واقتصر الحضور في هذه الجلسات على المشاركين من أطراف المعارضة السورية الذين تولوا بأنفسهم إدارة جلسات العمل وإعداد وثائق المؤتمر، وذلك بحضور ممثلي الجامعة العربية ومكتب المبعوث المشترك.

ثالثاً: ملاحظات واستنتاجات:

- أثير الكثير من اللغط الاعلامي حول نتائج أعمال المؤتمر بسبب الخلافات الحادة التي برزت في نهاية أعمال الجلسة الختامية، وفي الواقع لم تكن تلك الخلافات حول جوهر الخيارات السياسة للمعارضة السورية المتمثل في مضمون "وثيقة العهد الوطني" ووثيقة "ملامح المرحلة الانتقالية"، وإنما اقتصرت تلك الخلافات على نقطتين فقط: الأولى تتعلق بوضع الأكراد والصيغ الدستورية التي تضمن حقوقهم، والثانية تتعلق بقضية تشكيل "لجنة اتصال أو متابعة" لأعمال المؤتمر، وكان من الممكن التوصل الى حلول مقبولة من الجميع لهذين الموضوعين، الا أنه وبسبب حماسة المشاركين حيناً وانعدام الثقة حيناً آخر أدى ذلك الى جو من الاضطراب أو التشنج والبلبلة بين المشاركين وفقدان السيطرة على ادارة الجلسة الختامية، مما أدى الى انطباع خاطئ رددته وسائل الاعلام بأن المؤتمر منى بالفشل.
- كما تجدر الاشارة الى أنه اذا كان موضوع الأكراد والأقليات السورية عموماً قابلاً للمعالجة في اجتماعات مقبلة للمعارضة، الا أن القضية الأصعب كانت تتمثل في عدم جهوزية أطراف المعارضة وقياداتها للتجاوب مع فكرة تشكيل "لجنة مشتركة للاتصال ومتابعة التحرك" خوفاً من أن تتحول تلك اللجنة الى قيادة للمعارضة تلغي الكيانات

والتيارات والتشكيلات الحزبية المختلفة للمعارضة، وهذا الأمر كان ولا يزال عنصر خلاف رئيسي بين أطراف المعارضة السورية في كل الاجتماعات السابقة لها.

- وبالرغم من كل ذلك فان انعقاد هذا المؤتمر للمعارضة السورية يعتبر انجازاً وخطوة متقدمة في اتجاه توحيد صفوف المعارضة ورؤيتها السياسية للتعامل مع تحديات المرحلة الراهنة والمرحلة الانتقالية، وذلك للأسباب التالية:

1- أنه لم يسبق أن تم عقد اجتماع للمعارضة السورية بهذا الحجم وبمشاركة فعالة من قبل جميع أطراف المعارضة على اختلاف توجهاتها وتشكيلاتها السياسية بما فيها المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطني وممثلي الحراك الثوري على اختلاف توجهاتهم، اضافة الى مشاركة واسعة من قبل الأكراد والتركمان والآثوريين وغيرهم من الأقليات والتيارات السياسية العلمانية والقومية والدينية.

2- أن الاعداد لهذا المؤتمر والتحضير له وادارة جلسات عمله تم من قبل السوريين أنفسهم ودون تدخل أي من الأطراف الخارجية، حيث اقتصر دور جامعة الدول العربية على الرعاية وتوفير التسهيلات وتقديم المساعدة والمشورة والوساطة أحياناً لتذليل العقبات وتقريب وجهات النظر، وكان دور اللجنة التحضيرية المشكلة من ممثلين عن مختلف أطراف المعارضة السورية حاسماً في الاعداد الجيد لهذا المؤتمر وتوفير أسباب النجاح له.

3- أجمعت آراء وانطباعات ممثلي الدول والمنظمات التي حضرت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وواكبت أعماله على أهمية النتائج التي خرج بها المؤتمرون والتوافق الذي تحقق حول وثيقة "العهد الوطني" التي تتضمن المبادئ الدستورية الأساسية لسورية المستقبل ووثيقة "ملامح المرحلة الانتقالية" التي رسمت ملامح الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية للتعامل مع التحديات والخيارات السياسية المطروحة، وهذا ما انعكس في دعوة الحكومة الفرنسية لأعضاء اللجنة التحضيرية لمؤتمر المعارضة السورية لحضور مؤتمر أصدقاء الشعب السوري الذي انعقد بباريس يوم 2012/7/6 والذي عرضت فيه السيدة ريما فليحان المنسق العام للجنة نتائج أعمال مؤتمر القاهرة، وهو ما جرى التعبير عنه والترحيب به في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر باريس الذي أشاد بالوثيقتين الصادرتين عن مؤتمر القاهرة ورحب

بجهود جامعة الدول العربية ودعاها الى مواصلة عملها بمتابعة نتائج مؤتمر القاهرة والبناء عليها لتدعيم التوجه نحو معارضة سورية ديمقراطية موحدة.

- وختاماً، وفي ضوء ما تقدم، فإن الأمانة العامة تعتبر أن انعقاد مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة وما توصل اليه من نتائج أمر بالغ الأهمية لابد من متابعته والبناء عليه استناداً الى قرارات مجلس الجامعة في هذا الشأن، وهذا يتطلب تكثيف الجهود من قبل جميع الدول والأطراف المعنية، وخاصة تلك الدول المؤثرة التي لديها اتصالات مباشرة مع أطراف المعارضة السورية، وذلك من أجل تشجيعها وحثها على التجاوب مع جهود جامعة الدول العربية، ومواصلة الحوار فيما بينها لتذليل العقبات التي مازالت تعترض توحيد صفوف المعارضة في اطار تنظيمي واسع يضم الجميع دون اقصاء أو تمييز، وبالتالي توحيد رؤيتها وخياراتها السياسية ازاء التعامل مع تحديات المرحلة الراهنة، الأمر الذي سيكسبها المزيد من المصداقية والشرعية أمام الشعب السوري أولاً والمجتمع الدولي ثانياً باعتبارها المعبر عن المصالح العليا للشعب السوري والممثل لتطلعاته في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

المرفقات:

مرفق 1/1: البيان الختامي الصادر عن مؤتمر المعارضة السورية.

مرفق 2/1: وثيقة العهد الوطني.

مرفق 3/1: وثيقة الرؤية السياسية المشتركة وملامح المرحلة الانتقالية.

مرفق 2: قائمة بأعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

Total-15(Total)

(مرفق 1/1)

البيان الختامي لمؤتمر المعارضة السورية
المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية
بالقاهرة 2-2012/7/3

أنهى مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية أعماله بالقاهرة مساء يوم 2012/7/3، بحضور نحو 210 شخصية تمثل مختلف أطراف المعارضة السورية من تيارات سياسية وشخصيات مستقلة في الداخل والخارج والحراك الثوري، حيث بحث المؤتمرون بكل مسؤولية جميع القضايا الجوهرية المتعلقة بالثورة السورية، وصدر عن المؤتمر الوثائق التالية:

- وثيقة توافقية تحدد الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية إزاء تحديات المرحلة الانتقالية.
- وثيقة العهد الوطني التي تضع الأسس الدستورية لسورية المستقبل، وهي العدالة والديمقراطية والتعددية.
- اجمع المؤتمرون على أن الحل السياسي في سورية يبدأ بإسقاط النظام ممثلاً ببشار الأسد ورموز السلطة وضمان محاسبة المتورطين منهم في قتل السوريين، كما طالب المؤتمر بالوقف الفوري لأعمال القتل التي يرتكبها النظام السوري وكذلك الانتهاكات وسحب الجيش وفك الحصار عن المدن والأحياء السكنية السورية وإطلاق سراح المعتقلين فوراً.
- أكد المؤتمر على دعم الجيش السوري الحر وكافة أشكال الحراك الثوري والعمل على توحيد قواه وقياداته خدمة لأهداف ثورة الشعب السوري.
- أكد المؤتمر على دعوة جميع مكونات الشعب السوري للعمل على حماية السلم الأهلي والوحدة الوطنية.
- كما أكد المؤتمرون من خلال الوثائق الصادرة عن المؤتمر على أن التغيير المنشود في سورية لن يتم إلا بالإرادة الحرة للشعب السوري الثائر ضد النظام القمعي والمستبد، كما طالب المؤتمر بوضع آلية إلزامية توفر الحماية للمدنيين وبجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن ومطالبته باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.

(مرفق 2/1)

مؤتمر المعارضة السورية

وثيقة العهد الوطني
التي أقرها مؤتمر المعارضة السورية
المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية
بالقاهرة بتاريخ 2012/7/3

تعاهد المؤتمرون على أن يقرّ دستور جديد للبلاد مضامين هذا العهد:

- الشعب السوري شعب واحد، تأسّست لحمته عبر التاريخ على المساواة التامة في المواطنة بمعزل عن الأصل أو اللون أو الجنس او اللغة أو الإثنية أو الرأي السياسي أو الدين أو المذهب، على أساس وفاق وطنيّ شامل، لا يجوز لأحد فرض دين او اعتقاد على أحد، أو ان يمنع أحداً من حريّة اختيار عقيدته وممارستها. النساء متساوون مع الرجال، ولا يجوز التراجع عن اي مكتسبات لحقوقهن. كما يحقّ لأيّ مواطن أن يشغل جميع المناصب في الدولة، بما فيها منصب رئيس الجمهورية، بغض النظر عن دينه أو قوميّته، رجلاً كان أم إمرأة. هكذا يفخر الشعب السوري بعمقه الحضاريّ والثقافي والدينيّ الثري والمتنوّع، مما يشكّل جزءاً صميماً من ثقافته ومجتمعه، ويبني دولته على قاعدة الوحدة في التنوع، بمشاركة مختلف مكوّناته دون أيّ تمييز أو إقصاء.
- الإنسان هو غاية العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، التي تتأسّس على الالتزام بالمواثيق والعهود الدوليّة لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اللتان كرستهما البشريّة، وضمان التمتّع بهذه الحقوق للمواطنين والمقيمين على السواء.
- الشعب السوري حرّ وسيد على أرضه ودولته وهما وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلّي عن أيّ شبر فيها، بما في ذلك الجولان المحتلّ. وللشعب السوري الحقّ في النضال من أجل استعادة أراضيه المحتلّة بكلّ الوسائل الممكنة.
- تشكّل الحريّات الفرديّة والعامّة والجماعيّة أساساً للعلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وتكفل الدولة الحريات العامّة، بما فيها حرية الحصول على المعلومة والإعلام، وتشكيل الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وحرية التظاهر والإضراب السلميين. وتضع قواعداً تصون هذه الحريّات من هيمنة عالم المال أو السلطة السياسية. كما تكفل الدولة السورية احترام التنوّع المجتمعي ومعتقدات ومصالح وخصوصيّات كل أطياف الشعب السوري، وتقرّ بالحقوق الثقافية والسياسية لكلّ مكوّناته وتطلّعها للتطور والرعاية.
- يضمن الدستور إزالة كافّة أشكال التمييز ضد المرأة، ويسعى لخلق المناخ التشريعي والقانوني الذي يؤمّن تمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيما يتفق مع كلّ المواثيق الدوليّة ذات الصلة بما يتناغم مع الثقافة المجتمعية.
- تقرّ الدولة السوريّة بوجود قومية كرديّة ضمن أبنائها، وبهويّتها وبحقوقها القوميّة المشروعة وفق العهود والمواثيق الدوليّة ضمن إطار وحدة الوطن السوري. وتعتبر القومية الكردية في سورية جزءاً أصيلاً من الشعب السوري. كما تقرّ الدولة بوجود وهويّة وحقوق قوميّة مماثلة للقوميتين السريانية الأشورية والتركمانية السوريتين وتعتبران جزءاً أصيلاً من المجتمع السوري.

- سورية هي جزء من الوطن العربي، ترتبط شعوبه بوشائج الثقافة والتاريخ والمصالح والأهداف الكبرى والمصير المشترك، وسوريا عضو مؤسس في جامعة الدول العربيّة، تتطلّع إلى توثيق مختلف أشكال التعاون والترابط بين البلدان العربيّة.
- يلتزم الشعب السوري دعم الشعب الفلسطيني وحقّه في إنشاء دولته الحرّة السيدة المستقلّة وعاصمتها القدس.
- تربط الشعب السوري بجميع الشعوب الإسلامية الأخرى جذور تاريخية مشتركة وقيم إنسانيّة مبنية على الرسالات السماوية.
- سورية جزء من المنظومة العالمية وهي عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المنفرّعة عنها، ولذا فهي ملتزمة بمواثيقها، وتسعى مع غيرها من دول العالم لإقامة نظام دولي بعيد عن جميع النزاعات المركزية والهيمنة والاحتلال، نظام قائم على التوازن في العلاقات وتبادل المصالح والمسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات والأخطار العامة التي تهدّد أمن وسلام العالم.
- الشعب هو مصدر الشرعية والسيادة التي تتحقّق من خلال نظام جمهوري ديموقراطي مدنيّ تعدّدي، يسود فيه القانون ويقوم على المؤسسات، ولا يجوز فيه الاستئثار بالسلطة أو توريثها بأيّ شكلٍ كان.
- تقوم مؤسسات الحكم في الدولة السورية على أساس الانتخابات الدوريّة والفصل التام بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وعلى مبدأ التداول على السلطة عبر الانتخاب الحرّ، واحترام نتائج الانتخابات التي يقررها صندوق الاقتراع مهما كانت.
- يقرّ دستور جديد أسس النظام الديموقراطي التعدّدي المدني ونظام انتخابي عصريّ وعادل يضمن حق مشاركة كافّة التيارات الفكرية والسياسية، ضمن قواعد تؤمّن أوسع تمثيل للشعب استقرار النظام البرلماني، وتضبط بشكلٍ دقيق الموارد المالية وإنفاق الأحزاب والجماعات السياسية.
- الجيش السوري هو المؤسسة الوطنية التي تحمي البلاد وتصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، تحرص على الأمن القومي ولا تتدخّل في الحياة السياسية.
- تعتمد الدولة مبدأ اللامركزية الإدارية، بحيث تقوم الإدارة المحلية على مؤسسات تنفيذية تمثيلية تدير شؤون المواطنين والتنمية في المحافظات والمناطق، بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة ومتوازنة.
- تصون الدولة الملكية الخاصة، التي لا يجوز الاستيلاء عليها إلاّ للمنفعة العامة ضمن القانون ومقابل تعويض عادل، دون أن يعاد تجييرها لمصالح خاصّة.
- تصون الدولة المال العام والملكية العامّة لمنفعة الشعب، وتقوم سياستها على العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة المستدامة وإعادة توزيع الدخل والثروة عبر النظام الضريبي بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق، وكذلك على ضمان حريّة الاستثمار والمبادرة الاقتصادية وتكافؤ الفرص والأسواق ضمن ضوابط تكافح الاحتكار والمضاربات وتحمي حقوق العاملين والمستهلكين.
- تلتزم الدولة السورية إزالة كافّة أشكال الفقر والتمييز ومكافحة البطالة بهدف التشغيل الكامل الكريم اللائق والإنصاف في الأجور، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنيّة، وتحقيق التنمية المتوازنة وحماية البيئة، وتأمين الخدمات الأساسيّة لكلّ مواطن: السكن والتنظيم العمراني، ومياه الشرب النظيفة، والصرف الصحي، والكهرباء، والهاتف والانترنيت، والطرق والنقل العام، والتعليم والتأهيل النوعيين، والتأمين الصحيّ الشامل ومعاشات التقاعد وتعويضات البطالة، بأسعار تتناسب مع مستويات المعيشة.

تم إعداد الصياغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل لجنة التحضيرية تتعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتم إقرار بعض التعديلات عليها واعتمادها من قبل المشاركين في المؤتمر في جلسة العمل الختامية مساء يوم 2012/7/3.

(مرفق 3/1)

مؤتمر المعارضة السورية

الرؤية السياسية المشتركة
لملامح المرحلة الانتقاليّة كما أقرها مؤتمر المعارضة السورية
المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 2012/7/3

اسقاط السلطة الحاكمة والمرحلة الانتقاليّة

تعريفات: مرحلة اسقاط السلطة الحاكمة هي مرحلة النضال والإصرار حتّى اسقاط بشار الأسد ورموز السلطة. والمرحلة الانتقاليّة هي المرحلة الفاصلة بين هذا الاسقاط وبين انتخاب رئيس وبرلمان على أساس دستور جديد للدولة السورية، واتيثاق حكومة تمثّل البرلمان المنتخب. كلا المرحلتين تتطلّبان لإتمامهما إجراءات توافقيّة بين قوى المعارضة على الصعد السياسيّة والقانونيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وكذلك على صعيد العدالة الانتقاليّة.

1-مرحلة إسقاط السلطة الحاكمة:

لن يتمّ الوفاء لتضحيات ومعاناة الشعب السوري من أجل الحريّة والكرامة إلاّ عبر إسقاط رموز السلطة الأساسيين؛ لأنّ وجودهم يشكّل عائقاً في سبيل تشييد الدولة المدنيّة الديموقراطيّة التعدديّة، دولة المساواة في المواطنة والحريّات، التي سيصنعها السوريون جميعهم. وسيستمرّ النضال من أجل هذا الهدف على الأسس التالية:

- يبدأ الحلّ السياسي في سورية بإسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، ومحاسبة المتورّطين منهم في قتل السوريين.
- سيستمرّ الإصرار الثوري والإرادة الشعبية والثورة حتّى هذا سقوط السلطة الحاكمة.
- لن يتم التغيير المنشود إلا بإرادة الشعب السوري وتضحياته مع حشد الدعم العربي والدولي الفعال لحماية وحدة وسيادة واستقرار سورية، ووضع آلية إلزامية لحماية المدنيين السوريين، وجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ذات الصلة. ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات.
- ضرورة توحيد جهود المعارضة على كافّة الأصعدة من أجل تحقيق إسقاط النظام بأسرع وقت ممكن.
- دعم الحراك الثوري والجيش السوري الحر، والعمل على توحيد قواه وقياداته خدمة لأهداف ثورة الشعب السوري.
- دعوة كافّة الأطراف للعمل بأشد الحرص على حماية السلم الأهلي والوطني.

المرحلة الإنتقاليّة

تبدأ هذه المرحلة عند لحظة سقوط بشار الأسد ورموز السلطة الأساسيين وتنتهي عند انتخاب مجلس تشريعي حرّ على أساس دستور دائم جديد.

- **المرجعيّة السياسيّة والقانونيّة**

- فور سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، تتمّ إقالة الحكومة وحلّ مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال، بالتوافق بين قوى المعارضة السياسيّة والثوريّة، وسلطة الأمر الواقع الوطنيّة ومن لم تتلطّخ أيديه بدماء السوريين أو بنهب المال العام، على أسس تتوافق مع وثائق ومقرّرات مؤتمر القاهرة، لحين تشكيل حكومة انتقاليّة.
- فور استلام حكومة تسيير الأعمال يتمّ حلّ حزب البعث الحاكم والمؤسسات التابعة له، والتحفّظ على أملاكه وإعادتها للدولة، على أن يسمح لأعضائه بممارسة العمل السياسي وفق القوانين الجديدة.
- تتمّ الدعوة إلى مؤتمر وطني واسع في دمشق يشمل كلّ القوى السياسيّة ومكوّنات المجتمع بدون استثناء، بهدف إقرار تشكيل جسم تشريعي مؤقّت (هيئة عليا للدفاع عن أهداف الثورة والانتقال الديموقراطي) وحكومة انتقالية من شخصيات مشهود لها بالكفاءة والنزاهة.
- يعمل الجسم التشريعي المؤقّت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقرّة في مؤتمر القاهرة، يتضمّن وضعية الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامّة للتعويضات الاجتماعيّة وإعادة الإعمار. يتولّى هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذيّة، ويصدر قوانين مؤقّتة تنظّم الحياة العامّة في المرحلة الانتقاليّة، تشمل حريّات الإعلام والتظاهر وتشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيّات وإلغاء جميع المراسيم والقوانين والمحاكم الاستثنائية، كما يلغي المراسيم والقوانين التمييزيّة بحق القوميات الكردية والتركمانية والآثورية وأيّ طيف آخر من أطياف الشعب السوري. كما يضع قانوناً انتخابيّاً لمجلس تأسيسي ومسودّة لدستور دائم للبلاد على أسس العهد الوطني.
- تتولّى الحكومة الانتقالية إدارة شؤون البلاد تحت رقابة الجسم التشريعي الناتج عن المؤتمر الوطني، وتعالج أولويّات إزالة الآثار الاجتماعيّة والعمرانيّة للمرحلة السابقة والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- خلال مدّة أقصاها ستة عن تشكيله، يقوم الجسم التشريعي المؤقّت والحكومة الانتقالية بالعمل على إجراء انتخاب برلمان تأسيسي يقرّ مشروع الدستور ويطرحه على الاستفتاء العام في مدّة أقصاها ستّة أشهر.
- فور انتخاب البرلمان التأسيسي، يتمّ حلّ الجسم التشريعي المؤقّت وتشكيل حكومة جديدة على أساس الأغلبيّة التي نتجت عن الانتخابات.

- المؤسسة العسكرية والأمن

  - عند سقوط بشار الأسد ورموز السلطة، يتمّ التوقيع بين العناصر الشريفة من الجيش النظامي ممن لم تتلطخ ايديهم بدماء السوريين، وبين الجيش السوري الحر والمقاومة المسلحة على وثيقة تفاهم تنظّم عمليّات وقف إطلاق النار وسحب الجيش إلى ثكناته وضبط الأمن وحفظ السلم الأهلي والوطني ويتم ذلك برعاية واشراف مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر.
  - تشكل الحكومة الانتقالية مجلسا للأمن الوطني بقيادة رئيس السلطة التنفيذية، يضم في عضويته قادة عسكريين شرفاء لم تتلطخ ايديهم بدماء السوريين ومن الجيش الحر والمقاومة المسلحة وشخصيات مدنية ذات صلة، ويخضع للقواعد التي يضعها الجسم التشريعي المؤقت.
  - يتولّى مجلس الأمن الوطني عمليّات إعادة هيكلة القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنيّة بعد إخضاعها لسلطته، بغية تطهير الأجهزة ممّن ثبت تورّطه، وحلّ الميليشيات المسلّحة (الشبيحة) وسحب السلاح من المدنيين وضمّ من يرغب من الثوّار إلى القوّات المسلّحة. كما يحرص هذا المجلس على الحفاظ على السجلات والوثائق من أجل تسهيل تحقيق العدالة الانتقالية، وحماية السجون، والحفاظ على سلامة الممتلكات العامّة والخاصّة من أيّ عبث.

- العدالة الانتقالية

  - يتمّ تشكيل هيئة عامّة للمحاسبة والمصالحة الوطنيّة، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقّت ثمّ البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:
    - تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين تعرّضوا لانتهاكات منهجية لحقوقهم الإنسانية ولإساءة المعاملة، وتعويضهم ومحاسبة الفاعلين وإيجاد آليات تعويض إضافية اجتماعية تمنع تفاقم النزاعات الاجتماعية.
    - تحقيق الشفافية في نشر وثائق وحقائق تتعلّق بسلوك مرتكبي الجرائم بالإضافة إلى تجارب الضحايا.
    - خلق آليات المحاسبة والشفافيّة ومنع حصول انتهاكات جديدة أثناء تطبيق العدالة الانتقالية واستعادة إيمان وثقة المواطنين بمؤسّسات الدولة والمساهمة في تعزيز سلطة القانون والمؤسّسات الديمقراطية ومشروعيتها، بغية ترسيخ بيئة خصبة لترميم الصدوع وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة على الصعيد الوطنيّ والمحلّي.
    - معالجة التأثيرات الفرديّة والجماعية للعنف والقمع والاستبداد وتوفير الدعم النفسي للأطفال والنساء وضحايا العنف.

- إزالة آثار السياسات التمييزية السابقة بما فيها إلغاء القانون 49 لعام 1980 وإزالة الإجحاف بحق نازحي الجولان وضحايا أحداث الثمانينات، وانتفاضة 2004 الكردية والمصادرات وتداعياتها، وتعويض المتضرّرين وإيجاد حلول عادلة للمشاكل المتراكمة.
- إزالة آثار السياسات والقوانين التمييزية والمجحفة بحق القومية الكردية في سوريا وتداعياتها، وتعويض المتضرّرين من أبناء الشعب السوري كافة وإعادة الحقوق لأصحابها.

- تتضمن الهيئة العامّة للمحاسبة والمصالحة الوطنيّة أصحاب اختصاصات مختلفة قانونية واجتماعية وحقوقية ونفسية وثقافية وشخصيات وطنيّة واجتماعية وفنيّة تتمتّع بالمصداقية والقدرة على التأثير من أجل تنفيذ آليات العدالة الانتقالية عبر الخطوات التالية:

- هيئة قضائية مستقلّة للبت في الجرائم المرتكبة من قبل النظام وتشمل مسؤولي النظام الكبار بحيث تكون نزيهه وموضوعيّة وتحقّق المرجعة المنطقية في عمليات المحاسبة.
- لجنة تقصّي حقائق تعمل على جمع الإفادات والتحقيق في جرائم النظام أثناء الثورة وإحالتها للهيئة القضائية وتشمل القيادات العليا والصفوف الأولى من النظام.
- لجنة تاريخية تهدف الى التحقيق في الجرائم طويلة المدى وكشف الحقائق بما يتعلّق بجرائم النظام ضد الشعب السوري مثل مجزرة حماه وملفّ الاعتقالات السياسية والاعدامات الميدانية وملف المهجرين قسرياً والمسرحين بشكل تعسفي.
- لجان مصالحة محلية تتضمن الشخصيات الوطنية والاجتماعية المؤثرة بالاستفادة من الطبيعة المجتمعية تبدأ العمل على عمليات المصالحه الوطنية والحوار الوطني عبر وسائلها المتنوعه وتراعي في تشكيلها الخصوصيات المكوّنة للتركيبة المجتمعية السورية.
- لجان تحكيم لحل النزاعات الصغيرة الاهلية الناشئة عن مرحلة الثورة فيما يتعلق بالافراد وتراعي القانون في حل القضايا الصغيرة والخلافات الاهلية وتعمل على المصالحة الوطنية.
- تشكل الهيئة مكتباً لتخليد الذكرى يقوم بتكريم ذكرى الشهداء والمعتقلين وانشاء الصروح التذكارية من اجل التعويض المعنوي والنفسي للمجتمع.
- ادخال مفاهيم العدالة الانتقالية ضمن العمل التربوي والمناهج المدرسية والمؤسسات الدينية والاجتماعية والثقافية.
- اصدار عفو على بعض الجرائم الصغيرة المرتبطة بالأحداث الاخيرة.

- فيما يتعلق بالجرائم المرتبطة بأحداث الثورة والتي تشمل الاقرار والعصابات (الشبيحة) يستمر عمل المحاكم العادية وفق القانون السوري متماشيا مع إصلاحها بالطبع في عملية النظر في هذه الجرائم مع ضمان السرعة المنطقية في البت بها وضمان حقّ كلّ المواطنين باللجوء إلى القانون والادعاء الشخصي والمحاكمة العادلة.
- تشكيل فرق دعم نفسي واجتماعي تتبع لمكتب متخصص في الهيئة وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة من اجل علاج حالات الصدمة المرتبطة بكل انواع العنف الذي مورس على النساء والاطفال والمعتقلين من اجل إعادة تأهيلهم وتقديم الرعاية الصحية الضرورية والمتابعة اللازمة لإعادة الدمج.

- تعمل هذه الهيئة بالتعاون مع القضاء على وضع قواعد المحاسبة والمصالحة بما يخصّ أعضاء السلطة السابقة والمجموعات المسلّحة (الشبيحة) وضمان حقّ جميع المواطنين في محاكمة عادلة تؤمّن حقوقهم.
- فور إسقاط بشار الأسد ورموز السلطة، يتمّ التحفّظ والحجز على أملاك أعضاء السلطة السابقة وعائلاتهم وأقاربهم المتورّطين في نهب المال العام في الداخل والخارج، كي يعالج الموضوع ضمن قواعد يضعها الجسم التشريعي المؤقّت أو البرلمان، بما في ذلك الأموال المحتجزة في الخارج.

- <u>التوضيع الاقتصادي الاجتماعي</u>

- يتمّ تشكيل هيئة عامّة للتعويضات الاجتماعية وإعادة الإعمار، تعمل تحت إشراف الجسم التشريعي المؤقت ثمّ البرلمان، انطلاقاً من أسس العهد الوطني، على:
  - إعانة المتكوبين من الأحداث الحالية، وإعادة إعمار ما تهدّم لهم من أملاك خاصّة.
  - إعانة أهالي جميع الشهداء والمعتقلين والجرحى والمعاقين وتعويضهم بشكلٍ عادل.
  - إعادة النازحين والمهجّرين في الداخل والخارج وتسوية أوضاعهم.
  - المساهمة مع الحكومة في إعادة إعمار البنى التحتيّة والمنشآت العامّة المتأثّرة من الأحداث، وفي تمويل الإجراءات الاقتصاديّة والاجتماعيّة العاجلة.
- توضع تحت سلطة هذه الهيئة جميع الصناديق الخارجيّة والدوليّة، بالتنسيق مع الجهات المانحة، وتتصرّف من مخصّصاتها مخصّصات هيئة المحاسبة والمصالحة الوطنية.

- مطالبة المجتمع الدولي فور سقوط بشار الأسد بإلغاء كافّة العقوبات الشاملة المفروضة على سوريا ومؤسساتها، وأن يساعد على استعادة الدولة لأموال السلطة المحتجزة في الخارج.
- تعمل الحكومة الانتقالية على القيام بسياسات تعالج سريعاً خاصة:
  - إعادة إطلاق الإنتاج الاقتصادي على كافّة الصعد؛
  - تضخّم الأسعار،
  - تأمين المواد التموينية الأساسية،
  - الفقر وتفاقمه في المناطق المتضرّرة من الأحداث،
  - الاحتكارات.

تم إعداد الصيغة الأولى لهذه الوثيقة واعتمادها من قبل اللجنة الدستورية للعرض على مؤتمر المعارضة السورية، وجرى مناقشتها في الجلسة الأولى من جلسات عمل المؤتمر، وتولت لجنة الصياغة التي شكلها المؤتمر إدخال التعديلات عليها بناءً على المقترحات المقدمة من المشاركين في المؤتمر، ثم جرى مناقشتها وإدخال بعض التعديلات الإضافية عليها واعتمادها في الجلسة الختامية للمؤتمر مساء يوم 2012/7/3.

أعضاء اللجنة التحضيرية المعنية بالإعداد لمؤتمر المعارضة السورية

القاهرة 2-2012/7/3

م	الاســـم	الهيئـة
1	أيهم حداد	حركة معاً
2	حسين السيد	الحراك الثوري
3	خالد ناصر	التيار الشعبي الحر
4	ريما فليحان*	الحراك الثوري
5	سالم عبد العزيز المسلط	مجلس القبائل والعشائر السورية
6	سمير عيطة	المنبر الديموقراطي
7	شادى الخش	التيار الوطني السوري
8	عبد الأحد إسطيفو	المجلس الوطني السوري
9	عبد الكريم عيد آغا	الحركة التركمانية الديمقراطية السورية
10	عصام دمشقى	حركة مواطنة
11	عقاب يحيى	الكتلة الوطنية الديمقراطية
12	كاميران حاجو	المجلس الوطني الكردي
13	محمود مرعي	هيئة التنسيق الوطني
14	المعتصم السيوفى	الحراك الثوري
15	منصور الاتاسي	هيئة التنسيق الوطني
16	نذير حكيم	المجلس الوطني السوري
17	وليد البنى	جبهة العمل الوطني
18	وليد الزعبى	مجلس رجال الأعمال السوريين (بناة المستقبل)

* تم اختيار السيدة ريما فليحان للتولى مهام المنسق العام لأعمال اللجنة التحضيرية.

Ta-IN(Sheet)

من أجل سوريا

FOR SYRIA

8 - 11 November 2012 - ٨ - ١١ نوفمبر ٢٠١٢

اتفاق الدوحة حول نتائج اجتماع المعارضة السورية

برعاية كريمة من دولة قطر وجامعة الدول العربية وبحضور معالي الشيخ/ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لدولة قطر رئيس اللجنة الوزارية العربية وتركيا وممثلي دول أصدقاء سوريا.

انعقد اجتماع المعارضة السورية في الدوحة خلال الفترة من 8-11 نوفمبر 2012م بمشاركة غالبية قيادات المعارضة السورية وقوى الحراك الثوري والذين أكدوا حرصهم على توحيد الجهود والرؤى والوقوف يداً واحدة مع باقي أطياف الشعب السوري في ثورته المجيدة في مواجهة النظام القائم ورغبة من جميع المشاركين في الخروج من المحنة الراهنة وتداعياتها الخطيرة على كافة أطياف الشعب السوري.

ونتيجة لأعمال الاجتماع وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية بين جميع الأطراف المشاركة فيه تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً: اتفق المجلس الوطني السوري وباقي أطراف المعارضة الحاضرة في هذا الاجتماع على إنشاء الائتلاف الوطني لقوى

الثـورة والمعارضـة السـورية تكـون عضـويته مفتوحـة لكافـة أطيـاف المعارضـة السورية ثمرة الدعوة المقدمة من دولـة قطـر بالتنسيق مـع جامعـة الـدول العربيـة ويوضـح النظـام الأساسـي للائـتلاف نسـب تمثيـل كـل طـرف ويهـدف هـذا الائـتلاف إلـى إسـقاط النظـام القـائم برمـوزه وحـل أجهزتـه الامنيـة والعمـل علـى محاسـبة المسـؤولين عـن سفك دماء الشعب السوري.

ثانيـاً: يكـون للائـتلاف نظـام أساسـي يجـرى التوقيـع عليـه بعـد مناقشته واعتماده أصولاً.

ثالثـاً: يشـكل الائـتلاف حكومـة مؤقتـة تتـألف مـن عـدد محـدود مـن الوزراء بعد الحصول على الاعتراف الدولي.

رابعـاً: العمـل علـى توحيـد ودعـم المجـالس العسـكرية وكافـة التشـكيلات والكتائـب وكافـة الكيانـات العسـكرية الثوريـة السـورية وإنشـاء قيـادة عسـكرية عليـا ينضـوي تحتهـا كافـة الكيانـات المشـار إليهـا ويحـدد قـرار إنشـاء القيـادة العسـكرية العليـا تشـكيلها واختصاصاتها وتنظيم سير عملها.

خامساً: عدم الدخول في حوار أو مفاوضات مع النظام القائم.

سادساً: يشكل الائتلاف اللجنة القانونية الوطنية السورية ويحدد اختصاصاتها وتنظيم عملها.

سابعاً: إنشاء اللجان الفنية والمتخصصة وتحديد اختصاصاتها وآليات عملها.

ثامناً: يدعو الائتلاف إلى عقد المؤتمر الوطني العام بعد إسقاط النظام مباشرة.

تاسعاً: ينتهي الائتلاف وتحل الحكومة المؤقتة بعد إنعقاد المؤتمر العام وتشكيل الحكومة الانتقالية.

عاشراً: العمل على الحصول على الاعتراف الدولي بالأئتلاف ممثلاً شرعياً للشعب السوري.

حادي عشر: ينشئ الائتلاف فورا صندوقا للإغاثة لتقديم المساعدات الغوثية للشعب السوري داخل سوريا وخارجها.

ثاني عشر: يسري مفعول هذا الاتفاق بعد المصادقة عليه من الجهات المرجعية لأطرافه.

تتولى اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تـم التوقيـع علـى هـذا الاتفـاق فـي مدينـة الدوحـة فـي اليـوم الحـادي عشـر مـن شـهر نـوفمبر لسـنة 2012 مـن قبـل أطـراف المعارضـة السـورية المشـاركة فـي الاجتمـاع وبحضـور رئـيس اللجنـة الوزاريـة العربية وأعضـاءها.

الموقعون على اتفاق الدوحة حول نتائج اجتماع
المعارضة السورية

م	الكيان السياسي	ممثل الكيان	التوقيع
1	المجلس الوطني السوري	السيد/ جورج صبرا رئيس المجلس الوطني السوري	
2	رابطة العلماء السوريين	الشيخ الدكتور/ محمد الصابوني	
3	المجلس الوطني الكردي	د. عبدالحكيم بشار	
		السيد/ مصطفى أوسو	
		السيد/ محمد عيدو كدو	
4	المجلس الثوري لعشائر سوريا	السيد/ احمد العاصي الجربا	
5	اتحادات الكتاب	الدكتور/ صادق جلال العظم	
6	المنشقون	عبده حسام الدين	
7	المنبر الديمقراطي	السيد/ ميشيل كيلو	
8	الهيئة العامة للثورة السورية	السيدة/ سهير الأتاسي	
9	منتدى الأصال السوري	السيد/ مصطفى صباغ	
10	تيار مواطنة	السيد/ الحارث النبهان	
11	تحالف معاً	السيد/ بسام يوسف	
12	هيئة أمناء الثورة	السيد/ هيثم المالح	
13	لجان التنسيق المحلية	السيد/ جابر زعين	

14	حزب العمل الشيوعي	السيد/ يوسف عبدلكي	
15	الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية	السيد/ يحيى عقاب	
16	حزب الاتحاد الاشتراكي	السيد/ تيسير النجار	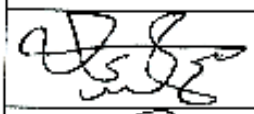
17	المكون التركماني	الدكتور/ خالد خوجة	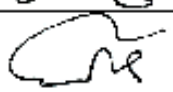
		السيد/ زياد الحسن	
		السيد/ حسين العبدالله	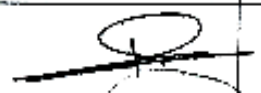
18	المجلس المحلي- حمص	السيد/ عبدالاله عبدالمعين فهد	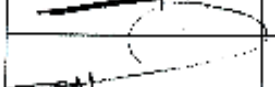
19	المجلس المحلي – الرقة	السيد/ مصطفى نواف العلي	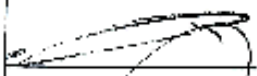
20	المجلس المحلي- السويداء	السيدة/ ريما قليحان	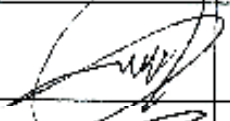
21	المجلس المحلي-ريف دمشق	الدكتور/ جواد أبو حطب	
22	المجلس المحلي- دير الزور	السيد/ رياض الحسن	
23	المجلس المحلي- القنيطرة	السيد/ موسى محمد خليل	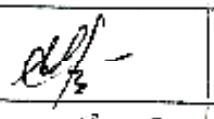
24	المجلس المحلي- دمشق	السيد/ معاذ الخطيب	
25	المجلس المحلي- اللاذقية	السيد/ زياد غسان	
26	المجلس المحلي- طرطوس	السيد/ محمد عبدالسلام السيد	
27	المجلس المحلي- درعا	الدكتور/ محمد قداح	

28	المجلس المحلي – ادلب	السيد/ عدنان رحمون	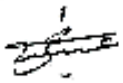
29	المجلس المحلي- حلب	الدكتور/ جلال خانجي	
30	المجلس المحلي- حماة	السيد/ صلاح الدين الحموي	
31	المجلس المحلي- الحسكة	السيد/ محمد مصطفى محمد	
32	الشخصيات الوطنية	الدكتور/ برهان غليون	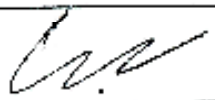
33	الشخصيات الوطنية	السيد/ توفيق دنيا	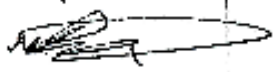
34	الشخصيات الوطنية	السيد/ حبيب عيسى	
35	الشخصيات الوطنية	السيد/ حسين العودات	
36	الشخصيات الوطنية	السيد/ خالد أبو صلاح	
37	الشخصيات الوطنية	السيد/ رياض سيف	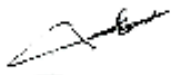
38	الشخصيات الوطنية	السيد/ زياد ابو حمدان نيابة عن السيدة/ ملتهى الأطرش	
39	الشخصيات الوطنية	السيد/ عارف دليلة	
40	الشخصيات الوطنية	السيد/ عبدالكريم بكار	
41	الشخصيات الوطنية	السيد/ علي صدر الدين البيانوني	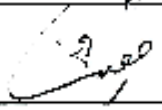
42	الشخصيات الوطنية	السيد/ كمال اللبواني	
43	الشخصيات الوطنية	الدكتور/ منذر ماخوس	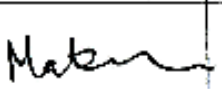

44	الشخصيات الوطنية	الدكتور/ نجيب الخضبان	
45	الشخصيات الوطنية	السيد/ يحيى كردي	
46	الشخصيات الوطنية	الدكتور/ وليد البني	

أعضاء

اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية

1- المملكة الأردنية الهاشمية.
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
3- المملكة العربية السعودية.
4- جمهورية السودان.
5- جمهورية العراق.
6- دولة قطر.
7- دولة الكويت.
8- جمهورية مصر العربية.
9- الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

10- الأمين العام لجامعة الدول العربية.

- **تم تشكيل اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7435 في دورته غير العادية بتاريخ 2011/10/16 والذي نص في فقرته الثانية على:"تشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة معالي رئيس مجلس وزراء دولة قطر ووزير خارجيتها وعضوية كل من معالي وزراء خارجية: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان وسلطنة عُمان وجمهورية مصر العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية تكون مهمتها الاتصال بالقيادة السورية لوقف كافة أعمال العنف والاقتتال ورفع كل المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الإصلاحات السياسية التي تلبي طموحات الشعب السوري".**
- **انضمت إلى اللجنة جمهورية العراق (رئاسة القمة العربية في دورتها العادية 23) بناءاً على رغبتها بالانضمام إلى اللجنة بموجب مذكرة الممثلية الدائمة لجمهورية العراق رقم 1344/2/1/40 بتاريخ 2012/4/11.**
- **تلقت الأمانة العامة من المندوبية الدائمة لسلطنة عمان مذكرة رقم 15475 بتاريخ 2013/12/2 والتي تفيد فيها بأن السلطنة تعتذر عن عدم استمرار مشاركتها في اجتماعات اللجنة.**
- **تولت دولة الكويت (رئاسة القمة 25) رئاسة اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، في ضوء تسليم دولة قطر رئاستها للقمة لدولة الكويت خلال الجلسة الافتتاحية لاجتماع وزراء الخارجية التحضيري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية 25 بتاريخ 2014/3/23.**
- **تولت جمهورية مصر العربية رئاسة القمة (26) رئاسة اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية وفقاً للقرار رقم 623 د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29 (الفقرة 7) والتي تنص على: "الترحيب برئاسة جمهورية مصر العربية رئيس القمة (26) للجنة الوزارية الخاصة بسورية، وتوجيه بالغ الشكر للجهود المُقدرة التي بذلتها اللجنة برئاسة معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت رئيس القمة (25)".**
- **ترأست الجمهورية الإسلامية الموريتانية اللجنة المعنية بالوضع في سورية بصفتها رئيس القمة (27).**
- **ترأست المملكة الأردنية الهاشمية اللجنة المعنية بالوضع في سورية بصفتها رئيس القمة (28).**
- **نص قرار قمة الظهران رقم 714 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 في فقرته (14) على ما يلي: *" الترحيب برئاسة المملكة العربية السعودية، رئيس القمة (29)، للجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية، وتوجيه الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية رئيس القمة (28) على الجهود الحثيثة التي بذلتها في هذا الشأن".***

بيان باجتماعات مجلس الجامعة التي أصدرت قرارات تخص موضوع تطورات الأوضاع في سورية

1- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2011/8/27 بالقاهرة.
2- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (136) بتاريخ 2011/9/13 بالقاهرة.
3- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2011/10/16 بالقاهرة.
4- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/2 بالقاهرة.
5- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/12 بالقاهرة.
6- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/16 بالرباط.
7- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/24 بالقاهرة.
8- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2011/11/27 بالقاهرة.
9- اجتماع مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2011/12/20 بالقاهرة.
10- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2012/1/22 بالقاهرة.
11- اجتماع مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2012/1/24 بالقاهرة (لم يصدر عنه أي نتائج).
12- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/2/12 بالقاهرة.
13- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (137) بتاريخ 2012/3/10 بالقاهرة.
14- ***اجتماع مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (23) بتاريخ 2012/3/29 ببغداد.***
15- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2012/4/26 بالقاهرة.

16- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2012/6/2 بالدوحة.

17- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2012/7/22 بالدوحة.

18- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (138) بتاريخ 2012/9/5 بالقاهرة.

19- اجتماع تشاوري لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2012/9/12 مع السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك لسكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية (لم يصدر عنه أي نتائج).

20- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2012/11/12 بالقاهرة.

21- اجتماع مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2012/12/23 بالقاهرة (بيان خاص باللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك).

22- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2013/1/13 بالقاهرة.

23- اجتماع مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2013/2/11 بالقاهرة.

24- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6 بالقاهرة.

25- ***اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (24) بتاريخ 2013/3/26 بالدوحة.***

26- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2013/5/12 بالقاهرة.

27- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية بتاريخ 2013/5/21 بالقاهرة.

28- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2013/6/5 بالقاهرة.

29- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2013/8/27 بالقاهرة.

30- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (140) بتاريخ 2013/9/1 بالقاهرة.

31- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ 2013/9/11 بالقاهرة.

32- الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/9/23 بنيويورك.

33- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ 2013/11/3 بالقاهرة.

34- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية (141) بتاريخ 2014/3/9 بالقاهرة.

35- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26 بدولة الكويت.

36- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين د.غ.ع بتاريخ 2014/4/28 بالقاهرة يتضمن إحاطة من الأمين العام حول الأزمة السورية (لم يصدر عنه أي قرار أو بيان).

37- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7 بالقاهرة.

38- الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2014/9/23 بنيويورك (بمشاركة كل من السيد ستيفان دي ميستورا المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة لسوريا، والدكتور هادي البحرة رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية).

39- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (143) بتاريخ 2015/3/9 بالقاهرة.

40- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29 في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.

41- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13 بالقاهرة (بمشاركة السيد ستيفان دي ميستورا المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة لسوريا).

42- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11 بالقاهرة.

43- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع بتاريخ 2016/5/4 بالقاهرة.

44- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع 27 بتاريخ 2016/7/25 بنواكشوط.
45- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع 146 بتاريخ 2016/9/8 بالقاهرة.
46- الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري (نيويورك: 2016/9/21) بمشاركة السيد ستيفان دي مستورا – مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص بسورية.
47- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع بتاريخ 2016/10/4 بالقاهرة.
48- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع بتاريخ 2016/12/15.
49- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين د.غ.ع بتاريخ 2016/12/19.
50- الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2017/1/4 بالقاهرة بمشاركة السفير رمزي عز الدين نائب مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص بسورية.
51- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري الدورة العادية (147) بتاريخ 2017/3/7 بالقاهرة.
52- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (28) بتاريخ 2017/3/29 بعمان.
53- الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين بتاريخ 2017/7/26 بالقاهرة بمشاركة السفير رمزي عز الدين نائب مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة الخاص بسورية (لم يصدر عنه نتائج).
54- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع 148 بتاريخ 2017/9/12 القاهرة.
55- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7 القاهرة.
56- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 الظهران.
57- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (150) بتاريخ 2018/9/11 القاهرة.
58- الاجتماع التشاوري لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري على هامش اجتماعات الدورة (73) للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك: 2018/9/24).
59- اجتماع مجلس الجامعة على المستوى الوزاري د.ع (151) بتاريخ 2019/3/6.

60- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31.

61- اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري د.ع (152) بتاريخ 2019/9/10.

بيان باجتماعات اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية

1- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/10/27 بدمشق.
2- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/10/30 بالدوحة.
3- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/2 بالقاهرة.
4- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على مستوى المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين بتاريخ 2011/11/3 بالقاهرة.
5- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/11 بالقاهرة.
6- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/16 بالرباط.
7- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/24 بالقاهرة.
8- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/11/27 بالقاهرة.
9- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/12/3 بالدوحة (بيان).
10- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2011/12/17 بالدوحة (بيان).
11- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/1/8 بفندق فيرمونت بالقاهرة (بيان + توصية).
12- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/1/22 بفندق فورسيزونز بالقاهرة.
13- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري مع السيد سيرجي لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية بتاريخ 2012/3/10 بالقاهرة.
14- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/4/17 بالدوحة (بيان).

15- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/6/2 بالدوحة بحضور المبعوث المشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة السيد كوفي أنان + السيد برهان غليون رئيس المجلس الوطني الانتقالي السوري + وزراء خارجية عدد من الدول العربية غير الأعضاء في اللجنة (لم يصدر بيان).

16- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/7/22 بالدوحة بحضور السيد ناصر القدوة نائب المبعوث المشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة + السيد برهان غليون + وزراء خارجية عدد من الدول العربية غير الأعضاء في اللجنة (لم يصدر بيان).

17- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/9/5 على هامش أشغال الدورة العادية (138) بحضور السيد ناصر القدوة نائب الممثل الخاص المشترك لسكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية + وزراء خارجية عدد من الدول غير الأعضاء في اللجنة (لم يصدر بيان).

18- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/11/12 بالقاهرة على هامش اشغال الدورة غير العادية بحضور معالي السيد الأخضر الإبراهيمي الممثل الخاص المشترك لسكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام جامعة الدول العربية + السيد جورج صبرا رئيس المجلس الوطني السوري + السيد معاذ الخطيب رئيس الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة السورية + وزراء خارجية عدد من الدول غير الأعضاء في اللجنة (لم يصدر بيان).

19- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2012/12/9 بالدوحة بحضور السادة الوزراء أعضاء اللجنة + وزراء خارجية عدد من الدول العربية غير الأعضاء في اللجنة (بيان).

20- اجتماع للجنة العربية المعنية بالوضع في سورية على المستوى الوزاري بتاريخ 2013/5/23 بالقاهرة بحضور السادة الوزراء أعضاء اللجنة + وزراء خارجية عدد من الدول العربية غير الأعضاء في اللجنة (بيان صحفي)، كما شارك معالي السيد الأخضر الإبراهيمي المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في الجلسة التشاورية المغلقة للجنة.